

العلاقات الدولية في الدول العربية

"تعاون أم صراع أم توازن قوي"

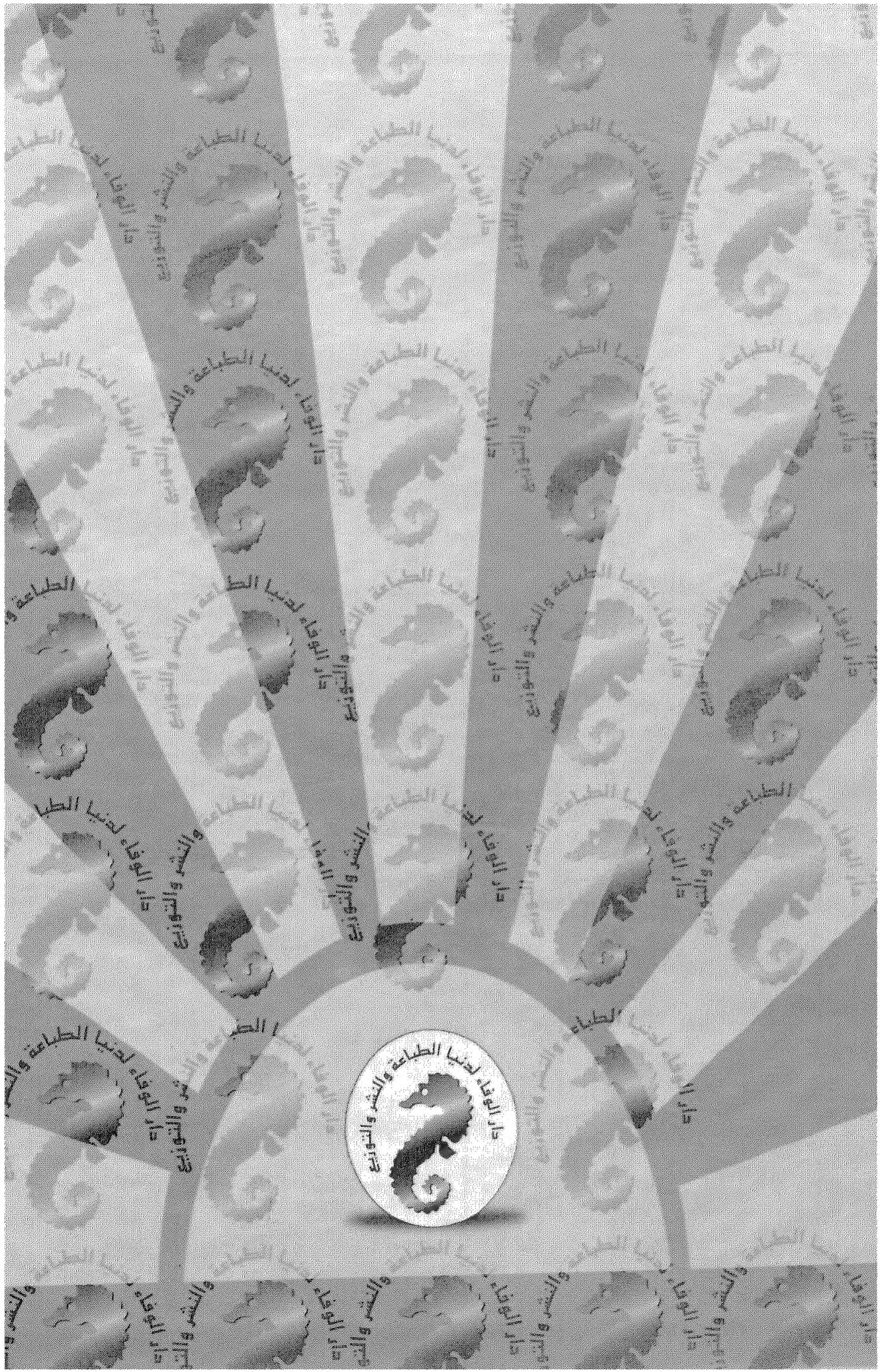


دكتورة

هبة الله أحمد خميس بسيوني
دكتوراه في الفلسفة السياسية



تليفاكس: ٥٢٧٤٤٣٨ / ٠٣ - الإسكندرية





العلاقات الدولية في الدول الغربية

”تعاون أم صراع أم توازن قوي”

تأليف

د / هبة الله أحمد خميس

دكتوراه في الفلسفة السياسية

الطبعة الأولى

2012م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 – الإسكندرية

إهداء إلى روح أعز وأغلى الناس

خالي الأستاذ الدكتور / محمد الصيفي ، أستاذ الاقتصاد بكلية الزراعة

خالي وكيل أول وزارة المالية بالأسكندرية / أبو العباس الصيفي

لقد توفي كلاهما خلال فترة لا تتجاوز 68 يوماً ، تاركين لنا أثراً كبيراً في حياة كل
أفراد العائلة وحب لا ينتهي .

اللهم يا حنان يا منان يا واسع الغفران اغفر لهما وارحمهما وعافهما وأعف عنهما
وأكرم نزلهما ووسع مدخلهما واغسلهما بالماء والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا
كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس. اللهم أبدلهما داراً خيراً من دارهما وأهل خيراً من
أهلها وأدخلهما الجنة وأعدهما من عذاب . القبر ومن عذاب النار . اللهم عاملهما بما أنت
أهله ولا تعاملهما بما هما أهله . اللهم أجزه عن الإحسان إحساناً وعن الإساءة عفواً وغفراناً.
اللهم إن كانا محسنين فزد في حسناتهما وإن كانا مسيئين فتجاوز عن سيئاتهما يا رب
العالمين. اللهم أدخلهما الجنة من غير مناقشة حساب ولا سابقة عذاب اللهم أنسهما في
وحدتهما وأنسهما في وحشتهما وأنسهما في غربتهما . اللهم أنزلهما منزلاً مباركاً وأنت خير
المنزلين. اللهم أنزلها منازل الصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً. اللهم
اجعل قبرهما روضة من رياض الجنة ولا تجعله حفرة من حفر النار. اللهم افسح لهما في
قبرهما مد بصرهما وافرش قبرهما من فراش الجنة. اللهم املا قبرهما بالرضا والنور
والفسحة والسرور. اللهم انقلهما من مواطن الدود وضيق اللحود إلى جنات الخلود. اللهم
ارحمهما تحت الأرض واسترهما يوم العرض ولا تخزهما يوم يبعثون. اللهم يمن كتابهما
ويسر حسابهما و ثقل بالحسنة ميزانهما وثبت على الصراط أقدامهما واسكنهما في أعلى
الجنات في جوار نبيك ومصطفاك . اللهم أمنهما من فزع يوم القيامة واجعل نفسيهما آمنه
مطمئنه ولقنهما حجتة.

اللهم تقبل فاني أحبهما



شكر وتقدير

إلى أبي وأمي وإخواتي
على كل ما بذلوه من أجل
وأرجو من الله أن أكون
عند حسن ظنهم بي دائما



طبعة وفاء

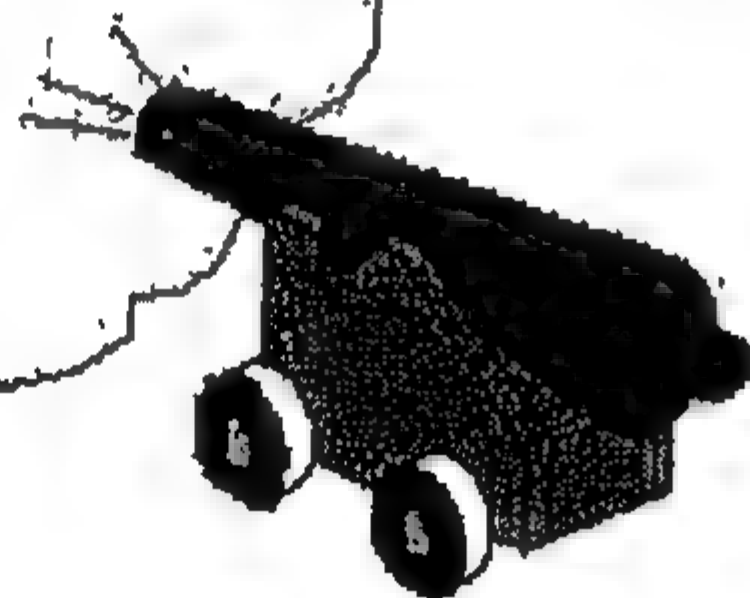
أساتذتي :

أ.د/ راوية عبد المنعم عباس

أ.د/ عبد القادر البحر اوي

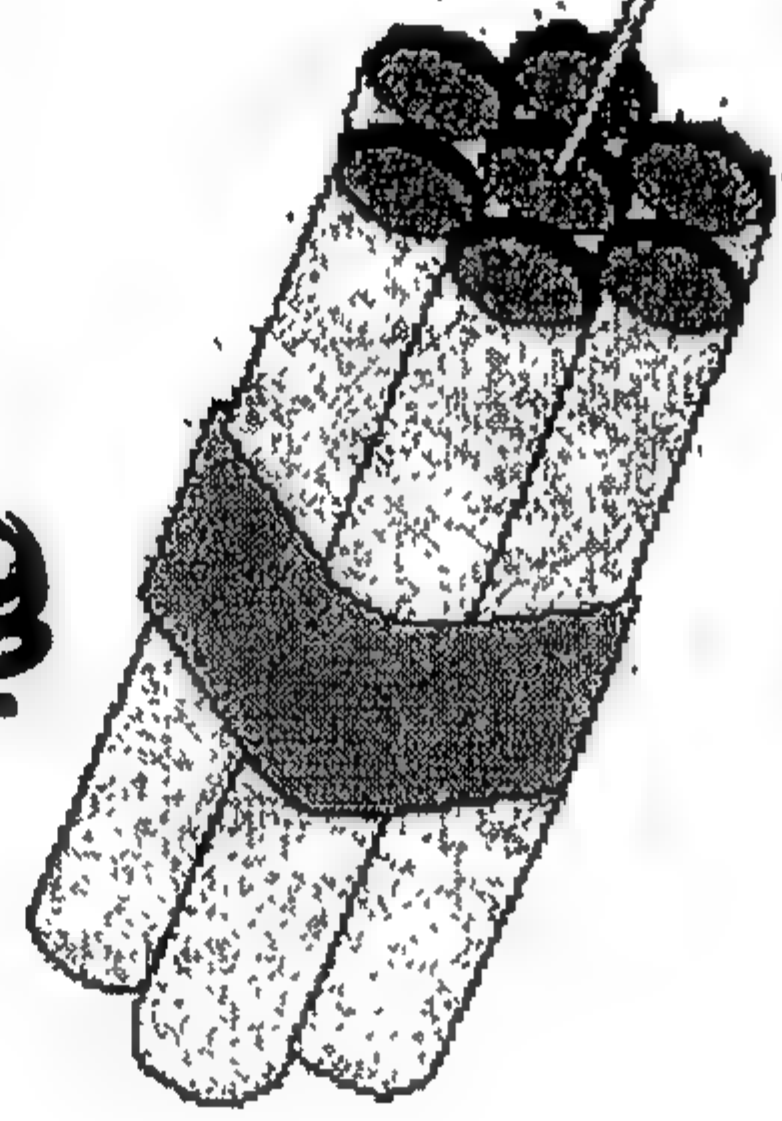
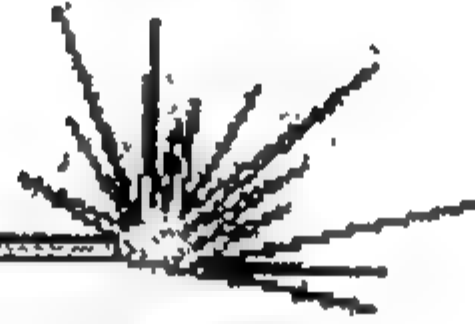
وإلى كل من علمني حرفاً من أساتذة جامعة الإسكندرية

مقدمة



الفصل الأول

النحالف الدولى
فى العلاقات الدولية



تمهيد :

عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عُرف السلام، وعندما كان ثمة شخصان عُرف الصراع، وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عُرفت المحالفات". لعل في تلك المقولة القديمة والشائعة ما يعكس مدى قدم ظاهرة التحالف، التي يرجعها المؤرخون إلى أقدم العصور التاريخية. ويمكن القول أن قدم ظاهرة التحالف الدولي مرده إلى طبيعة العلاقات الدولية ذاتها. تلك العلاقات التي يمثل العداء جوهرها، والخوف منطلقها، والقوة أدواتها ؛ الأمر الذي يصح معه القول بأن اللجوء إلى سياسة التحالف يعد، في كثير من الأحيان، من الضرورات الحتمية التي تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السیادات.⁽¹⁾

➤ رؤيتين للمجتمع الدولي :

- الرؤية الأولى ترى العلاقات الدولية في حالة فوضي فيها الغلبة للدول القوية.
- الرؤية الثانية أكثر تفاؤلاً ترى العالم عاملاً من أجل استمراره وذلك في جو من التضامن والتعاون بين الدول.⁽²⁾

(1) " When there was one man in the world , peace was invented ; when there were two men , conflict ; when there were three men , alliances " Donelan , Michael ; Elements of International Political Theory (Clarendon Press , Oxford , 1990) , P.121.

نقلا عن : د. ممدوح محمد مصطفى، " سياسات التحالف الدولي - دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأساق الدولية"، ص136.

(2) Mark B. Salter , " Barbarians and Civilization in International Relations " , [London . Sterling , Virginia , Pluto Press , 2002] pp.101 – 103.

فقراءة الأحداث التي عرضها المجتمع الدولي تكشف لنا الأسس التي اعتمدت عليها هاتان الرؤيتان : من جهة، تزايد عظمة الدول الكبرى التي تسعى باستمرار إلى التوسيع والهيمنة من خلال فرض إرادتها وهذا ما يسهل التوسع الاستعماري وتقسيم العالم فيما بينها في ظل مبدأ التوازن. ومن جهة أخرى، التطور التقني وحاجة التضامن التي ستدفع إلى إنشاء مؤسسات جديدة يمكن لتطويرها أن يسمح بتجاوز النظام الدولي الكلاسيكي. هذا التطور العملي هو نتاج العديد من الطروحات الفلسفية والسياسة التي واكبت هذا التطور. (1)

➤ العلاقات الدولية في النظام الدولي الحديث:

يرتبط النظام الدولي الحديث بما وصلت العلاقات الدولية إليه من تنظيم وظهور مفاهيم تبلورت تبعاً متأثرة بالأحداث الدولية وبالتطور التقني والاعتماد المتبادل والترابط الانساني والاجتماعي والفكري الذي أصبحت تعرفه البشرية. فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى استخلاص عدد كبير من النتائج التي ستطبع النظام الدولي في تطوره المعاصر. (2)

إن الثنائية القطبية التي ستحكم العالم حتى نهاية الثمانينيات رافقها وضع حد نهائي للاستعمار وبروز دول العالم الثالث في العلاقات الدولية ونضالها من أجل نظام دولي إقتصادي جديد. ولكن نهاية الحرب الباردة ستفتح الباب في بداية التسعينيات على تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي في

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشانلي القليبي، " العلاقات الدولية : نظريات العلاقات الدولية - أشخاص العلاقات الدولية - نظام أم فوضى في ظل العولمة "، ص 63.

(2) Alan Cassels , " Ideology And International Relations In The Modern World", [London , New York , Routledge , 1995] pp.xi- xii.

ظل عولمة اقتصادية وتهدد بالانتقال إلى منطلقات جديدة تتجاوز ما عرفه العالم منذ سلام وستفاليا.⁽¹⁾

في عام 1945 حلت الأمم المتحدة محل العصبة وكانت الفكرة الأساسية هي محاولة إنقاذ النظام الجديد من عيوب المنظمة السابقة. ولم تكن الانجازات مطابقة للأمال. فسرعان ما حلت الحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين، وأخذت الدول الصغرى تتمحور حول القطبين وبذلك شلت الجهود لوضع حد للفوضى في استعمال القوة في العلاقات الدولية. وإذا كان التسلح قبل 1914 تقليدياً فإنه الآن أكثر دماراً بسبب طبيعته النووية، مما جعل محاولات الحد من التسلح أو نزع السلاح ضعيفة الأمل في النجاح. ولكن سيطرة الدولتين العظيمتين على النظام الدولي ليست سيطرة تامة وشاملة، فهناك جملة تطورات جوهرية وسريعة تؤثر في فاعلية النظام الدولي. ومن أهم هذه التحولات هي الأسلحة النووية التي جعلت حسم المنازعات الكبرى عن طريق المجابهة المباشرة أمر ضعيف الاحتمال. ثم هناك ظاهرة زيادة وتعظيم دور دول العالم الثالث. فقد رسمت هذه الدول لنفسها سياسة عدم الانحياز وبذلك ضيعت على العملاقين فرصة التربع كلياً على عرش التمحور، بل دفعت بهما إلى البحث عن سبل جديدة للتعامل مع العالم الثالث. ومن هذه السبل تنشيط الأمم المتحدة، فجاءت محاولات الحد من الأسلحة والتخلص من الاستعمار والتنمية الاقتصادية وتشريع القانون الدولي وغيرها. أما في المجال الاقتصادي فإن الاتجاه هو نحو تكوين كتلات اقتصادية تكاملية. ويبشر هذا الاتجاه بتعزيز الوحدة بين كيانات جغرافية وكذلك بممارسة بعض أوجه

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، "العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية.

- أشخاص العلاقات الدولية - نظام أم فوضي في ظل العولمة " ، ص 105.

سلطان السيادة في مجالات معينة. ومع هذا كله فإن النظام السياسي الدولي ما زال يأخذ بالوحدات السياسية بصفة الدولة القومية فهو أذن نظام الدولة القومية. ولكن هناك وحدات أخرى إلى جانبها ذات نشاط محدود، كالأحلاف والمنظمات الإقليمية، والتكتلات الإقليمية، والتكتلات الاقتصادية، وحركات التحرر العالمية، والحركات العالمية الأخرى.⁽¹⁾

إذا تخطينا هذا الاعتبار الضيق والمثير للجدل والخلاف والذي يتعلق بتحديد نقطة البدء التاريخية في هذه الجهود التنظيرية، فنسجد أن الفترة بين 1648 عندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع اثر التوقيع على معاهدة وستفاليا المعروفة، وبين 1914 عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى التي تمثل نقطة تحول فاصلة في مجرى العلاقات الدولية الحديثة واتجاهاتها، كانت تمثل العصر الذهبي لازدهار ما يعرف بالدبلوماسية التقليدية (Traditional Diplomacy) وسياسات توازن القوى (Balance Of Power) والقانون الدولي، ولذا فإن معظم التحليلات التي جرت وقتها للعلاقات الدولية ركزت على الجوانب الآتية:

■ تعقب الجذور التاريخية لنشأة الدولة القومية ذات السيادة وتحليل وظائفها ومسئولياتها واختصاصات السيادة المنوطة بها والضوابط المنظمة لها، وذلك باعتبار أن الدولة القومية هي نواة هذه العلاقات الدولية ومحورها الأساسي.

■ البحث في المتطلبات التي يلزم توافرها للحفاظ على النظام الدولي من الخل والانهيال في وجه صراعات الدول على المصالح والقوة والنفوذ

(1) د. كاظم هاشم نعمة، "العلاقات الدولية"، ج 1، ص ص 25-26.

- F . S . Northedge , " The International Political System " , [London , Faber & Faber Limited , Queen Square , 1976] p.250.

ومحاولات التوسع والتسلط على الغير بوسائل غير مشروعة قانوناً أو غير مقبولة أخلاقياً.

■ دراسة التاريخ الدبلوماسي للدول، باعتبار أن دراسة ذلك التاريخ والتعمق فيه، تساعد في الكشف عن الأسباب الدافعة إلى الصراع، أو التنافس، أو التحالف، وهي كلها مظاهر أساسية في علاقات الدول ببعضها على مر التاريخ.

ولم يتبلور عن هذه الاهتمامات الضيقة نسبياً، سوى نظريتان فقط هما نظرية توازن القوى في إطارها التقليدي البسيط، والنظرية الأخرى التي حاولت تفسير الظاهرة الامبريالية، وكانت مستمدة في معظم عناصرها من تحليلات المفكر الاقتصادي الانجليزي جون هوبسون Hobson⁽¹⁾.

➤ وهنا أسئلة عديدة تطرح نفسها ، ومنها⁽²⁾ :

- ماهى علاقة الدول الكبرى بالعالم من حولها ؟
- متى وكيف تزدهر دولة أو ولاية معينة ؟ ومتى وكيف تتدهور وتحت أي ظروف؟
- وكيف يتم التعامل مع الجماعات والأفراد والمنظمات الدولية والنظام السياسي الدولي؟
- ما هى طبيعة قوة وضعف الدولة في السياسات العالمية؟ وما هى مصادر وشروط تلك القوى؟
- وما هى علاقة السياسات الدولية بالعلاقات الاجتماعية بين الدول؟

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، " نظرية السياسة الدولية - دراسة تحليلية "، ص ص 12-

(2) Karl W. Deutsch , " The Analysis Of International Relations " , , p.8-11 .

- إلى أي مدى يحتفظ الأفراد والجماعات والدول بهويتهم ؟ وما تأثير التغيرات الدولية على الهوية الوطنية ؟

➤ ولكن تلك التساؤلات تقودنا إلى مشكلة أعمق ، وهي :

كيف يعيش مجموعة من الدول معًا داخل خليط من الاستقلال وغير الاستقلال الذين لا يرضون عنه ، إلا أنهم لا يستطيعون السيطرة عليه والتحكم فيه بشكل فردي، ولكن المؤكد هنا هو أن جميعهم يسعون للسلام والحرية والسعادة والحياة. وهذا ما نحاول توضيحه من خلال مباحث هذا الفصل ..

" عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عُرف السلام، وعندما كان ثمة شخصان عُرف الصراع، وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عُرفت المحالفات " مايكل دونيلان⁽¹⁾.

من آونة لأخرى تتعاون الدول أو تتعاهد على التعاون وفق شرائط معينة. مثل هذا التعاون قد يأخذ أشكالاً شتى، فقد يتفق الأصدقاء على الانخراط في منظمات دولية صممت لدعم الاقتصاد والتجارة أو المساعدة المتبادلة مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) أو الجماعة المقابلة في المعسكر الاشتراكي المعروفة باسم مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، أو منظمات لتدعيم التطور التقني بين الدول كما هي الحال مع الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

أما الدول التي تسمى أنفسها أخصاماً فإنها توافق أيضاً على التعاون في نشاطات جماعية غير سياسية كتعاونها مثلاً في إطار المنظمات الدولية الوظيفية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أو اتحاد البريد العالمي (UPU)، أو حتى على التعاون في نشاطات الأمم المتحدة السياسية مثل حفظ السلام بإشراف مجلس الأمن أو الجمعية العامة (مثال ذلك قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط وقبرص). أكثر من هذا، فقد تتفق الدول الأخصام على أكثر من مجرد التعاون في علاقات سلمية حين تشترك فسي تطبيق نظرية الأمن الجماعي Collective Security التي أقيمت الأمم المتحدة على أساسها، فتتحد لهزيمة المعتدي على إحداها أو بعضها.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Michael Donelan; "Elements of International Political Theory", [Clarendon Press, oxford , 1990] P,121

⁽¹⁾ د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، [الكويت، عالم

المعرفة، 1978] ص5.

على أن أكثر أمثلة التعاون الدولي ذيوها منذ القدم هو ذلك المعروف باسم التحالف Alliance وهو تعبير يطلق إجمالاً على تنظيم أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة أو دولة أخرى في ظروف معينة. بكلمة حلف أو تحالف نقصد اتفاقيات مثل حلف الأطلسي وحلف وارسو وحلف جنوب شرق آسيا.⁽¹⁾

أما التعاون غير المنظم باتفاقية بين دولتين أو أكثر فيعرف بالانحياز Alignment فالدولة الصغيرة التي تعتمد في معظم حاجاتها الاقتصادية أو العسكرية على دولة كبرى أو تتلقى منها توجيهات سياسية مباشرة أو غير مباشرة تكون في حالة انحياز لها أكثر من كونها متحالفة معها. وبالعكس فالدولة التي ترفض علناً ربط نفسها بأي طرف من أطراف الحرب الباردة أو المواجهات الإقليمية تسمى دولة غير منحازة. غير أن الدول غير المنحازة هذه قد تجد نفسها عرضة لضغوط متزايدة عليها من جانب الدول الكبرى بقصد التخلي عن عدم انحيازها والانخراط في معسكرات هذه الدول الكبرى المتصارعة على النفوذ والسلطان فتلجأ إلى التكتل لمواجهة الضغوط (كتلة دول عدم الانحياز مثلاً).⁽²⁾

(1) في موضوع الأحلاف عموماً ينظر :

Edwin H. Fedder ; The Concept of Alliance in International Studies Quarterly , 12 [1968] P. 65-86.

نقلاً عن د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص 6.

(2) د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص 6، 7.

ويقول الأستاذ دوتشاسيك Duchacek : "عندما يكون للدول مصالح مشتركة فإنها يمكن أن تضيف إليها أحكاماً قانونية Legal Precision ، وتنشئ جهازاً للتنفيذ المشترك لسياساتها بعقد... تحالفات. والحنف يمثل تعبيراً عن مجموعة مصالح سابق وجودها وجوده... والحنف الذي لا يمثل مصالح مشتركة هو مجرد قطعة بلا قيمة. وهدف السياسات المشتركة هو مجرد قطعة ورق بلا قيمة. وهدف السياسات المشتركة يمكن تنفيذها بغير حلف رسمي ويحدث هذا عندما تكون الدول على بينة كاملة من الانسجام التام لمصالحها فتتصرف وكأنها في حلف. ذلك هو حال العلاقة بين أمريكا وبريطانيا منذ إعلان نظرية مونرو عام 1823 إلى الهجوم على بيرل هاربر عام 1941"⁽¹⁾.

➤ ومن خلال هذا المبحث نحاول الإجابة على هذه الفروض وتسؤلات :

- ما المقصود بالتحالف؟ وماذا تعني سياسة التحالف؟
- لماذا ومتى تلجأ الدول إلى التحالف؟
- ما الذي يقرر طبيعة وشكل التحالف؟
- ما هو شكل العلاقات في التحالف؟
- كيف يتم اختيار الحلفاء؟
- ما هي دورة حياة الحلف Life Cycle وما الذي يحدد تطوره؟
- وأخيراً ما هي العوامل المؤدية إلى تفكك وانقضاء المحالفات؟

⁽¹⁾ Ivo D.Duchacek " Conflict and cooperation among nations " Holt , Rmhart and Winston Inc. N.Y., P.407.

أولاً- التحالف (*) " Alliance " والنشأة :

(*) يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف على النحو التالي :

" الحلف في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب. سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم، من حيث المبدأ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة...."

Joseph Dunner. " Dictionary of Political , Vision Press Ltd. London (1965) P.16.

د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص 11.

التحالف : يعرفه ثيو كيدايدس بأنه " وحدة المصلحة هي الرباط الأكثر قوة سواء بين الدول أو الأفراد " وهو ما يعبر عنه في اللغة السياسية الدارجة بالقول، ليس في العلاقات الدولية صداقة دائمة أو عداوة دائمة.. فلا عجب والحالة هذه أن يكون أعداء الامس حلفاء اليوم والعكس بالعكس.

نقلاً: د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص 13.

يعرف كل من " Haas , Whiting " الحلف بأنه :

"... to merge Power and Policy of two or more nations For the attainment of Specified ends."

" إدماج قوة دولتين أو أكثر، والتوحيد بين سياساتهما الخارجية بهدف غايات محددة.

Haas. E & Whiting , A., Dynamics of International Relations (McGraw – Hill Book Co., New York , 1956) , p.160.

يعرف الأستاذ الدكتور/ محمد طه بدوي : الحلف بأنه " اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة ، لحماية أعضائه من قوة أخرى معينة. تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء ".

- د. محمد طه بدوي، " مدخل إلى علم العلاقات الدولية "، [المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1976]، ص 258.

يعرف " Henricapitant " الحلف بأنه :-

" Un traite Par lequel deux Puissances s'engagent se porter mutuellement secours , Soit Par une action militaire , Soit Par tout autre moyen , au cas d'une guerre affectant l'une d'elles".

معاهدة بين دولتين تتعهد بمقتضاها كل منهما بأن تهب لنجدة الأخرى، سواء كان ذلك من خلال القيام بعمل عسكري، أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العون، وذلك حال تعرض أي منهما لخطر الحرب ".

Zorgbibe , Charles ; Les Alliances dans le systeme mondial (Presses Universitaires de France , Paris , 1983) , P.67. =

نشأة الأحلاف :

لعل من أقدم الأحلاف التي أرخها هو ذلك الذي جرى في العام 128 قبل الميلاد بين ملك مصر رمسيس الثاني وملك الحثيين خاتيسار.⁽¹⁾ وقد عرف العرب الأحلاف قبل الإسلام ومن أحلافهم الشهيرة حلف الفضول على أن كلمة حلف في هذين المثالين كانت أبعد أثراً من الآن إذ كانت تنصرف إلى الصداقة والتحالف لذلك فأننا لا نوافق القائلين بأن سياسة الأحلاف جاءت

= نقلاً عن : د. محمود محمد مصطفى، "سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية"، ص 139.

" ... a formal agreement between two (or more) nations to collaborate on national security issues "

" اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر يتعلق بالتعاون في مجالات الأمن القومي ."

Booth , K., " Alliances " in : Baylis , J & Others , Contemporary Strategy , Vol. 1 : Theories and Concept (Croom Helm , London , 1987) , p.258

نقلاً عن : د. محمود محمد مصطفى، "سياسات التحالف الدولي : دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية"، ص 138.

يعرف " Osgood " الحلف " Alliance " بأنه :

" ... a formal agreement that pledges States to co-operate in using their military resources against a specific States , and usually obligates one or more of the signatories to use force , or to consider (unilaterally or in consultation with allies) the use of force in specified circumstances. "

اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها، في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية، ضد دولة أو دول معينة، كما تلتزم عادة بمقتضاه دولة أو أكثر من الدول الموقعة عليه، باستخدام القوة أو التشاور بشأن استخدامها في ظل ظروف معينة ."

Osgood , Robert , " The Nature of Alliances " in : Pfaltzgraff Jr., R.L: -

Politics and the International System (J.B. Lippincott Co., New York, 1972), P.481-482.

(1) أبو هيف، " القانون الدبلوماسي " ، ط 2 ، [دم ، دن ، 1967] ، ص 78 .

كردة فعل لفشل نظام الأمن الجماعي. فالحق أن الدول تعمل على مستويات شتى للمحافظة على بقائها ونفوذها فلا شيء يمنعها من الدخول في نظم دولية وتحالف في الوقت نفسه.⁽¹⁾

يشير التحالف إلى وجود اتفاقية بين دول تتعهد فيها بتأييد بعضها البعض سياسياً أو عسكرياً، في حال وقوع هجوم عسكري على أي منها، أو في حال العمل على تحقيق مصالحها المشتركة " Mutual Interests ". يتضح مما سبق أن التحالفات أنماط مختلفة منها ما هو سياسي أو عسكري، سري أو مفتوح، بسيط أو منظم بصورة ملحوظة، قصير أو طويل الأجل، أو أنه يقام بهدف دفاعي مخلص، أو بقصد تحقيق تفوق عسكري والتمهيد لدخول حرب متوقعة. ويسمح نظام توازن القوى، لاسيما نظام توازن القوى التقليدي، بقيام التحالفات والتحالفات المضادة، بقصد تصحيح وإعادة النظام إلى حال التوازن الطبيعية. أما نظام توازن القوى النووي، فإنه يسمح بدوره بقيام تحالفات بقصد تحقيق انتصارات سياسية وليس بالضرورة تحقيق تفوق عسكري، على المدى، لا تتأثر كثيراً بحدوث الانسحاب والانضمام إلى تحالفات قائمة غرار توازن القوى التقليدي.⁽²⁾

قد تجد دولتان في صراع مع بعضهما البعض أنه لا مناص من اعتماد إحدهما على الأخرى ولو كانت مصالحهما متصارعة. ويحدث ذلك لأن حكومة أي من الدولتين لا تستطيع أن تحصل على شيء تريده دون بعض

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية "، [الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1971] ص 227.

للمزيد بخصوص نظرية الأحلاف ينظر:

- H. Margenthau; *Alliances in Theory and Practice* "in Wolfers, Alliance Policy and Cold War PP. 174-212

(2) د. مصطفى عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية " - مفاهيم مختارة " ط 1، [ليبيا، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر، 2003، 1425 هـ] ص 69.

التعاون (سواء عن طيب خاطر أو قسرا) من جانب الدولة الأخرى. أي أن إحدى الدولتين لا تستطيع الحصول على كسب (تطالب به شرعيا) من الدولة الأخرى ما لم تسمح هذه الأخيرة (وهي تعترف بذلك ضمنا) بخسارة مماثلة لهذا الكسب. وواضح أنه في ظل صراع من هذا النوع، يحاول حكام كل دولة جعل الدولة الأخرى تفعل (أو تدع عن إلى) ما يريدونه باستخدام أي وسيلة تتناسب مع الموقف حينئذ. وكلما كانت الوسيلة أقل ما يريدونه باستخدام أي وسيلة تتناسب مع الموقف حينئذ. وكلما كانت الوسيلة أقل إخراجا وتكلفة كان ذلك أفضل.⁽¹⁾

➤ الائتلافات أو التحالفات Coalitions

يمكن للدولة غالبا أن تجعل وعودها وتهديداتها أكثر قابلية للتصديق وأن تجعل ترسانتها من المكافآت والعقوبات الفعلية أكبر عن طريق انضمامها لتحالف ما أو عن طريقة إقامة مثل هذا التحالف. وبوجه عام، فإن التحالفات وسيلة ضرورية لممارسة النفوذ والقوة في كل من السياسة الدولية والسياسة الخارجية. ففي معظم الأحيان، لا يستطيع شخص واحد أو جماعة أو دولة بمفردها أن تكون من القوة بحيث يمكنها السيطرة بمفردها في اتخاذ قرار هام. ولكن في غالب الأحيان، يمكن لأي منها السيطرة بمساعدة تحالف ما وإلا فلن يمكنها السيطرة إطلاقا.⁽²⁾

وقد صاغ السياسي ويليام رايدر William Riker نظريات هامة عن هذه التحالفات. فهو يرى السياسة، والانتخابات، والتصويت، والحرب، هي بأسرها مواقف قرارات تؤدي في الأقل إلى إحدى نتيجتين تختلف في قيمتها

(1) كارل دويتش، " تحليل العلاقات الدولية "، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة : عز الدين فودة، [القاهرة، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، 1983] ص184.

(2) كارل دويتش، " تحليل العلاقات الدولية "، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة : عز الدين فودة ، ص189.

بالنسبة لكل مشترك. ويقول رايدر أن كل مشترك متعقل سياسياً يفضل النتيجة التي تكون أكثر قيمة بالنسبة له، أي أنه يريد أن يكسب. ويضيف قائلاً أنه في حالة وجود فائزين، فلا بد من وجود خاسرين.⁽¹⁾

ثانياً- سياسة التحالف ودوافعها :

تعني سياسة التحالف " جمع دولتين أو أكثر في حلف لمواجهة قوة أخرى ، وذلك تحقيقاً للتوازن فيما بينهما ". أو بعبارة أخرى - فإن سياسة التحالف تعني الاعتماد على الأحلاف بالمدلول الذي خلصنا إليه أنفاً - كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة، بهدف حماية الأمن القومي، والدفاع عن المصالح الوطنية، وتحقيق الأهداف القومية الخارجية للدولة.

ونلجأ الدول إلى سياسة التحالف إستجابة إلى بعض المقتضيات أو الضرورات التي تدفعها إلى تبني هذه السياسة، ومن ثم فإن الأحلاف - بصورة عامة - لا تنشأ إستجابة لمبادئ أو قيم الصداقة الدولية، كما يحلو للبعض أن يصورها، وإنما هي تنشأ كنتيجة أو دافع تقتضي قيامها، ومن ثم فإن نشأتها وبقائها وانقضاءها ترتبط بهذه الدوافع والاعتبارات أو المقتضيات وجوداً وعدماً.⁽²⁾

➤ دوافع اللجوء إلى سياسة التحالف :

تتعدد وتتباين الدوافع التي تدفع بالدول إلى إبرام المحالفات فيما بينها، ومن أهم هذه الدوافع:-

- ردع العدو : ويمثل هذا الدافع أقدم وأهم دوافع نشأة المحلفات. فالعداء هو جوهر العلاقات فيما بين الدول، ومن ثم فإن الخوف من التعرض لعدوان

⁽¹⁾W. H. Riker , The Theory of Political Coalitions New Haven , Yale University Press , 1967 , PP. 29-31, 174.

⁽²⁾د. ممدوح محمد مصطفى، " سياسات التحالف الدولي - دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأنساق الدولية "، ص ص 160-161.

والسعي إلى درء هذا الخطر هو الدافع الأصيل والتقليدي وراء انتهاج سياسة التحالف : وفي هذا المعنى يقول " Freund " : " حيث لا عدو، لا تخالف ". نخلص من هذا إلى القول بأنه طالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين دول ذات سيادة، فستظل سياسة التحالف باقية، ولعل في ذلك ما يدفع البعض إلى القول " بأن الأحلاف هي إحدى مظاهر التنافس بين السيادات ". وإذا كان الدافع وراء اللجوء إلى سياسة التحالف هو الخوف، فإن الرباط الذي يجمع بين المتحالفين هو رباط المصلحة، إذ ليس ثمة دولة تدافع عن دولة أخرى أو تحارب من أجلها " no state fights for another " إلا إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك، وهو ما يستلزم أن يكون هذا العدو مشتركاً، أي أنه يمثل خطراً أو تهديداً للحلفاء كلهم بصورة أو بأخرى، بغض النظر عن اختلاف مستوي الخطر والتهديد بالنسبة لكل من الحلفاء.

➤ السعي إلى زيادة القوة :

قد تلجأ من أجل زيادة قوتها إلى سياسة التحالف، كبديل لسياسة التسلح التي قد تستنزف جانباً كبيراً من مواردها الاقتصادية، فضلاً عن حاجة سياسة التسلح إلى فترة زمنية أطول نسبياً، لكي تؤتي ثمارها المرجوة. ومن هنا فقد تستلزم اعتبارات " ترشيد " عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة، أن يقوم متخذو القرار السياسي الخارجي بالمفاضلة بين سياسي التحالف والتسلح، على اعتبار أن سياسة التحالف قد تؤدي إلى نفس النتيجة (زيادة قوة الدولة) ولكن بتكلفة أقل. وتتمثل وظيفة الحلف - في هذه الحالة - في زيادة قدرة الدولة من خلال تجميع قوة حلفائها إليها " aggregation of power " ، وذلك تحقيقاً للشعور بالأمن، أو تحقيقاً لأهدافها الخارجية سواء أكانت دفاعية أم هجومية.

نخلص من هذا أن الدولة تلجأ إلى سياسة التحالف إذا ما أدركت أن إمكانياتها من القوة قاصرة عن تحقيق أهدافها الخارجية، كما تستهدف الدول

من سياسة التحالف تقليل المدى الزمني الذي يستغرقه تحقيقها لبعض أهدافها الخارجية، أو تقليل حجم المخاطر التي قد تواجهها وهي بسبيلها إلى تحقيق هذه الأهداف، ذلك فضلاً عن زيادة احتمالات أو فرص نجاحها في تحقيق هذه الأهداف وبفعالية أكبر.

➤ إعتبارات توازن القوى :

إن في حالة تعرض أي دولة للاختلال، تلجأ إلى الأحلاف باعتبارها إحدى أدوات أو أساليب تحقيق توازن القوى، ويتحقق ذلك الاتزان من خلال قيام المحالفات و المحالفات المضادة

" Alliances Counter " على النحو الذي يكفل تحقيق استقرار الأنساق الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.

وتعد إعتبارات توازن القوى أكثر وسائل تحقيق ميزان القوة في النسق الأوروبي منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين. ويمكن القول بأن البحث عن الحلفاء كان يمثل الشغل الشاغل لغالبية الدول الأوروبية على امتداد هذه الحقبة التاريخية الطويلة.

كما أنه يجب الإشارة إلى أن إعتبارات توازن القوى الدولية قد تطغى على إعتبارات السياسة الوطنية أو إعتبارات الخصائص القومية. كذلك قد يكون الهدف من قيام بعض المحلفات هو رسم أو تحديد نطاق مناطق النفوذ التابعة لكل قطب من أقطاب النسق الدولي، وذلك إبقاءً على توازن القوى فيما بينها، وحتى لا يتطلع أي منها إلى المساس بالدائرة الثابتة لنفوذ القطب الآخر.

➤ الهيمنة والسيطرة على المتحالفين :-

في إطار علاقات ما بين الحلفاء ذاتهم (أي داخل الحلف نفسه)، والتي عرف بـ " Intra – alliance Functions " . وقد يكون من بين هذه الوظائف الداخلية للحلف : تقييد السلوك الدولي لبعض الدول الحليفة، أو بسط

الهيمنة عليها من جانب الدول زعيمة الحلف، أو منع بعض الحلفاء من الأضرار بمصالح باقي أعضاء الحلف، وأن الوظائف الداخلية هذه تتزايد أهميتها مع طول المدى الزمني الذي يستغرقه الحلف، ومع تراجع خطر التهديد الخارجي الذي يهدد الحلفاء.

➤ اعتبارات متعلقة بالسياسات الداخلية في الدول المتحالفة :

قد تقوم المحالفات استجابة لبعض الاعتبارات المتصلة بالسياسات الداخلية **Policies Domestic** في الدول الأعضاء، فقد تعاني نظم الحكم من بعض الدول من افتقارها إلى الشرعية السياسية الداخلية، كما قد يتعرض بعضها الآخر إلى الضغوط من جانب جماعات أو قوي المعارضة السياسية الداخلية، ومن ثم فقد تلجأ هذه النظم إلى التحالف مع الدول الكبرى الداعمة لها، بهدف منح هذه الأخيرة إطاراً قانونياً مشروعاً للتدخل لمساندتها، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. وبطبيعة الحال فعادة ما يكون هذا الهدف غير معلن صراحة، نظراً لما يثيره من انتقادات لهذه النظم الحاكمة ذاتها، نتيجة سماحها لدول أجنبية بالتدخل في شئونها الداخلية تحت ستار معاهدات التحالف هذه.

➤ اعتبارات الهيبة والمكانة الدولية :

قد تجد بعض الدول في تعدد علاقات التحالف التي تربطها بالعديد من الدول الأخرى، تعبيراً عن قوتها ومكانتها الدولية، ويعتبر كبر عدد حلفاء الدولة مؤشراً على قوتها، وذلك بحكم كونها المستشار الذي يرجع إليه هؤلاء الحلفاء لأخذ مشورته من ناحية، فضلاً عن كونها الملاذ الذي يهرعون إليه طلباً للأمن والحماية في كنفه من ناحية أخرى.⁽¹⁾

ثالثاً- تصنيف الأحلاف : " Classification des Alliances "

(1) د. ممدوح محمد مصطفى، " سياسات التحالف الدولي - دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأنساق الدولية "، ص ص 163-177.

تتعدد التصنيفات الخاصة بأنواع الأحلاف بقدر تعدد المعايير التي تستخدم في هذه التصنيفات، وسوف نعرض لهم فيما يلي :

1. استناداً إلى معايير " رسمية علاقات التحالف " :

■ **محالفات رسمية Formal Alliances** : هي تستند إلى معاهدات "موثقة" يتحمل الحلفاء بمقتضاها التزامات وتعهدات قانونية صريحة تتصل بمجال التعاون.

■ **محالفات غير رسمية Informal Alliances** : هي تحالفات لا تتطلب تعهدات رسمية، ولكنها تقوم على قدر من التنسيق بين عمليات صنع القرار، أو مجال السلوك الدولي الخارجي بحيث يتسم سلوك المتحالفين بالتوافق إزاء قضية معينة أو في مواجهة طرف معين.

2. استناداً إلى معيار " عدد الأعضاء في الحلف " :-

■ **الأحلاف الثنائية "Alliances bilaterales"** : يقصد بها تلك المحالفات التي تبرم بين دولتين فقط.

■ **الأحلاف الجماعية "Les Alliances Collectives"** : يقصد بها تلك الأحلاف التي يزيد عدد أعضائها من دولتين وهي تتسم بالطابع الديمقراطي نسبياً مقارنة بالأحلاف الثنائية.

3. استناداً إلى معيار " الهدف من التحالف " :-

■ **الأحلاف الدفاعية Alliances defensives** وهي تمثل الفئة الغالبة من الأحلاف عبر التاريخ الطويل للعلاقات الدولية. ويقصد بها الأحلاف التي تنشأ بدافع الخوف من خطر مشترك يتهدد الدول المتحالفة ويدفعها إلى تكتيل قواها وتنسيق سياساتها، بهدف التصدي لهذا الخطر ودرئه من خلال ردع العدو، دفاعاً عن الكيان الإقليمي للدول المتحالفة وحماية لأمنها القومي.

■ **الأحلاف الهجومية Les Alliances offensives** : وهي المحالفات التي تستهدف الهجوم على دولة أو دول معينة أو " إنتهاج سلوك عدائي سواء في مواجهة دولة محددة سلفاً أو بوجه عام. وعادة ما تتسم بالنزعة التوسعية وغالبا تكون سرية. كذلك فغالبا ما تلجأ الدول التي تبرم هذا النوع من المحالفات إلى تقنيـع أهدافها الحقيقية (العدوانية – الهجومية – التوسعية) بأهداف أخرى علنية (دفاعية أو مثالية)، وذلك تجنباً للتعرض لإدانة الجماعة الدولية لها.

4. استناداً إلى معيار " مدة سريان معاهدة التحالف " :

■ **الأحلاف المؤقتة "Alliances temporaries"** : وهي المحالفات التي تحدد لها فترة زمنية معينة منصوص عليها في المعاهدة سواء طالت هذه الفترة أم قصرت.

■ **الأحلاف الدائمة Alliances Permanente's** : وهي المحالفات التي لا يحدد لها أجل معين أو تاريخ محدد لانقضائها.

5. استناداً إلى السرية أو علانية ميثاق التحالف " :

■ **المحالفات العلنية:**

■ **المحالفات السرية.**

6. استناداً إلى " درجة التكافؤ بين قوى الدول المتحالفة " :

■ **الأحلاف المتكافئة Alliances egales** : وهي المحالفات التي تبرم بين دولتين متقاربتين – أو دول متقاربة – من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

■ **الأحلاف غير المتكافئة Alliance** : وهي التي تبرم بين دولتين متفاوتتين – أو دول متفاوتة – من حيث مستوي قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

7. إستناداً إلى " توقيت التحالف " وطبيعة الظروف السائدة فيه :
- أحلاف وقت الحرب wartime alliances : تفتقر إلى الدقة في تحقيق الأهداف بوضوح.
 - أحلاف وقت السلم. Peace Time alliances
8. إستناداً إلى معيار " الجوار أو البعد الجغرافي " :
- أحلاف بين دول متجاورة جغرافياً : تتصف بالمتانة.
 - أحلاف بين دول متباعدة جغرافياً.
9. إستناداً إلى معيار " مدى توافق أو تعارض مصالح الحلفاء " :
- الأحلاف التي تخدم أهدافاً متطابقة Identical : فالتحالف الأميركي البريطاني ضمن معاهدة شمال الأطلسي (NATO) يقدم مثلاً نموذجياً لتحالف يخدم مصالح متطابقة، فهدف أحد الشركاء فيه هو الحفاظ على توازن القوى في أوروبا هو عينه هدف الشريك الآخر. على عكس ذلك فالتحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان هو أحد الأمثلة المعاصرة لتحالف يخدم مصالح متممة. فأما بالنسبة للأولى فهو يخدم الهدف الأميركي الرئيسي بترسيخ نطاق سياسة الاحتواء للشيوعية، وأما بالنسبة للباكستان فهو يفترض أن يخدم بالدرجة الأولى هدف زيادة إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تجاه جيرانها.⁽¹⁾
 - الأحلاف التي تخدم أهدافاً متكاملة Complementary : تعكس تعريفات التكامل^(*) اتجاهين فكريين : أحدهما يتعامل مع مفهوم التكامل

(1) د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص 15.

(*) يعرف أرنست هاس " E. Haas " التكامل بأنه العملية التي بموجبها تصبح النخب السياسية في عدة دول قومية مقتنعة بتغيير ولائها، توقعاتها وأنظمتها السياسية، نحو مركز جديد تملك مؤسساته، أو تطمح في أن يكون لها سلطات ملزمة " Binding " على الدول الأعضاء فيها. أما جوزيف ناي " J. Nye " فإنه يتعامل مع التكامل

على أساس أنه مفهوم مركب يعكس وجود ثلاثة عناصر رئيسية هي : التكامل الاقتصادي، والتكامل الاجتماعي. ويتكون التكامل السياسي بدوره من أربعة أركان، وهي تتعلق بالمؤسسات، السياسات، الاتجاهات، والأمن الجماعي.

- يوجد أربعة مدارس فكرية حول أساليب تحقيق التكامل هي :

■ المدرسة الفيدرالية " Federalist School "

فالتكامل بالنسبة لأصحاب المدرسة الفيدرالية عبارة عن نتيجة وليس عملية، نظراً لأنه يعني بروز اتحاد سياسي بين دول مستقلة وذات سيادة، على غرار ما حدث في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. ويؤكد الفيدراليون على أهمية تبني الدول للأسلوب الفيدرالي على المستويين الإقليمي والدولي، على اعتبار أن نظام الدولة القومية، في إطار ما يعرف بالفوضوية " Anarchism " في العلاقات الدولية، هو السبب الرئيسي للتوترات والحروب المستمرة التي يعيشها النظام الدولي. وبالرغم من أن أصحاب هذه المدرسة يعترفون بمثالية مطلب بروز حكومة فيدرالية عالمية على الأقل في الوقت الحاضر، إلا أنهم لا يشكون من استحالة تحقيق ذلك على المستوى الإقليمي، حيث إن التجانس ووحدة المصالح أمر لا يمكن تجاهله. إن عقد المؤتمرات العامة على المستويين الإقليمي والدولي، على غرار مؤتمر سان فرانسيسكو الذي نتج عنه خلق الأمم المتحدة عام 1945، يعتبر من الأساليب المفضلة لأصحاب هذه المدرسة في تحقيق التكامل.

■ مدرسة الاتصالات " Communication School "

و يتبنى أصحاب مدرسة الاتصالات، أسلوباً مغايراً لتحقيق التكامل مقارنة بالمدرسة الأولى. فكارل دويتش " Karl Deutsch " طبق مدخل النظم في تحقيق التكامل، حيث هدف إلى قياس عملية التكامل من خلال ملاحظة تدفق المعادلات الدولية " International Transactions " ، مثل : التجارة، السياحة، الرسائل أو البريد، والمهاجرون. إن وجود المعاملات أو الانماط السابقة على المستويين الإقليمي أو الدولي، سيرتب عنه بطبيعة الحال بروز ما يعرف بالأمن الجماعي " Security Communities " الذي يعني تحقيق الاندماج على مستوى النظم السياسية والاجتماعية. ولقد حدد كارل دويتش وجود نمطين رئيسيين لمفهوم الأمن الجماعي، تتعدم فيهما الحروب ويتسمان بالاستقرار والسلم، وهما : نموذج التكامل " Amalgamated " ونموذج التعددية Pluralists ". ففي إطار نموذج التكامل توجد حكومة فيدرالية واحدة لها سلطات ملزمة على بقية أعضاء الاتحاد، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. أما النموذج الثاني فإنه يفتقر إلى وجود حكومة مركزية لها سلطات ملزمة، وإن حال السلم والاستقرار بين أعضاء هذا النموذج هي القاعدة، ومن أمثلة ذلك أمريكا الشمالية وغرب أوروبا. باختصار، إن أصحاب مدرسة الاتصالات يتعاملون مع التكامل كعملية ونتيجة في نفس الوقت.

■ المدرسة الوظيفية " Functionalist School "

كعملية " Process " لها مدخلاتها ومخرجاتها، والآخر يعتبرها نتيجة
" End Product " (2).

10. استناداً إلى معيار " محدودية أو عمومية أهداف الحلف " :

▪ الأحلاف التي ذات الأهداف العامة :

وهي التي تبرم عادة في أوقات الحروب، بحيث تتسم أهدافها بالعمومية كأن تستهدف تقديم المساعدة المتبادلة أثناء الحرب تحقيقاً للنصر وتتسم بأنها مؤقتة بحيث تنتقضي بمجرد انتهاء الحرب وتحقق الانتصار والاتفاق على تسويات السلام. الأحلاف العامة عادة مؤقتة، ومعظمها يسود وقت الحرب لأن المصلحة المشتركة التي تمثلت بالسعي للانتصار وضمن المصالح عن طريق تسويات السلام التالية للحرب من شأنها أن تفسح

والمدرسة الثالثة للتكامل، تركز على المتغيرات غير السياسية كوسيلة لتحقيق التكامل. وتستمد هذه المدرسة إطارها الفكري من تجربة رابطة الحديد والصلب الأوروبية التي أسست عام 1952 على أسس وظيفية. إن التنظيمات الإقليمية التي تقوم على أسس وظيفية وتركز اهتماماتها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر منظمات تقوم بوظائف لا تتعارض وسيادة الدول. كما أن نجاح المنظمات الإقليمية ذات الطابع الوظيفي في تقديم بعض الوظائف، يؤدي إلى عملية انتشار " Spill Over " في مجالات أخرى، بما في ذلك المجال السياسي، وبالتالي يتحقق التكامل على أساس وظيفي. ولكن عدم تحقق فكرة الانتشار وقيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 على أسس سياسية، أدى إلى قيام مدرسة فكرية رابعة تعطي المتغيرات السياسية دوراً أكبر في تحقيق التكامل.

▪ المدرسة الوظيفية الجديدة " Neo - Functionalist School "

فالتكامل بالنسبة لأصحاب المدرسة الوظيفية الجديدة، عملية ونتيجة في آن واحد. لقد ركز أصحاب هذه المدرسة أساساً على الجانب الرسمي أو السياسي، والمتمثل في دور المؤسسات السياسية الرسمية والنخب السياسية في تحقيق عملية التكامل. وعندما يتم تغيير ولاء النخب السياسي من مستوى الدولة إلى مستوى النظام الإقليمي يمكن للتكامل أن يتحقق. (1)

(2) د. مصطفى عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية " ط1، [ليبيا، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر، 2003] ص73.

المجال، بمجرد انتهاء المعارك، للمصالح الفردية المتعارضة للدول الحليفة سابقا. ومن جهة أخرى فهناك تلازم بين ديمومة الحلف والأطوار المحدود للمصالح التي قام عليها. بعبارة أخرى كلما تحدثت هذه المصالح وضاق نطاقها كلما كانت فرص استمرار التحالف أكبر. مثال ذلك التحالف بين بريطانيا والبرتغال الذي انعقد عام 1703 فقد استمر قروناً عديدة لأن المصلحة المشتركة التي قام لصيانتها بسيطة ومحدودة، فبريطانيا لازمة لحماية شواطئ البرتغال، وشواطئ البرتغال هامة لاستمرار سيطرة بريطانيا على مداخل الأطلسي. ومع هذا فإن من الممكن القول كملاحظة تاريخية أنه في حين عقدت الأحلاف بنية الديمومة مددا تزيد عن عشر سنين أو عشرين سنة فإنها في الواقع عاشت أقل من هذه المدد أو على الأقل تعرضت له أحلاف الأطلسي ووارسو والحلف المركزي كما سنري فيما بعد. (1)

■ الأحلاف ذات الأهداف المحددة :

وتبرم عادة في أوقات السلم، وتكون قاصرة على أهداف محددة بدقة تعكس نقاط التلاقي الحقيقية بين مصالح الحلفاء، كما قد تشتمل على السياسات والجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. (2)

11. الأحلاف الفعالة وغير الفعالة :

إن اعتماد الأحلاف على مجموعة المصالح المشتركة للدول الأعضاء منها يدعو أيضا للتمييز بين الأحلاف النشيطة أو الفعالة والأحلاف الفاشلة أو غير الفعالة. فلكي يكون الحلف فعالا أي قادرا على التنسيق بين

(1) د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص ص 18-19.

(2) د. ممدوح محمود مصطفى منصور، " سياسات التحالف الدولي - دراسة في أصل

نظريه لتحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الأساق الدولية"،

ص ص 178-199.

السياسات العامة والتدابير الدقيقة لأعضائه، لابد ان يتفق هؤلاء الاعضاء لا على الاهداف العامة وحسب بل وعلى السياسات والتدابير التفصيلية أيضاً. وكثير من الأحلاف بقي مجرد حبر على ورق.. لعدم توافر هذا الشرط. مثال ذلك الأحلاف الفرنسية والروسية لعامي 1935 و 1944، والحلف البريطاني الروسي لعام 1942، والحلف العربي المعروف بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950 الذي هو، للأسف الشديد، مثال حي لفكرة " الاتفاق على عدم الاتفاق ".

12. إستناداً إلى معيار " الدواعي أو الاعتبارات التي أدت إلى قيام الأحلاف " :

- **المحالفات التعزيزية " augmentive "** أي التي تستهدف إضافة إمكانات وقدرات إضافية، إلى قوة الدولة التي تلجأ إلى التحالف.
- **المحالفات الوقائية : " Preemptive "** ذلك عندما تتحالف دولة (أ) مع دولة أخرى (ب) لكي تحول دون انضمام (ب) إلى جانب دولة (ج) التي تمثل عدو الدولة (أ).
- **المحالفات الاستراتيجية Strategic :** وهي التي تستهدف بها دولة ما مجرد الحصول على تسهيلات إقليمية لدى دولة أخرى محدودة القوة ولكنها تتمتع بموقع استراتيجي هام وذلك من خلال إقامة قواعد عسكرية، أو محطات لإعادة التزود بالوقود في أراضيها.
- **الأحلاف التي تخدم أهدافاً أيديولوجية Ideological :** وهي التي يعلن أعضاؤها عن اعتناقهم لمجموعة من المبادئ أو القيم التي قام الحل من أجل الدفاع عنها ونشرها وتطبيقاتها.^(*)

(*) تقدم كل من معاهدة الحلف المقدس لعام 1815 وميثاق الأطلسي عام 1949 وربما حلف وأرسو لعام 1955 مثالا جيدا لتحالف أيديولوجي. فكل من هذه الوثائق يضع مبادئ عقائدية عامة التزم المتعاقدون باحترامها وصيانتها. ومن الممكن القول هنا أن

ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الدفاع المشترك الناتج عن تجربتها الأولى (المبرم عام 1950) يعتبر مثالا للتضامن العقائدي العربي المفترض ضد إسرائيل باعتبارها تمثل، عدوا حضاريا. وأحيانا تندمج الالتزامات الايديولوجية بالالتزامات المادية في معاهدة التحالف ومثال ذلك تحالف الابطرة الثلاث عام 1873 الذي نص على التعاون العسكري بين النمسا وألمانيا وروسيا في حالة وقوع عدوان على احداها. وفي الوقت نفسه اكد الملوك المتعاقبون تضامنهم ضد احتمال التخريب من الجمهوريات المجاورة. والشئ ذاته يمكن أن يقال بالنسبة للاحلاف القائمة ضد الشيوعية في أيامنا. وقد يظهر العامل الايديولوجي أيضاً في التفسير الرسمي لتحالف مبني على عوامل عادية في شكل تضامن ايديولوجي يتجاوز حدود المصلحة المادية البحتة. مثال ذلك في رأي بعضهم التحالف الواقعي الأمريكي البريطاني قبل السويس فهو مبني على الاشتراك في الحضارة والمؤسسات والافكار السياسية. فهنا تكون الأماكن المتساوية للجميع المتجاوبة مع البواعث المتساوية للجميع في خدمة المصالح المتطابقة.

أما الشكل المعاكس لتوازن المنافع فهو الانتفاع الوحيد الطرف *a Societas Leonina* حيث يتلقى طرف واحد في الحلف حصة الأسد من المنافع في حين يتحمل الاطراف الآخرون اقل الاعباء. وطالما أن هدف مثل هذا التحالف هو صيانة الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول المستفيدة فإن مثل هذا التحالف لا يختلف كثيراً من معاهدات الضمان والحماية. وما أسمى المصالح المتممة والاستطردادية يمكن أن تدخل في هذه الفئة باعتبار أنها بالتعريف في جوهرها، وتقييمها بالمقارنة يمكن أن يشوه بالتفسير غير الموضوعي للأشياء إضافة للتفوق الملحوظ في القوة بالنسبة لأحد أطراف التحالف.

وهكذا فتوازن المنافع يمكن أن يعكس توازن القوة في الحلف وكذلك تحديد السياسات. فدولة كبرى مثلاً يمكن أن تتحكم في حلف ضعيف فيما يتصل بالمنافع والسياسات. ولهذا السبب حذر ميكافيلي الدول الضعيفة من الانخراط في أحلاف مع دول كبرى إلا بدافع الضرورة الملحة. تمثل العلاقة بين أمريكا وكوريا الجنوبية صورة لما نقول. على أن هذا التلازم بين المنافع والسياسات والقوة ليس حتمياً على طول الخط. فيمكن لدولة ضعيفة أن تكون قادرة على استغلال علاقاتها بحليف قوي بالزام الأخير بدعم مصالحها الحيوية التي قد لا تعني الكثير له أو التي يمكن أن تناقض مصالحه. وبالمقابل يمكن للدولة الضعيفة أن تفرض على الحليف القوي دعمها الذي هو بدون شك أقل أهمية للآخر من دعمه لها. تاريخياً كانت .

التحالف المثالي هو ذلك الذي يحاول تحويل جزء صغير من إجمالي المصالح المشتركة للدول المتعاقدة إلى سياسات وتدابر مشتركة، لأن بعض المصالح قد لا تكون

رابعاً- لماذا تنشأ الأحلاف ؟

مما سبق ، يمكن ان نوافق " ادواردز " على الصيغة التالية:
تشكل الدول حلفا عندما تواجه تغييراً جديداً ومهدداً في الوضع العسكري وتحاول الدولة السيطرة فيها طرقاً جديدة لتدعيم مركز قوتها في مواجهة الخصم ومركز نفوذها على حلفائها اذا تعرض احد المركزين للخطر.

فإذا طبقنا هذه الصيغة العامة على الأحلاف الرئيسية الأخرى في العالم وهي حلف الاطلسي Nato وحلف جنوب شرق آسيا CENTO والحلف المركزي SEATO لوجدنا ان عناصرها الثلاثة 1- تغيير جديد مهدد في الوضع العسكري، 2- الدولة المسيطرة تسعى لدعم مركزها في مواجهة الخصم، 3- الدولة المسيطرة تسعى لتدعيم مركزها حيال حلفائها لتطبق عليها تماماً مع تركيز اكثر على احدها أو بعضها في حالة هذا الحلف أو ذاك. بل ويذهب البعض إلى صلاحية هذه الصيغة العامة حتى على الأحلاف الثنائية الرئيسية كالحلف الروسي الصيني والحلف الواقعي بين بريطانيا والولايات المتحدة المعروف، كما أشرنا، بالعلاقات الخاصة بين البلدين.⁽¹⁾

هامة لاهداف الحلف، بحيث يؤيدها البعض ويتصل منها البعض الآخر، وقد تعارضها جماعة ثالثة. وهكذا فالتحالف المثالي محاط في ميدان ديناميكي من المصالح والمقاصد المختلفة. والسؤال حول ما اذا كان هذا التحالف سيكون فعالاً وإلى أي حد يعتمد على قوة المصالح التي يقوم عليها بالقياس إلى قوة المصالح الخاصة بالدول الاعضاء التي يمكن أن تتلاءم مع الاولى. على أن قيمة وفرص نجاح حلف ما مهما كان محدود النطاق يجب أن تعرض ضمن سياق السياسات الاجمالية التي عليه أن يتصرف من خلالها.⁽¹⁾

د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص 17-18.

(1) د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص ص 24-

خامساً- كيف تتطور الأحلاف ؟

إن من أهم مظاهر تطور الحلف حجمه. والافتراض السائد في التحليل السياسي، ان الفاعل السياسي **Political actor** (وهو هنا الدولة السائدة في الحلف) سيسعى لزيادة الدعم السياسي الممنوح له لحدده الأعلى، لذا سيزيد قدر المستطاع من عدد الدول الداخلة في حلفة أو احلابة ويؤكد هذا المنحنى سياسة الأحلاف الاميركية في أيام ايزنهاور التي تميزت بانتشار الأحلاف الاميركية الثنائية والجماعية. إلى حد سميت معه تلك بـ **Pactamonia** لكن نظرة ذرائعية لبناء التكتلات قد تحطت على الاعتقاد ان الدولة تسعى لانشاء حد أدنى من هذه التكتلات أو الأحلاف النشطة بقدر ما تعتقد انها ستضمن لها ربح نزاع قائم أو تحقيق اي غرض آخر قصد من الحلف تحقيقه لا أكثر وذلك حتى تتلافى وقوع الحلف في المصاعب الناجمة عن تصادم المصلحة المشتركة لعضائه مع مصالحهم الفردية المتعارضة. ولا بد أيضا من الاهتمام بدرجة التكامل **Integration** التي حققتها للحلف. فالتكامل السياسي وما يسبقه من تكامل عسكري امران يهتمان فعلا السياسات الوطنية والدولية لانهما ادبا إلى تغييرات كبيرة في حجم واستغلال العديد من الفاعلين السياسيين في سنوات ما بعد الحرب، و لا يمكن هنا أن نفصل تحليلنا عن الاحداث السياسية ضمن الحدود الوطنية، ولعل التكامل (سواء في السوق الاوروبية المشتركة أو الكوميكون أو الناتو أو الحركات الرامية إلى تدعيم التعاون بين الدول في افريقيا وامريكا اللاتينية وأسيا أوضح مذكرتنا بهذا. ويبقى أمر التكامل هذا مجالا خصبا لدراسات مشتركة يجريها المختصون في السياسات الوطنية والمقارنة والعلاقات

الدولية ومن خلال مثل هذه الدراسات يمكن التعمق الموضوعي في فهم دورة حياة الحلف، أي حلف.⁽¹⁾

سادساً- آثار الأحلاف :

إن الأحلاف لها أثرها الواضح على ممارسة السياسة الدولية لأنها من انشاء الأطراف الفاعلة في هذه السياسة. فالعلاقات الدبلوماسية بين الحلفاء في شمال الاطلسي تأثرت وتتأثر بوضوح بوجود (الناتو) وكذلك العلاقات بين هؤلاء واعضاء حلف وارسو وبين هؤلاء جميعا والتكتلات الأخرى التي تتظر اليها بعين الريبة. ثم ان الحلف يؤمن، بطرق ما، بديلا لسباق التسلح لان احد البواعث على اقامته هو زيادة قدرات الدول المعنية دون زيادة سلاحها. اكثر من هذا، حيثما واجهت الأحلاف بعضها فان زيادة قدرة احدها عن طريق العدوان من شأنها ان يحرضها على شعور مقابل من الحلف الآخر أو على زيادة تسلح الخصم. وهكذا فتسابق التسلح بين الدول في غياب الأحلاف قد ينقلب إلى تسابق للتسلح بين الأحلاف نفسها. وتسابق التسلح في مستوي الأحلاف عملية معقدة ومتقلبة لان الأحلاف بحد ذاتها معقدة ومتقلبة وخاضعة للتبديل والتغيير العسكري والدبلوماسي، وذلك أمر يدعو للتفكير حقا خاصة اذا اخذنا كدليل على قوتنا هذه سباق التسلح بين حلفي الاطلسي ووارسو في سنوات الحرب الباردة خلال الخمسينات والستينات بل، وبصورة أو بأخرى في السبعينات.⁽²⁾

سابعاً- أسباب انقضاء الأحلاف :

- انتهاء المدة المحددة للحلف في معاهدة انشائها وذلك بصورة اتفاقية أو بصورة منفردة.

(1) د. محمد عزيز شكري، " الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص ص 27-28

(2) نفس المرجع السابق، ص 28.

- انتهاء الأحلاف بهزيمة أو تحطم أحد أطرافها.
 - انتهاء الأحلاف برفض الالتزام بها أو بشذوذ أحد الأطراف عنها بطريقة أو بأخرى.
 - انتهاء الأحلاف بسبب تغيير السياسة الداخلية لأحد أو بعض أطرافها.
 - انتهاء الأحلاف كنتيجة لتبديل العلاقات الدولية.
- الاشكال هنا هو تحديد السبب الرئيسي أو المباشر والحاسم لانقضائه أو زعزعة وكيف يتم ذلك.⁽¹⁾

ويضيف بورتون نقطة هامة أخرى فيقول :

" ما ان يقوم تحالف مع دولة حتى تزداد اهمية استمرار حكومة تلك الدولة ويصبح التركيز على الحيلولة دون حصول اي تغيير سياسي داخلي يكون من شأنه تهديد التحالف. وهكذا انساقّت الولايات المتحدة إلى دعم حكومات طاغية وغير شعبية لكي تضمن عدم حدوث مثل هذا التغيير. وكذلك وبصورة حتمية فان المساعدات الاقتصادية والتكتيكية قد اعطيت على أساس تمييزي مناطه اعتبارات الاستراتيجية القصيرة المدى اكثر من اهداف الرفاهية البعيدة".⁽²⁾

ثامناً- أساليب ممارسة سياسة التحالف :

عرقلة قيام الأحلاف (المضادة) أو الحيلولة دون اكتساب الأعداء لأي حلفاء جدد :

إذا كان في سعي الدولة إلى التحالف زيادة لقوتها النسبية - في مواجهة أعدائها - فمن الطبيعي أن يسعى هؤلاء الأعداء بدورهم إلى إنشاء المحالفات المضادة، ومن هنا فقد تلجأ الدولة إلى العمل على عرقلة قيام محالفات تضم

(1) د. محمد عزيز شكري، " الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية "، ص30.

(2) المرجع السابق ، ص31.

الدولة المعادية لها، لما يمثله ذلك من زيادة مستوى التهديد الذي تتعرض له، وعلى اعتبار أن مجرد نجاحها في الحيلولة دون قيام هذه المحلفات المضادة يمثل - في حقيقة الأمر - إبقاء على قوتها النسبية بالمقارنة بقوة أعدائها.

➤ ولكن كيف يتأتي للدولة أن تحقق ذلك ؟

يتأتى للدولة أن تحقق ذلك عن طريق التأثير في حسابات المكاسب والخسارة التي يقوم بها متخذو القرار في الدول المعادية لها، على النحو الذي يكفل انصراف هذه الدول عن فكرة إقامة تحالف فيما بينها، وذلك من خلال إبراز وتضخيم الجوانب السلبية أو العواقب والأعباء التي يمكن أن تحيط بهذه الدول من جراء تحالفها المرتقب، مع التقليل - في نفس الوقت - من شأن المكاسب أو المزايا التي يمكنها أن تجنيها من ورائه ؛ أو من خلال إقناع هذه الدول بأن المكاسب التي يمكن أن تحقق لها حالة عدم تحالفها ستفوق بكثير أية مكاسب متوقعة نتيجة لقيام التحالف فيما بينها وهكذا تتمكن الدول من أن تتجح في حرمان أعدائها من امكانية اكتساب حلفاء جدد. (1)

➤ تجزئة أو تفتيت المحالفات المضادة القائمة بالفعل، وتحويل الحلفاء الحاليين للأعداء عنهم (Alliance Fragmentation) : أي يهدف إلى تفتيت قوة محالة مضادة قائمة بالفعل، يخشي خطرها، وذلك عن طريق التفريق أو الإيقاع بين المتحالفين. والجوء إلى هذا الأسلوب يتعين أن يتم بحذر شديد، إذ أن الدول التي تمارسه هي التي تكون مستهدفة عادة من جانب المتحالفين، ومن ثم فإن مصداقيتها - أو قدرتها على إقناع

(1) Wendzel , Robert ; **International Politics : Policymakers and Policymaking** (John Wiley & Sons , New York , 1981) , P. 143

نقلا عن : د. ممدوح محمود مصطفى، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية "، ص ص 201-202.

المتحالفين بالانصراف عن عضوية الحلف، أو عن الالتزام به - تكاد تكون ضعيفة جداً إن لم تكن منعدمة. كذلك تجدر الإشارة إلى أن الانشقاقات التي قد تصيب بنيان الحلف، أو الخلافات التي قد تعترى علاقات المتحالفين قد لا يكون مردها لتحركات مقصودة - غائية - من جانب الدول الخارجة عن الحلف والراغبة في تقنيته، وربما تحدث هذه الإنقسامات نتيجة لاعتبارات داخلية كتعارض الأهداف والمصالح أو تباين التصورات والتوجهات فيما بين أعضاء الحلف ذاتهم كتعارض الأهداف والمصالح أو تباين التصورات والتوجهات فيما بين أعضاء الحلف ذاتهم. وفي هذه الحالة، يقتصر الأمر بالنسبة للدول الراغبة في تطبيق هذا الأسلوب، على مجرد محاولة الاستفادة من الانشقاقات الحادثة فعلاً، وإذكاء الخلافات القائمة، تحقيقاً (2).

➤ أسلوب حامل للميزان (Holder Of the balance)

قد يتهاى لبعض الدول بحكم ما يتوفر لها من قوة وبحكم أوضاعها الجغرافية والاقتصادية، أن تمارس دور حامل ميزان القوة، بدلاً من أن تكون في إحدى كفتيه، وهكذا يتاح لها أن تقوم بدور الموازن Balancer ويتعين على من يقوم بدور حامل الميزان ألا يكون مرتبطاً على نحو دائم بسياسات أو مواقف أي من الدول التي تمثل كفتي الميزان أن يلقي بثقله في إحدى كفتي الميزان حيناً، وفي الكفة الثانية حيناً آخر وفق مقتضية اعتبارات توازن القوي، الأمر الذي قد يستتبع تأرجح هذا الموزن بين مواقف الصداقة والعداء - إزاء الدول الأخرى أطراف الصراع، مما يستلزم منه عدم

(2) د. ممدوح محمود مصطفى، "سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية

التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوي واستقرار الاتساق الدولية"،

ص ص 204-205.

الارتباط بصداقات أبدية أو بعداءات دائمة مع هذه الدول، ومن ثم يصبح في عزلة رائعة " **Splendid Isolation** " ، فهو قد اختار - بملئ إرادته - البقاء بعيداً عن الارتباط الدائم بأي طرف من الأطراف المتصارعة، غير أن كلاً من هذه الأطراف يسعى إلى أكتساب صداقته ضماناً للنصر. وهكذا يستطيع الموازن أن يحول دون تفوق أي محور من محاور القوة تفوق حاسماً ودائماً على بقية المحاور، وذلك من خلال قيامه بدور المراقب لأوضاع ميزان القوى بحيث يكون على استعداد دائم للتدخل بشكل سريع وحاسم - من خلال إلقاء ثقله في الكفة المرجوحة - بهدف إستعادة الإتزان العام للنسق مرة أخرى. وتتعرض الدول التي تنتهج هذه السياسة لانتقادات لاذعة ومريضة نتيجة لعدم إمكانية الوثوق في مواقفها المساندة لطرف أو لآخر. (1)

➤ أسلوب الموازنة " **Balancing** " من خلال تكوين المحالفات والمحالقات المضادة **Alliances & Counter alliances** (**Formation** هو أكثر أساليب سياسة التحالف شيوعاً، فقد تدرك دولة ما أنه ليس في مقدورها التصدي بمفردها للأخطار أو التهديدات الخارجية التي تتعرض لها، أو أن القدرات المتاحة لها عاجزة عن تحقيق ما تتوخاه من أهداف خارجية، ومن ثم تعمل على أكتساب الحلفاء وإلي جانبها باعتبارهم يمثلون قوة إضافية لقوتها. ويعكس أسلوب الموازنة جوهر فكرة ميزان القوة، حيث تتحالف الدول الضعيفة مع بعضها في مواجهة قوة أكبر تبدو مهددة لأمنها، إذ أن فشلها في التصدي لهذه القوة المتنامية وردعها، من شأنه أن يعرض أمنها وربما وجودها ذاته للخطر.

(1) د. مدوح محمود مصطفى، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الاتساق الدولية ، ص 206-207.

ومن ناحية أخرى فقد يكون في مقدور الدولة ان تحقق اهدافها الخارجية بمفردها، ولكن بتكاليف واعباء باهظة، مما يدفعها إلى البحث عن حليف يشاركها تحمل هذه الأعباء. خلاصة القول، إن أسلوب الموازنة يعني التحالف مع الأضعف في مواجهة الأقوى. (1)

➤ أسلوب المسايرة (المجاراة) " Band wagoning "

يعني أسلوب المسايرة (أو المجارة) التحالف مع القوة الغالبة التي تمثل التهديد إلقاء شرها حيث يرون أصحاب هذا الأسلوب أن الدول كلما زادت قوتها، وكلما كانت قادرة على استعراض هذه القوة، كلما كانت أقدر على اكتساب المزيد من الحلفاء إلى جانبها، وبمفهوم المخالفة فإن تراجع قوة الدولة من شأنه أن يصرف حلفاءها عنها.

- دوافع اللجوء إلى هذا الأسلوب :-

- من قبيل اتباع سياسة التهدئة **appeasement** ، إذ أن التحالف مع مصدر الخطر ذاته من شأنه أن يحول إنتباهه عن الدولة التي تمارس هذا الأسلوب وفي هذه الحالة تكون المسايرة ذات طابع دفاعي.

- خلال أوقات الحروب، وذلك يكون مع الدول التي تبدو أقدر على تحقيق النصر، أملاً في مقاسمتها المكاسب التي ستتحقق لها بعد النصر. (2)

هذا وقد أشار **Walt** إلى مجموعة من الفروض التي تبدو ممثلة لمنطق أسلوب المسايرة، والتي تتلخص فيما يلي :

- أن الدول التي تواجه خطراً خارجياً ستتحالف مع أكثر الدول تهديداً لها.

(1) د. مدوح محمود مصطفى، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية

التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الاتساق الدولية،

ص ص 208-209.

(2) المرجع السابق، ص ص 210-211.

- كلما تزايدت القدرة الكلية للدولة مصدر التهديد، كلما كان ذلك مدعاة إلى تحالف الدول الأخرى معها.
- كلما كانت الدولة مصدر التهديد أكثر قرباً من الناحية الجغرافية كلما كان ذلك دافعاً لجيرانها للتحالف معها.
- كلما تزايدت القدرة الهجومية للدولة، كلما تزايد ميل الدول الأخرى للتحالف معها.
- كلما كانت نوايا وتوجهات الدولة مصدر التهديد أكثر عدوانية، كلما قلت قابلية الدول الأخرى للتحالف ضدها. إن الأحلاف التي تنشأ للتصدي للتهديد الخارجي غالباً ما تتفكك عندما يصبح هذا التهديد خطيراً.

تاسعاً- شروط اختيار الحلفاء :

- القابلية للتحالف : أي قابلية الدولة أو ميلها نحو التحالف مع الغير عموماً، أو بمعنى آخر درجة النزوع إلى التحالف **alliance mindedness**.
- مدى تلاقي أو توافق مصالح وأهداف الدول : حيث يجب أن يكون ثمة توافق في المصالح والأهداف بين الدول حتى يمكن قيام علاقة تحالف بينها، إذا لا يكفي أن يكون الحليف قوياً فقط، وإنما يتعين أن تكون لدية الرغبة الصادقة في وضع قوته في خدمة أهداف الحلف، ومن هنا فإن وحدة الهدف تمثل شرطاً ضرورياً لإمكانية قيام علاقة التحالف وإستمرارها وفعاليتها.
- التجانس الايديولوجي :- وذلك لما يقوم به التجانس الايديولوجي بين الدول من زيادة روابط التحالف، وهذا التجانس الايديولوجي والثقافي أدى إلى ظهور صور أخرى من التجانس وهو التجانس المذهبي.
- قوة الحليف : وذلك لزيادة قوة وقدرة الدولة على تحقيق أهداف لم تستطيع تحقيقها بمجهوداتها وقوتها الذاتية.

- درجة التغلغل الخارجي الذي تتعرض له الدولة من جانب القوى الأخرى

: حيث تتعرض بعض الدول إلى نوع من التغلغل " Penetration "

أو ما يسمى أحياناً بالأختراق. يعني التغلغل القدرة على التأثير في

الشئون الداخلية للدول الأخرى - بما فيه ذلك التأثير على عملية صنع

القرار السياسي ورسم السياسات العامة فيها - على النحو الذي يكفل

حماية مصالح أو تحقيق أهداف الدولة التي تقوم بهذا التأثير.⁽¹⁾

عاشراً- ما يميز المحالفات عن غيرها من أشكال السلوك التعاوني

الدولي الأخرى :

- ما تتسم به طبيعة علاقات التحالف من " رسمية " Formality من

حيث قيامها على معاهدات مكتوبة وموثوقة، تتضمن الالتزامات المتبادلة

بين أطراف الحلف وبعضهم البعض.

- الموضوع الأساسي للحلف هو الذي يميزه عن أشكال التنظيمات الإقليمية

الأخرى، فالهدف الأساسي - إن لم يكن الأوحد - لأي حلف هو تحقيق

الأمن وأي توسيع في نطاق التعاون في إطار الأحلاف ليشمل مجالات

أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، إنما يعد من قبيل الأهداف

المكملة أو الثانوية لمزيد من الفاعلية في تحقيق الهدف الأساسي للحلف

وهو " تحقيق الأمن ".

- إن الحلف هو إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول، ومن ثم فهو إحدى

أساليب فن التعامل مع الأعداء، أو بعبارة أخرى هو إحدى أدوات حماية

الأمن القومي من خطر التهديدات الخارجية. وتأسيساً على ذلك يمكن

(1) د. ممدوح محمود مصطفى، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية

التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الاتساق الدولية "،

ص ص 216-220.

القول بأنه " مأمّن الف إلا ومصدره الخوف (الخوف من هؤلاء الاعداء) وهدفه القوة. (باعتبارها ركيزة حماية الأمن القومي من الخطر أو التهديد الذي يمثلته العدول المشترك الذي يتهدد الحلفاء)، ومن ثم يكون الطبيعي أن تكون المحالفات موجهة ضد عدو محدد صراحة أو ضمناً. كما أنه تعبير عن عمل إرادي وغائي يصدر عن الدولة. (1)

حادي عشر - النموذج التطبيقي لعلاقات التحالف بين دول القوة :

الولايات المتحدة والصين :-

أن الحقائق الكامنة داخل كل من الاقتصادين الأمريكي والصيني تدفع نحو مزيد من التقارب والاعتماد المتبادل، ولكن أيضا يمكن أن تكون عناصر تباعد وموضوع نزاع حين يثور قضايا مثل درجة انفتاح كل منهما تجاه المنتجات القادمة من الآخر ومعدل التبادل التجاري وتوازن ميزان المدفوعات، وغيرها من القضايا التي قد يتحول بعضهما إلى حروب تجارية بين الولايات المتحدة والصين، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية تمثل أعلى درجات التعاون بينهما.

وقد يكون هناك احتمال اندلاع حرب تقليدية أو غير تقليدية بين البلدين، بصورة مباشرة أو غير مباشرة أمر وارد، ولكن هذا الاحتمال أخذ في الضعف نتيجة لحساباتهما الدقيقة، ولما ينتج عن ذلك من خسارة فادحة لكلا الطرفين، خاصة وأن القوتين قد توصلتا منذ أمد، إلى قناعة تقودهما نحو معالجة قضايا الاختلاف بينهما في إطار من التعاون المشترك. ودليل ذلك أن هناك درجة من الاتفاق بين الدولتين على خطر انتشار الأسلحة

(1) د. ممدوح محمود مصطفى، " سياسات التحالف الدولي دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الاتساق الدولية، ص ص 150-151.

النووية، حيث لم يسبق للصين أن ساعدت دولة غير نووية على دخول النادي النووي، على الرغم من أنها لم توقع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية (N.P.T) وتحرص على أن تكون المفاعلات التي تصدرها للأغراض السلمية وتخضع لإشراف وكالة الطاقة الذرية.

أما بالنسبة لتصدير الأسلحة التقليدية، فإن الصين لا تتردد كثيراً في عقد صفقة مع أية دولة حتى إذا كانت تشتمل على صواريخ محظورة. ولكن المحللين لاحظوا تذبذب موقف الولايات المتحدة تجاه هذا الموضوع، إذ بدت متساهلة مع الصين في قضية ضبط التسليح عندما كانت بصدد تكوين التحالف الدولي ضد العراق، حيث أكد "جيمس بيكر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لنظيره الصيني "تشان تشي تشن" في ديسمبر 1990 أن الولايات المتحدة لا تعارض قيام بكين بتزويد سوريا بصواريخ أرض - أرض متوسطة المدى مؤكدا تفهم الولايات المتحدة لرغبة سوريا في تدعيم دفاعاتها، وحصلت سوريا بموجب هذا التصريح على 40 صاروخاً صينياً ثم عدلت الولايات المتحدة موقفها مرة أخرى بعد حرب الخليج عندما صرح "ريتشارد سولومون" - مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأقصى بان الولايات المتحدة طلبت من الصين المساعدة في وضع ضوابط دولية جديدة لوقف تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط إلا أن الأمر استتب في النهاية على ترجيح رأي فريق التقارب مع الصين وبدأت رحلة التنازل المتبادل بين القوتين بدلاً من المواجهة، والذي يُمكن أن يُحقق - وفق حساباتهما عدداً من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية لكلا الطرفين، فيما يلي إيجاز أهمها :

• بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

- الحصول على إقرار من الصين بالحد من تعاونها النووي العسكري في مجال الصواريخ بعيدة المدى مع إيران، فقد سعت الولايات المتحدة ومنذ

بضعة أعوام إلى إدخال الصين في سلسلة من الاتفاقيات والتعاقدات التي تجنبها مخاطر انتشار تكنولوجيا الأسلحة الصينية. ففي أكتوبر 1994 وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقاً يقضي بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية في مقابل رفع العقوبات المفروضة على الصين، كما وقع البلدان اتفاقاً آخر للتعاون بشأن تحويل شركات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى صناعات مدنية. كما أبدت الولايات المتحدة حرصها على كسب تأييد الصين للاتفاق الأمريكي مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي. وبموافقة الصين على الحد من تعاونها العسكري والنووي مع إيران، تكون الولايات المتحدة قد خطت خطوة مهمة في منع الانتشار النووي الذي يهدد المصالح الأمريكية الاستراتيجية.

- توفير المئات من فرص العمل الناتجة عن الصفقات التي أبرمتها أكبر بعثة تجارية صينية زارت الولايات المتحدة في مجال الطائرات المدنية وقطع الغيار وذلك طوال الشهر الذي سبق زيارة "جيانج زيمين" للولايات المتحدة، ولم تجد الولايات المتحدة حرجاً في الترويج للسلع الأمريكية بإلحاح حيث وافقت الصين على شراء طائرات مدنية من شركة "يوينج". بالإضافة إلى أن بكين كانت بحاجة إلى شراء حوالي 700 ألف طن من القمح الأمريكي سنوياً، زيادة على مخصصاتها المحلي من القمح.

- تصديق الصين على المعاهدة الدولية لحقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد لقي القرار الصيني بهذا الشأن ترحيب واسعاً من جانب أوساط الاقتصاد والتجارة والأعمال في الولايات المتحدة، إذ أن من شأن هذه الخطوة زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، بما يترتب على ذلك من تنامي فرص التعاون والانفتاح على الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة وتهيئة الأجواء لتقليل الفائض التجاري معها والذي تجاوز حوالي 40 مليار دولار.

• بالنسبة للصين :

- الحصول على اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بان الصين قد بلغت قدراً متزايداً من القوة الاقتصادية والعسكرية يؤهلها لأن تصبح شريكاً متكافئاً في الحفاظ على الأمن والسلم في منطقة آسيا والعالم. وأصبح الأمريكيون مقتنعين بان أكبر تحول يحدث الآن في منطقة آسيا المطلة على الباسيفيك هو بروز الصين، وأنه من الضروري الإسراع بإقامة نوع من التقارب معها على النحو الذي يضمن المحافظة على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتحقيق المكاسب المشتركة ليس فقط في المجالات الاقتصادية والتجارية بل والعسكرية أيضاً، حيث تستطيع القوات المسلحة الصينية أن تلعب دوراً رئيساً في بعض القضايا التي تهم الولايات المتحدة في آسيا.

- استئناف برنامج استيراد تكنولوجيا المفاعلات النووية من الولايات المتحدة، وبذلك تحل الصين واحدة من أصعب المشاكل التي تؤرق مضاجع مخططي مشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية وهي مشكلة الطاقة.

- الفوز بتعهد من الإدارة الأمريكية بتجميد مشروعات تزويد "تايوان" بالأسلحة، حيث ترى الصين أن من شأن الدعم العسكري الأمريكي لتايوان وتزويدها بالسلح أن يعوق عمليات الضم. وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على بيع 150 طائرة مقاتلة من طراز (إف 16) لتايوان رغم اعتراض بكين، وبوقف مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان أن تكون الصين قد خطت خطوة متقدمة نحو عزل "تايوان" تمهيداً لضمها على المدى الطويل.

- الإقرار بحق الشعب الصيني في أن يكون نظامه السياسي مختلفاً عن قيم ومفاهيم الغرب، وهذا ما أكدّه الرئيس الأمريكي "كلينتون" خلال زيارة "جيانج زيمين" لواشنطن في العام 1997.⁽¹⁾

التعليق

وباستعراضنا للقضايا محل الاختلاف والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نكون قد حاولنا قدر الإمكان تقريب فكرة التنازلات بين دول القوة لندلل بمثال حي على كيفية اختلاف تعامل دول القوة مع بعضها البعض عن تعاملها مع دول الضعف.

(1) د. فاروق عُمَر عبد الله العمر ؛ " دول القوة ودول الضعف " ، ط 1 [الكويت، الطبع محفوظ للمؤلف، 2000] ص ص 128-132.

الفصل الثاني

الصراع الدولي في العلاقات الدولية



تمهيد :

إن ظاهرة الصراع ترجع إلى أن الطبيعة البشرية قائمة على مزيج من الخير والشر.⁽¹⁾

ثمة سلسلة من التساؤلات التي يثيرها موضوع دراسة الصراع، فمثلاً: هل ندرس ظاهرة الصراع على أساس أنها نتيجة دوافع واعية؟ وهل يقاتل الأفراد حقاً من أجل ما يقولون إنهم يقاتلون من أجله؟ أم أن علينا أن نتجاوز الأسباب التي يقولون إنها الحقيقية ونتعامل معها بشك كبير ونحاول أن نصل إلى الأسباب " الحقيقية "، سواء كانت دوافع غير واعية أو غامضة أو دوافع دنيئة تدفع الأفراد نحو السلوك العدواني؟ وهل هذه التقسيمات هي تقسيمات لا أساس لها؟ ربما، فلو حاولنا إمعان النظر سوف نرى أن علماء التحليل الجزئي يميلون للتعقق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق، بينما التحليل الكلي يعطي الأولوية أو يبدي ثقة في الدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هي من نتائج المجتمع.⁽²⁾

إن ظاهرة الصراع الدولي تختلف عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية، إنها ظاهرة متشابكة ومتناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وأسبابها وأشكالها، فهذا الصراع قد يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو مذهبياً أو دعائياً أو حتى حضارياً، كما أن أدوات الصراع كثيرة ومنها: الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والتنازل

(1) Renée Jeffery , " Evil and International Relations Human Suffering in an Age of Terror " Hugo Grotius in International Thought (Palgrave, 2006). , [Congress , Palgrave Macmillan , 2008]. Pp.40

(2) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية "، ط1، ترجمة : وليد عبد الحي، ص145.

والتحالف والتخريب والتآمر، فالصراع ليس إلا تعارضاً عميقاً في المصالح والأهداف والقيم بين أطراف الصراع، والبحث في الصراع يقوم على "توجيه نسقي يفترض أن الحياة الاجتماعية كلها تتكون من تفاعل داخلي بين النظم الاجتماعية. (1)

فالصراع هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة. (2)

إن الصراع وبحث الصراع مسألتان قديمتان، وعند مقارنة المحاولات المعاصرة لدراسة الصراع بالمحاولات السابقة لا بد من أخذ حقيقتين في الاعتبار :

(أ) إن الباحثين الأوائل لم يكن لديهم إلا قليل من المعلومات إلى جانب مناهج بحث غير دقيقة وغير صالحة للقيام بتحليل علمي.

(ب) إن الباحثين الأوائل كانوا معنيين بالدرجة الأولى بتقييمات دينية وفلسفية - أو ما تطلق عليه الآن بتقييمات معيارية - وليس بتفسيرات علمية للسلوك الاجتماعي نابعة من شواهد تجريبية. وفي الفترات الطويلة السابقة على ظهور الداروينية كان الناس مقتنعين بحقيقة الخير والشر ومقتنعين بالسبب الذي من أجله يتصرفون بشكل أخلاقي وأن سلوكهم ليس انعكاساً لإرادة السماء، فالأفراد يتمتعون بحرية الاختيار،

(1) يوهان جالتونج، " أزمة الشرق الأوسط ونظرية الصراع "، ترجمة : أحمد يوسف، [مجلة السياسة الدولية، العدد 10 أكتوبر 1972] ص 24.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات "، ط 2، ص ص 223-224

ومسؤولون عن قراراتهم - وإن الحرب تكمن أسبابها في أعماق إرادة ونوايا الأفراد الذين يكونون نوايا طيبة أو خبيثة، ولذا فالحرب نتيجة خلل في أخلاقيات الإنسان، وأفلاطون يعتقد أن الأفراد يذهبون إلى الحرب لأنهم غير راغبين في العيش في نطاق محدود الضرورة، وحتى في الجمهورية المثالية - الفاضلة - لا بد من وجود حراس عسكريين عن الدولة ضد الاعتداءات الخارجية. (1)

وبهذا سوف يجرنا الحديث عن تحديد بعض النتائج للصراع غير المتوازن والتي يمكن تحديدها في الإرهاب كعنف مضاد، انعدام التوازن بين الدول، وغيرها الكثير من أشكال للصراع بين الدول (2). ومهما كان نوع الصراع الذي تقحم الدولة نفسها فيه، فإنها لا بد أن تحافظ على قدر من السيطرة، ليس فقط في سلوكها، بل على سلوك عدوها كذلك. ويمكن تمييز نوعين مختلفين من الصراع طبقاً للدرجات والأنماط المختلفة من ضبط النفس والسيطرة المتبادلة من الطرفين. (3)

أولاً- العلاقات الدولية ظاهرة من الظواهر في حالة صراع تعتمد على القوة بشكل أساسي :

مال علماء السياسة إلى وصف العلاقات الدولية على أنها تمثل ظاهرة من الظواهر في حالة صراع، وقد أعاد بعض هؤلاء الواقعيين مثل مورجانتو طبيعة الصراع الدولي إلى الطبيعة الإنسانية حيث " إن أنانية الإنسان لها حدود ولكن بحثه عن القوة (Power) ليس له حدود. البعض

(1) المرجع السابق ، ص ص 147-148.

(2) موقع إسلام أون لاين : الصراع بين مهارات المساومة وبناء التحالفات،
www.islamonline.net..

(3) كارل دويتش، "تحليل العلاقات الدولية"، ترجمة: شعبان محمد محمود شعبان،
مراجعة: عز الدين فودة، ص 156.

الآخر في هذه المدرسة ركزوا بشكل أكبر على طبيعة النظام الدولي كنظام متميز بما يسميه " والتز " بالفوضى الدولية، فوجود دول متخصصة، وقوية في غياب حكومة عالمية وقانون دولي ينظم حل الصراعات فيما بينها، يخلق مأزقا أمنيا للنخب الحاكمة في هذه الدول، حيث يؤدي إلى أن يتنافس الجميع لكي يحصلوا على المزيد من عناصر القوة ولكي يزيد إحساسهم بالأمن، إلا أن ذلك غالبا ما يؤدي إلى نتيجة عكسية لأن الحصول على الأمن المطلق أمر صعب في ظل محاولة الجميع الاستزادة من هذه العناصر. وهذا كله طرحه " جون ديوي " في كتابه عن (الأخلاق والعلاقات الدولية).⁽¹⁾

أيا كانت الأسباب وراء طبيعة العلاقات بين الدول فإن "الواقعيين" يتفقون على أن هذه العلاقات تنطوي على " صراع لا ينتهي على القوة ومن أجل المصالح ". هذه المقولة تقود إلى ثلاث مقولات أخرى حول الحياة السياسية، فجوهرها أولاً هو الصراع أو النضال الذي يأخذ أشكالا متنوعة، وهو ثانياً صراع ليس له نهاية، ثم ثالثاً فإن موضوع الصراع هو الحصول على مزيد من القوة.⁽²⁾

➤ إن الصراع الدولي يرتبط بعدة أمور مثل :

الحدود الجغرافية للصراع، وعدد الأطراف المشتركة فيه، والموارد والإمكانات التي تخصص للصراع (القوة)، ونوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع، وخصائصها التدميرية، والأهداف التي تحددها الدولة من وراء الصراع : هل هي أهداف تكتيكية أم أهداف استراتيجية؟ فالصراع عموماً يشير إلى موقف تكون الأطراف فيه على وعي بإمكانية عتد التوافق

⁽¹⁾John Dewey , " Ethics and International Relations " , Vol. 1, No. 3 Council on Foreign Relations Stable (Mar. 15, 1923), pp. 85-95.

⁽²⁾ د. السيد عليوة، " إدارة الصراعات الدولية - دراسة في سياسات التعاون الدولي "، ص ص 36-37.

لموضوعها، حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يرضي ولا يتفق مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى، فالصراع أكثر من مجرد التنافس، وقد يكون عنيفاً أو غير عنيف من الناحية المادية، وقد يكون شاملاً أو محدوداً. (1)

ثانياً- نظريات للصراع :

➤ الشروط الأساسية لبناء نظرية عامة:

ليس ثمة من نظرية عامة للصراع مقبولة من مختلف علماء الميادين الاجتماعية، بالرغم من أن مفهوم الصراع في الميادين العلمية - التطبيقية - أقل إثارة للخلاف رغم أن النظرية الاجتماعية تستعير بعض مفاهيمها التحليلية من الميادين الأولى، ودارس الصراع الإنساني يمكنه أن يتعرف على وجهات نظر متعددة في هذا الموضوع ومن ميادين مختلفة، فإن كان ثمة إمكانية لتطوير نظرية للصراع فإن مدخلات النظرية ستشمل علم الأحياء، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع والانثربولوجي، والتاريخ والعلوم السياسية والجغرافيا والاقتصاد والاتصالات ونظرية التنظيم ونظرية اللعب أو المحاكاة والنظرية الاستراتيجية وصناعة القرار، ونظرية النظم والتكامل، حتى الفلسفات الأخلاقية والدينية. (2)

(1) G.H.Snyder and P.Diesing , " Conflict Among Nation " , [Princeton Un._Press : 1977] P.207

نقلاً عن : د. إسماعيل عبد الفتاح، " إدارة الصراعات والأزمات الدولية - نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة "، [القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001] ص18.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، "ت النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ط1، ترجمة : وليد عبد الحي، ص139.

يمكن تقسيم العلوم الاجتماعية ولو بشكل تعسفي إلى مجموعتين اعتماداً على ما إذا كانت كل منها تتبنى منهجياً كلياً أو جزئياً في دراسة السلوك الإنساني... فهل نحن نبحث عن أصل الصراع في الإنسان أم في مؤسساته، وبشكل عام فإن علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعيين وعلماء الأحياء، وأصحاب نظرية اللعب، ونظرية اتخاذ القرار يصبون اهتمامهم على سلوك الأفراد، أما علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجي والجغرافيون وأصحاب نظريات الاتصال والتنظيم.... وعلماء السياسة والعلاقات الدولية وأصحاب نظرية النظم... كلهم يبحثون الصراع على المستوى الجماعي والمؤسسات الاجتماعية للطبقات الاجتماعية والحركات السياسية الكبرى والكيانات العرقية أو الدينية والدول والتحالفات والنظم الثقافية، وبعض الدارسين - كالاقتصاديين مثلاً - قد يقسمون جهودهم بين الكلي والجزئي، وبعض المؤرخين قد يدرس الصراع بين الدول، بينما يفضل آخر على أن يركز على عوامل فريدة في الشخصية والخلفية والسلوك منذ الأزمة عند رجل دولة معينة، وهي العوامل التي تؤثر في قراره باللجوء للحرب أو السلم في ظل مجموعة معينة من الظروف . (1)

➤ متي تنتهي الصراعات الدولية ؟

- اختفاء المبرر الذي نشأ الصراع بسببه أصلاً بين أطرافه المختلفين .
- توصل أحد أطراف الصراع إلى الهدف الذي من أجله تورط في ذلك الصراع.
- إعادة أحد الطرفين تقييم مصالحه بطريقة مختلفة عن تلك التي بدأ من عندها، مما يجعله يرى في استمرار الصراع أمراً غير مرغوب فيه.
- انهيار أو استسلام أحد الطرفين وإذعانة لمطالب الطرف الآخر. (2)

(1) المرجع السابق ، ص 141.

(2) د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات " ، ط 2 ، ص 247.

ثالثاً- حدود وضوابط الصراع في النظام الدولي المعاصر :

تأتي أهمية هذه الضوابط نتيجة البحث حول ما هو كامن من عوامل الصراع والتنافس بين الدول، وبرغم مما هو ملاحظ من تزايد درجة اعتماد الدول المتبادل على بعضها في شتى المجالات. وهو الأمر الذي ظهرت أهميته في السنوات الأخيرة نتيجة للتغيرات الأساسية التي حدثت في عالم اليوم وانتشار الأسلحة النووية وامتلاكها من قبل عدد متزايد من الدول وما قد تتيحه لها من فرصة لتغيير النظام الدولي الحالي بالقوة المسلحة أو غيرها من أدوات القسر المختلفة، كما يتمشى مع ما يراه أصحاب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية من أن السياسة الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة على الصعيد الدولي.⁽¹⁾

رابعاً- أشكال الصراع في العلاقات الدولية:

(1) الحرب " War " أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية:

هي قتال ينشب في العادة بين الدول أو داخل دولة أو إقليم معين، حيث يتم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة بدرجات ومستويات مختلفة. ولكن الحرب الفعلية " de Facto War " تبرز على كل حال عندما تلجأ جماعة منظمة إلى استخدام القوة ضد جماعة أخرى.⁽²⁾

وللحرب عدة مستويات، وبالتالي تبرز درجة القتال القصوى في حالة قيام حرب شاملة " Total War " التي يتم فيها استخدام أسلحة الدمار الشامل، مثل الأسلحة النووية والهيدروجينية والجرثومية والكيميائية، وتبرز درجة القتال الدنيا في حال قيام حرب محدودة " Limited War "، حيث يتم

(1) محمد عبد الوهاب الساكت، " دراسات في النظام الدولي المعاصر "، ص 59.

(2) د. مصطفى عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية "، ط 1، ص 85.

فيها استخدام أسلحة تقليدية وقوات برية أو جوية أو بحرية أو جميع الأسلحة السابقة معاً. (1)

أما عن أن الأهداف التي تسعى الأطراف المنخرطة في الحرب فعلياً إلى تحقيقها، يتراوح من التدمير الشامل للعدو سواء كان دولة أو جماعة، إلى أهداف محدودة قد تتمثل في احتلال قطعة من الأرض المتنازع عليها، أو تحديد خط فاصل معين للحدود بين الأطراف المتقاتلة. والانخراط في الحرب لا يعني بالضرورة مواجهة جيش نظامي لآخر. ولكنه قد يعني أيضاً مواجهة جيش نظامي لحرب عصابات في مناطق جغرافية متباينة. (2)

➤ الأسباب التي أدت إلى قيام الحروب عديدة منها أسباب سياسية، أيديولوجية، اقتصادية، دينية، نفسية، عسكرية واجتماعية. ومنها الآتي:

- اختلال نظم توازن القوى وعدم تساوي قدرات الدول **"Power Asymmetries"**. فتوازن القوى بين الأطراف المتنازعة يقلل عموماً من اللجوء إلى الحرب، وبالتالي فإن أي خلل في توازن القوى يؤدي في معظم الأوقات إلى اندلاع الحروب.
- القومية والحركات الانفصالية ذات الطابع الإثني العرقي، كانت وما تزال سبباً مباشراً من أسباب اندلاع الحروب على مستوى الدولة وعلى مستوى العلاقات الدولية.
- الفوضوية **"Anarchism"** كسمة مميزة للعلاقات الدولية، تغلب جانب المصلحة القومية على أي اعتبارات أخلاقية، وبالتالي فإن الدول لا تتوانى عن خوض الحروب عندما يمكنها تحقيق مصالحها القومية.

(1) المرجع السابق ، ص 85.

(2) المرجع السابق نفسه ، ص ص 85-86.

- الصراع الأيديولوجي وما يرتبط به من صراع قيم ومبادئ أدى ويؤدي إلى اندلاع الحروب باستمرار.
- السباق على التسلح " Arms Races " : إن دخول الدول في سباق تسلح محموم يؤدي في الغالب، إلى خلط في فهم نوايا الأطراف المتنازعة وبالتالي اندلاع الحروب.
- فالدول قد تلجأ إلى الحروب مع دول أخرى بقصد توحيد الصفوف وراءها، ولا سيما إذا كانت الدولة تعاني من عدم استقرار سياسي وقلق مستمر.
- أسباب اقتصادية، تتمثل في التنافس الاقتصادي على مناطق النفوذ الاقتصادي بين الدول، لا سيما الدول الكبرى.
- التوزيع غير العادل للثروات، خاصة داخل إطار الدولة الواحدة، حيث تحدث قلاقل وثورات داخلية على سوء توزيع موارد الدولة. ومشكلة سوء توزيع الثروات تتعدى نطاق الدولة إلى نطاق النظام الدولي، حيث تشهد العلاقات الدولية منذ بداية عقد السبعينيات صراع الشمال والجنوب الذي يركز على سوء توزيع الثروات العالمية.
- العامل السكاني ومشكلة الانفجار السكاني، الذي تعاني منه على وجه الخصوص الدول النامية، وتفاقم مشكلة المجاعة أو ندرة الغذاء، وما ينتج عنه من توترات داخل وخارج إطار الدولة.
- التعارض بين السياسات العامة للدول، حيث إن الحروب تنشب في العادة عندما تدعي دولتان أو جماعتان حقهما في نفس قطعة الأرض أو المورد أو المركز.⁽¹⁾

(1) د. مصطفى عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية "، ط1، ص ص 86-

(2) التدخل لأغراض إنسانية أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية :

إن مفهوم التدخل لأغراض إنسانية أخذ يعني " مبادرة دولة واحدة أو مجموعة دول متحالفة لمهمة تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. ⁽¹⁾ وغالبا ما تكون الغايات المعلنة للتدخل غايات نبيلة وأهدافا عليا تتذرع بها الدولة المتداخلة، فقد يكون ذلك بشكل نشر أيديولوجية معينة أو عقيدة دينية معينة أو الحفاظ على الوضع القائم ضد الاضطرابات والفوضى. وقد كان التدخل أيضاً يتم أحيانا من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية أو على حياة المواطنين الأجانب. ⁽²⁾

إن الأساس في التدخل الإنساني هو تعرض مواطني دولة ما لانتهاكات من قبل حكومتهم أو تعرضهم للجماعة والهلاك والحرب الأهلية. فأخذت بعض الحكومات، ولا سيما الغربية، تطرح تساؤلات هل يبقى المجتمع الدولي مكتوف الأيدي إزاء ما يحدث ؟ فيجب البعض بأن التدخل يجب أن يحظى بموافقة الدول المضيفة. وأن معظم الدول التي اشتركت في مناظرة التدخل الدولي رفضت فكرة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان على الأقل عندما ينجم عن هذا التدخل إسقاط حكومة ما حتى وإن كانت مسؤولة عن إهدار حقوق مواطنيها. ⁽³⁾

وهكذا أصبح التدخل من قبل دولة منفردة بشؤون أخرى يعتبر بإجماع الدول أمراً ممنوعاً وغير مشروع، ولكن نظرا لأن التسويات وأحيانا الإكراه يبقى ضروريا إلى درجة ما في البيئة الدولية فإن الحل يكمن في.

(1) كريستوفر كرين وود، " هل هناك حق التدخل لأغراض إنسانية "، ملخص بحث منشور في [السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 115، يناير 1994] ص 335.

(2) المرجع السابق ، ص 335.

(3) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، [عمان، دار وائل للنشر، 2000] ص 395.

فكرة الحل والتدخل الجماعي، لذا فالتدخل الجماعي الذي يتم ضمن إطار منظمة دولية معترف بها، لقيادة قوة مشتركة لصياغة السلم والأمن الدولي يمكن أن يعتبر مشروعاً وفي الفقه القانوني الدولي والممارسة الدولية المعاصرة لا يعتبر التدخل مشروعاً إلا إذا تم بالنيابة عن الأمم المتحدة أو المنظمات المنظمة على غرارها. (1)

➤ الانتقادات على مسألة التدخل لأغراض إنسانية :

- إن الاعتقاد بأن هناك قيمة أو قيمة معينة لا بد وأن تسود حتى على سيادة وهيمنة الدول والمجتمعات المختلفة هي فكرة مشكوك بها، فلا بد من معالجة حقوق الإنسان بطريقة تتضمن سيادة الدول وعدم إهدار كرامتها.
- إن الدافع الإنساني هو ليس المبرر الأساسي للسماح بالتدخل الدولي، حيث تلعب الدوافع الأقوى وهي المصلحة والمنافسة بين الدول القومية في التدخل الدولي .
- إن فكرة قيام التدخل على موافقة طرف من الأطراف المتنازعة في الدول يساعد على إيجاد الانقسامات. إذ أن الذين يقومون بتقديم المساعدات ينحازون لطرف دون آخر.
- إن مصاحبة الحماية العسكرية للمعونات الإنسانية والقائمين عليها جعلت فكرة المعونة الإنسانية مرتبطة بفكرة الاستعمار.
- إن فكرة التدخل الإنساني أصبحت مرادفة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التشكك في أن دور الأمم المتحدة هو السلام القائم على القوة العسكرية أو التدخل العسكري.

(1) قرارات مؤتمر باندونج، ومؤتمر رؤساء الدول عدم الانحياز المعقود سنة 1961 في بلغراد.

- إن تعامل مجلس الأمن مع بعض القضايا بقدر من الازدواجية يساهم بشكل كبير في إضعاف دوره في ميدان حماية حقوق الإنسان. كما أن استغلال صلاحياته في قضايا لا يتطلب حلها استخدام القوة قد يؤدي إلى تحول قيم النظام الدولي الجديد إلى مفردات عديمة القيمة.⁽¹⁾

(3) السيادة أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية :

حالة التفكك التي حلت ببعض الدول والصراعات داخل الدولة الواحدة أو حتى انهيار الدولة أحياناً أخرى اقتضت من المجتمع الدولي إعادة النظر في صيغ تعامله مع هذه التطورات الجديدة. ودعت الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بدور جديد ومضاف من أعمال إنسانية من أجل وضع حد للفوضى في داخل الدولة.⁽²⁾

➤ السيادة ليست مطلقة :

بشكل عام يكاد يتوقف معظم أساتذة العلاقات الدولية على أن الدولة هي اللاعب الرئيسي في العلاقات الدولية لأنها تتمتع بالسيادة، إذ لا سلطة تعلو عليها ما لم تقبلها بإرادتها، ومع ذلك فإن وجهة النظر السائدة في العلاقات الدولية بأن " الدولة لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة كما كان سابقاً في عصر ما قبل التنظيم الدولي، لأن ظهور المنظمات الدولية أدى إلى تغيير المفهوم السابق للسيادة المطلقة. فلم تعد الدولة تتمتع بذات الحرية المطلقة، وأصبح التنظيم الدولي يحد وبشكل كبير من حريتها السابقة، وبالتالي أصبح الجدل حول مفهوم السيادة يأخذ أبعاداً جديدة.

(1) ملخص بحث فريد مان لورنس، روبرت أدمز، جولدن بريك جول " الحرب لأهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام "، [في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (115)، يناير 1994] ص 333.

(2) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 383.

إن الدول ليست مطلقة التصرف داخل اقليمها، إذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناء على اعتبارات تعلو على إرادتها والذي يورد قيود على تصرفات الدول، ويحكم علاقاتها مع الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية، ومن الثابت أنه لا توجد دولة تقرر أنها ترفض الخضوع للقانون الدولي أو تدعي أنها تملك التصرف بحرية مطلقة في العلاقات الدولية. وحتى في الأحوال التي تم فيها مخالفة قواعد القانون الدولي العام كانت الدول المخالفة تحاول تبرير موقفها عن طريق اللجوء إلى تفسير قواعد هذا القانون بما يلائم هذا الموقف. (1)

مع ظهور المتغيرات الجديدة وانتهاء الحرب الباردة دخل مفهوم السيادة في تطور جديد وأخذت بعض الآراء تعيد النظر بمفهومه السابق بالرغم من أن الجدل حول موضوع السيادة ليس بجديد. إذ حصل تغيير في النظر إلى السيادة وأخذت الاتجاهات الفكرية الجديدة تسعى نحو المزيد من تقييد سيادة الدول. (2) إذ ترى الرؤية الحديثة بأن السيادة لم تعد مطلقة. (3)

(4) الردع أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية:

يقصد بالردع أي نشاطات تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول، تهدف إلى عدم تشجيع دول أخرى من أتباع سياسات غير مرغوب فيها، عن طريق التخويف بالقيام بعمل مضاد قد يردع الطرف أو الأطراف

(1) د. محمد حافظ غانم، " مبادئ القانون الدولي العام "، [القاهرة، دار النهضة العربية، 1972] ص ص 169-171.

(2) د. بطرس غالي، " نحو دور أقوى للأمم المتحدة "، [السياسة الدولية - مركز الأهرام، القاهرة، العدد 111، يناير 1993] ص 11.

(3) د. سعد حقي توفيق، " النظام الدولي الجديد : دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة "، [عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999] ص ص 104

المعنية. فالردع عبارة إذن عن استراتيجية يهدد بموجبها الطرف الأول، بإنزال عقاب قد يقنع الطرف أو الأطراف الثانية بأن تكلفة العمل العدائي الذي يراد القيام به سيفوق بأي حال من الأحوال النتائج التي قد تترتب عليه. وهناك عدة وسائل قد تتبعها الدول في حال تبنيها لسياسة الردع، ومن ذلك زيادة إمكانياتها وقدراتها العسكرية، تطوير وامتلاك أسلحة دمار شامل، الانخراط في تحالفات، والتهديد بالانتقام. ويبلغ الردع قمة مصداقيته وفعاليتته عندما يتبع بسياسات وأفعال ينظر إليها الطرف أو الأطراف التي وجه إليها التهديد، بكل جدية⁽¹⁾.

يختلف مفهوم الردع عن مفهوم الدفاع (Defense) على اعتبار أن البعد أو العنصر الرئيسي للردع هو العامل النفسي، وأن العنصر الرئيسي للدفاع هو العامل الطبيعي أو المادي. فالردع هو إذن عامل نفسي يتعلق بالخوف والتفكير العقلاني الذي يتجنب الخسارة بقدر الإمكان وبالتالي متى زال عامل العقلانية والخوف أمكننا القول بزوال عامل الردع. أما الدفاع فإنه يتعلق بالجانب غير النفسي أو العامل المادي الملموس، الذي يعني مثلاً ضرورة وجود قوات فعلية قادرة على الدفاع وحماية أمن الدولة. فالدفاع عن أمن الدولة يتطلب وجود قوات مسلحة على حدود الدولة لمنع تقدم العدو. أما الردع فإنه يتعلق بتهديد العدو بإلحاق خسائر لن يستطيع تحملها في حال قيامه بعدوان. وتلجأ الدول إلى الدفاع الفعلي في حال فشل الردع وكسر الحاجز النفسي⁽²⁾.

مثال : كانت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى وتقوم

(1) د. مصطفى عبد الله خشيم ، " موسوعة علم العلاقات الدولية " ، ط 1 ، ص 111 .

(2) المرجع السابق ، ص 111-112 .

هذه السياسة على نوع من تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية. لكن بعد أحداث 11 سبتمبر تحولت هذه الاستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبنى سياسة الحرب الوقائية لظهور تهديدات من جانب مجموعة مسلحة والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولاً أخرى غير أفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة. وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأمريكية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل غير محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي لامتلاكها أسلحة الدمار الشامل مثل العراق وكوريا وإيران، ولقد أدت هذه التغيرات في مفهوم سياسة الأمن، الأمريكية إلى إعادة تحديد مهمة جهاز المخابرات وإمكانية استخدام مصادر المعلومات جديدة، وفتحت لإسهام القطاع الخاص للمشاركة في هذا المجال عن طريق تطوير التكنولوجيا الأمنية مثل أجهزة كشف الأسلحة والمتفجرات، كشف عن الممارسات الفعلية عقب أحداث 11 سبتمبر عن استخدام مفرط للقوة العسكرية وتهديد الأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب؛ لأن أمريكا اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يتمثل في شركة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل تنظيمية محددة ولا تعمل في إطار خطة عسكرية لا يمكن توقعها. لذلك عمدت أمريكا إلى سياسة الانتشار العسكري لمواجهة الإرهاب.⁽¹⁾

(5) انعدام التوازن بين الدول أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية

تختلف الدول عن بعضها البعض من حيث عناصر القوة التي تملكها، وإذا كان من الصعب إجراء تقييم دقيق للعناصر المادية التي تساهم في تكوين قوة الدولة بالمقارنة مع دولة أو دول أخرى، فإنه يمكن التأكيد

(1) نظام بركات : "تداعيات 11 سبتمبر على النظام الدولي"،

على أن قوة الدولة لا تركز على عامل واحد فقط، فالإتساع الجغرافي مثلاً لا يمكن الادعاء بأنه يشكل العنصر الحاسم في قوة الدولة، وإن كان عدد السكان أو التطور الاقتصادي والتكنولوجي أو غير ذلك من عوامل القوة لا يمكن اعتبار أي منها الأساسي الوحيد لقوة الدولة. فالواقع أن قوة الدولة لا تتبني على عامل واحد فقط، وإنما تركز على عوامل متنوعة؛ منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب.⁽¹⁾

أما العناصر المكتسبة والتي تشكل عناصر القوة للدولة والتي تزيد وتنقص تبعاً لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية، فهذه العناصر تساهم في تكوين قوة الدولة بشكل مباشر ومؤثر.⁽²⁾ وفي تاريخ العلاقات الدولية أمثلة عديدة للمنازعات والصراعات التي حدثت بسبب المصالح الاقتصادية.⁽³⁾

تستخلص الدراسة مما سبق، أن هذا الارتباط كان نتيجة منطقية للأخذ بمفهوم الدولة الليبرالية التي لم يكن لها مصالح مباشرة في الخارج غير مصالح رعاياها، وبواسطتهم وكانت وظائفها تقتصر على الدفاع الوطني والأمن الداخلي والقضاء والتمثيل الدبلوماسي مع ترك النشاطات الأخرى للمبادرة الفردية وعدم التدخل في العلاقات بين الأفراد والاكتفاء بدور الحكم.

(1) محمد طه بدوي ، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، بيروت 1972، ص : 103.

(2) إسماعيل صبري مقلد : "العلاقات السياسية الدولية"، دراسة في الأصول والنظريات، ص : 179-180.

- سامي منصور، "الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية"، [مجلة السياسة الدولية يناير 1984] ، ص: 100.

(3) عبد الواحد الناصر ، "مدى مشروعية استخدام القوة لحماية الرعايا الموجودين بالخارج"، [أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، أكادال، كلية الحقوق الرباط، 1986] ، ص 65.

لذلك كان من الطبيعي أن يقوم الاتفاق والتلاقي بين مصالح الخواص والمصالح الحيوية للدول، فالقوة الاقتصادية للدول في الخارج تدعم نفوذها السياسي وعلى أساس هذه الوحدة بين مصالح الدولة ومصالح الخواص التابعين لها، سيطرت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على النشاط الاقتصادي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال القرن الماضي واتبعت حكومات هذه الدول أسلوبين لتدعيم قوتها الاقتصادية في الخارج وهما أسلوب التغلغل الاقتصادي وأسلوب الضغط العسكري، وفي الوقت الحاضر يمكن القول بأن المصالح الاقتصادية للدول الغربية لها ثلاثة مجالات رئيسية في الاستثمارات والتجارة والمواد الأولية، فما من شك في أن ضخامة الاستثمارات العربية في دول العالم الثالث تجعل مصلحة الدول الغربية في المحافظة على هذه الاستثمارات وضمان مردوديتها.

(6) العدوان أحد أشكال الصراع في العلاقات الدولية :

شغلت مشكلة تعريف العدوان الحكماء والفلاسفة على مدى القرون العديدة، وقد انبثق مفهوم العدوان منذ أيام روما القديمة. ويعيد مؤرخو القانون مصطلح العدوان إلى الكلمة اللاتينية **Aggression** أي الاعتداء، وكان من أقدم التعاريف الظاهرة اعتداء من دولة أقوى على دولة أضعف لتحقيق مكاسب ومصالح والتوسع في حدود وثروات المعتدى، وقد يكون المبرر الأخلاقي الرئيسي للحرب هو صيانة الأبرياء من الضرر الأكيد. لقد ألف القديس أوغسطين كتابه "مدينة الإله" في القرن الخامس الميلادي، وكان لعمله هذا بالغ الأثر في فكرة الحرب العادلة كما أكد على ضرورة بناء منظومة متكاملة للعلاقات السلمية بين البشر .

ولقد أوجدت البشرية أشكالاً متعددة لحماية نفسها من العدوان وفضائع الحرب أو على الأقل من أهوال الاعتداء على النفس والعرض والمعتقد

والطبيعة والأرض في المجتمع العربي قبل الإسلام بحيث ابتكر العرب الأشهر الحرم، وهي أشهر يحرم فيها وقوع الحرب لأي سبب كان ولأي مبرر كان؛ حفاظاً للنفوس ورداً للعدوان وبحثاً عن الوسائل السلمية في حل النزاعات.⁽¹⁾

لقد جاء ميثاق الأمم المتحدة خالياً من أي تعريف للعدوان، ويعود السبب في ذلك برأي البعض إلى الرغبة في تجنب تحديد المفهوم والاحتمال ألا يأتي التعريف دقيقاً وشاملاً مما يؤدي لاستفادة المعتدي من ذلك.⁽²⁾ هذا بالإضافة إلى أن مصطلح العدوان يشمل جوانب سياسية وقانونية وعسكرية ومنطقية يصعب إدراجها في تعريف واحد وجامع.⁽³⁾ وعلى هذا يعد أي عمل من أعمال العدوان، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة بناء على سلطة الدولة ضد دولة أخرى لأي هدف خلاف الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي أو تنفيذاً لقرار صادر عن إحدى أجهزة الأمم المتحدة المختصة.⁽⁴⁾

➤ وعلى هذا وبغض النظر عن وجود إعلان الحرب أم لا، فإن الأعمال التالية تعتبر أعمالاً عدوانية:

- غزو أو هجوم دولة ما بقواتها المسلحة على أرض دولة أخرى، أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتاً ناجم عن هذا الغزو، أو أي ضم باستخدام القوة المسلحة لأراضي دولة أخرى أو جزء منها.

(1) هيثم مناع : "جريمة العدوان في تاريخ القانون الدولي والثقافة الإسلامية والعربية"،
24/02/2005 ، <http://www.hrinfor.net>

(2) د. حامد سلطان : "القانون الدولي العام وقت السلم"، [القاهرة، دن ، 1972] ،
ص : 95.

(3) Wright Quincy : "International law and the united nation", N.Y,
1961, p : 59

(4) راجع قرار الجمعية العامة 3314 سنة 1974.

- قصف دولة ما بقواتها المسلحة أراضي دولة أخرى، أو استخدام أية أسلحة من قبل دولة ضد أراضي دولة أخرى.
- حصار موانئ أو سواحل دولة ما من جانب القوات المسلحة التابعة لدولة أخرى.
- أي هجوم تقوم به القوات المسلحة لدولة على القوات البرية أو البحرية أو الجوية لدولة أخرى.
- استخدام القوات المسلحة لدولة ما الموجودة داخل أراضي دولة أخرى بموافقة الدولة المستقلة على نحو يناقض الشروط المنصوص عليها في الاتفاق أو أي تحديد لبقائها في هذه الأراضي إلى ما بعد انتهاء الاتفاق.
- سماح دولة باستخدام أراضيها التي وضعت تحت تصرف دولة أخرى.
- إرسال عصابات أو جنود غير نظاميين أو مرتزقة مسلحين من قبل دولة أو نيابة عنها يقومون بأعمال تتطوي على استخدام القوة ضد دولة أخرى وعلى درجة من الخطورة بحيث ترقى إلى مصاف الأعمال المذكورة أو مشاركتها أي الدولة في ذلك بشكل كبير.⁽¹⁾

ومما سبق نستخلص، أن الجرائم الدولية هي خرق لكل الأعراف والمواثيق، كما أنها تشكل التزامات قانونية وإنسانية اتجاه الدول والمنظمات الدولية، لذلك فإن منع ارتكاب الجرائم والحد منها هي من مسؤوليات الجميع وخاصة المجتمع الدولي، فمن مهامه اتخاذ كافة الإجراءات ضد الجرائم الدولية، وخاصة جريمة الحرب والعدوان المسلح التي ترتكب ضد دولة

(1) رزاق حمد العوادي، "جرائم الحرب والعدوان إخلال بالشرعية الدولية وانتهاك

للقانون الدولي الإنساني"، الحوار المتمدن، العدد 26، 2007/10/2080.

www.ahewar.org

أخرى. أما المسؤولية الفردية عن ارتكاب الجرائم الدولية فتترتب على الأشخاص بغض النظر عن صفاتهم أو الحصانات التي يتمتعون بها سواء كانوا رؤساء أم قادة عسكريين.

خامساً- أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :

➤ تتعدد المداخل التي تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية :

(1) المدخل السيكولوجي :

يوجد في هذا المدخل العديد من الاتجاهات ونذكر منها :

اتجاه يربط بين النزعة إلى العدوان وبين الطبيعة الإنسانية نفسها :
وصاحب هذا الاتجاه هو عالم النفس الشهير " فرويد " حيث قدم تفسيراً للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي، وهو ما أسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير، وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلط والانتقام. وإن الصراعات والحروب من وجهة نظر فرويد فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.⁽¹⁾

وترفض الباحثة الإقرار بوجود غرائز عدوانية يولد بها الإنسان، إنما العدوان يكتسب عن طريق الظروف التي يعيشها الإنسان من قهر وظلم واضطهاد، أو الاعتیاد على الجبروت والتسلط والسيطرة. بمعنى أنها تختلف من شخص لآخر.

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات "، ص 226.

➤ اتجاه الإخفاق أو الإحباط (Frustration)

يؤيد هذا الاتجاه عالم النفس "فلوجل Flu gel" حيث يقول إن الدول التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعداداً من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا.⁽¹⁾

إن الباحثة لا تؤيد هذا الاتجاه بشكل مطلق، لأنه يوجد إلى جانب عامل الإحباط عوامل أخرى تؤدي إلى قيام الحروب والصراعات، ومن هذه العوامل الإحساس بالاضطهاد، حيث إن الكثير من الشعوب الغنية تمارس العدوان والصراع والحروب بشكل بشع مثل إسرائيل، وذلك لإحساسهم بأنهم أقل من غيرهم والإحساس بالدونية والاحتقار. لذلك فإن هذا الاتجاه يفتقد الموضوعية.

➤ اتجاه الشخصية القومية :

إن هذا الاتجاه يعتقد بوجود ما يطلق عليه الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السيكولوجية القومية العدوانية هي القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية. لذلك فهم يرون أنه لابد من محاصرة هذه الأمم العدوانية وعزلها وذلك إما لتصفيتها نهائياً كمصادر قائمة للعدوان في المجتمع الدولي أو لتخليصها من هذا الطابع العدواني والتحول بها إلى أمم محبة للسلام.⁽²⁾

(1) J.C. Flu gel , in , T.H. Pear , (ed.) , Psychological Aspect of peace and war , [New York , 1950] , PP. 129 -130.

(2) D. Krech & R. Crutchfield , " Theory and Problems of social Psychology", [McGraw , New Delhi , 1984] , P. 593

نقلا عن : د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات " ص 226

ترى الباحثة أنه لا يوجد شيء اسمه الطابع العدواني لقومية ما، ومن الذي يحكم على قومية ما أو شعب ما أو عقيدة ما أو سياسية ما بأنها تتسم بالطابع العدواني ؟ ومن الذي يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات بعضها عدواني والآخر محب للسلام ؟ إننا في عالم يفتقد المعايير السليمة والمفاهيم الثابتة، أصبح كل شيء نسبيًا ولا يوجد منطق يحتكم اليه، لذلك لا يجب أن نترك أحدًا ليصنف لنا القوميات ويصفها لنا بالطابع العدواني أو المحب للسلام، بل لا بد لنا من إعمال عقولنا.

(2) المدخل الأيديولوجي :

إن التناقضات الأيديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي تمثل الحقيقة الكبرى التي تتبع منها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة. ويركز أصحاب هذا المدخل على المنهاج الذي تعتقده الأيديولوجية الماركسية في تفسير الأسباب التي تدفع إلى الصراع الدولي، وهو يقوم على افتراض أن الحرب، باعتبارها نقطة الذروة في تفاعل أي صراع، ظاهرة تاريخية طبيعية، وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني.

وتحليل الماركسية اللينينية لعملية الصراع الدولي يعتمد في الأساس على التصنيف الطبقي للقوى والأطراف الداخلة فيها، وهي تعتبر بمنزلة المدخل العلمي الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية. بل ويتطرق هذا الاتجاه إلى القول بأن التعايش السلمي كمبدأ لا ينطق إلا على العلاقات بين الدول، ولكنه لا يمس في أي صورة قضية الصراع الطبقي لأن هذا الصراع لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف طالما بقي التناقض قائمًا وبحدة بين مصالح الطبقة البورجوازية وطبقة البرولتارياء، ويضيف، أن الدعوة التي تتبناها الدول الرأسمالية لإيجاد هدنة أيديولوجية أو

سلام مذهبي بين النظامين ليست في الحقيقة سوى أداة للتخريب العقائدي والحرب النفسية ضد المعسكر الاشتراكي، وهي تتبثق من صميم الأزمة التي تمر بها الأيديولوجية البرجوازية والتي تجعلها غير قادرة على تحدي الأيديولوجية الماركسية.⁽¹⁾

وتتفق الباحثة مع أصحاب هذا المدخل بشكل كبير لأن الصراع الأيديولوجي من العوامل الرئيسية لتحليل الصراع الدولي.

(3) مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة :

يرى هذا المدخل أن القوة الرئيسية المحركة للعلاقات بين الدول هي حماية وتنمية المصالح القومية، ولكن المشكلة الكبرى التي تواجه الدول هنا هي كيف يمكنها أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل ؟

ويرون أن السبيل الوحيد المضمون إلى ذلك لا يكون إلا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة وهذا ما يعرف بالمصلحة التي تصبح مرادفة للقوة، وهذا المفهوم له جذور فلسفية وجدت لدى كل من " هوبز " و"نيتشه " والتي قامت على افتراض أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوماً هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدي وإثبات الذات.

فأصحاب هذا المدخل يرون أن القوة لا تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها، إنما تشمل إلى جانبها أنماطاً أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولي، ومن ذلك مثلاً : القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادي، أو بوسائل الحرب النفسية والدعائية، أو بأسلوب التفاوض

(1) نقلا عن : د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية - دراسة في

الأصول والنظريات " ص ص 228-229

الدبلوماسية، إلخ، ومع ذلك فإن دعم قاعدة الدولة من موارد القوة بمختلف عناصرها ووسائلها، يشكل ضرورة قصوي إذا ما كان لها أن تصل إلى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولي. وعلى هذا فإن دعاة هذا المدخل يجدون في الصراع على القوة الأداة الواقعية والمعقولة لتفسير السلوك الدولي وتأصيل دوافعه بعيداً عن تلك التبريرات الكاذبة التي تحاول الدول أن تخلعها عليه من قبيل الخداع والتمويه.⁽¹⁾

ترى الباحثة أن الدول لا تسعى إلى القوة كهدف ولكن كوسيلة للدفاع عن مصالحها في مواجهة الدول الأخرى (أو على الأقل هذا ما يجب أن يكون).

(4) المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي :

يرى أصحاب هذا المدخل أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية، وأن القضاء على هذه الصراعات بصورة إيجابية وفعالة، يستلزم التعديل في هذا الأساس عن طريق إذابة الإرادات أو السيادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كل الإمكانيات اللازمة لغرض السلام وتدعيم فرص استقراره. فالسلام لن يتحقق إلا بمصادرة هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى في مضمونها من القوميات الضيقة الراهنة، وبهذه الصفة (التعدد) لا يمكن تدعيم فرص السلام العالمي.⁽²⁾

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات"، ص 229-230.

(2) المرجع السابق، ص 233-234.

تري الباحثة أن هذا المدخل يرفض كافة النظريات الاجتماعية والنفسية في تفسير أسباب الصراع الدولي ويرى أن الصراع لا ينبع من الطبيعة الإنسانية ولكنه ينتج عن الفوضى الدولية التي تتعارض مع المصالح المشروعة لمختلف الدول والشعوب، والتي لا يكون القضاء عليها والتخلص منها إلا بإقامة حكومة عالمية قوية ترتفع بسلطاتها فوق السيادة الوطنية للدول. وتؤيد الباحثة هذا المدخل.

(5) المدخل السياسي :

يرى هذا المدخل إن وجود تكتلات ومحالفات دولية متصارعة هي من أهم العوامل التي تدفع إلى الحرب أو تعجل بوقوعها.

ويحاول هذا المدخل أن يوضح الكيفية التي تؤثر بها سياسات توازن القوى المرتكزة على إدارة المحالفات، في مضاعفة حدة التوتر والصراع الدولي، وذلك على النحو التالي :

إذا كان الدافع من وراء الانضمام إلى تلك المحالفات هو الدفاع عن الأمن القومي في إطار علاقات قوي متوازنة بين مختلف الأطراف الدولية المتنازعة، مما يشحن المناخ الدولي بكل عوامل القلق والتهديد.⁽¹⁾

كل ما سبق يبرهن على خطورة الآثار التي تتركها سياسات التحالف على أوضاع السلم العالمي. وتتفق الباحثة أيضاً مع وجهة النظر هذه. فأي توتر في العلاقات الدولية بين الدول يؤثر على أوضاع السلم العالمي بالتأكيد.

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات" ص ص 236-238.

(6) المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلي :

يرى أصحاب هذا المدخل أن أنظمة الحكم الشمولية هي السبب الرئيسي والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي. بمعنى أنهم يرون أن هناك تلازم سببي وثيق بين الدكتاتورية والصراع ويرجعونه للأسباب الآتية:

- إن الدكتاتورية تقوم على إدعاء حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها وهي ترفض أي قيد على تصرفاتها إلا إذا أكرهت عليه بوسيلة القوة والضغط. ومن هنا تجد الأنظمة الديمقراطية نفسها مجابهة بنمط من السلوك العدواني المتطرف الذي يخلو تماماً من معني الإلتزام بالقيم والأخلاقيات ومعايير السلوك الدولي المشروع.

- إن الصراع على السيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية والذي بمنزلة دافع عزيزي فيها، يستمد نفسه من الرغبة في إخضاع الآخرين في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة بلا تحدي وذلك على غرار ما يحدث في الداخل عندما ينزع نظام الحكم الدكتاتوري إلى تدمير كل أثر للرأي المعارض.⁽²⁾

(7) المدخل الاقتصادي :-

أصحاب هذا المدخل يفسرون ظاهرة الصراع الدولي بالرجوع إلى نظريات بعضها ماركسية، والبعض الآخر غير ماركسية.

➤ النظرية الماركسية :

تقوم هذه النظرية على أساس التفسير المادي أو التفسير الاقتصادي للتاريخ، وهو ما يعني أن كل الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب ودوافع

(2) المرجع السابق ، ص ص 238 - 239.

اقتصادية، وهي ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية إلى التناقضات الجذرية الكامنة في داخل هذا النظام، وهي التناقضات التي تولد أشكالاً شتى من الصراعات الطبقيّة سواء كان ذلك بين طبقتي البورجوازية والبروليتاريا، أو في الخارج - وتحت ضغط المنافسة - بين الدول الرأسمالية نفسها، وهي الصراعات التي تتفاقم إلى درجة تفجر الحروب المسلحة بسببها.

➤ النظريات غير الماركسية :

ومنها نظرية " هوسبون " التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، والتي تلتقي في أصولها مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة الصراع. ثم هناك العديد من النظريات التي تقول إن الدول تشتبك في صراعات تصل بينها إلى نقطة الحرب المسلحة بسبب رغبتها في رفع مستوى حياتها، أو بمعنى آخر فإن الدافع إلى العدوان يكون مرتبطاً بالرغبة في الحصول على إقليم أكبر وموارد إضافية تستطيع أن تستوعب الضغوط الناتجة عن تزايد حدة المشكلات الاقتصادية الداخلية.⁽¹⁾

سادساً- نموذج الصراع :

إن عملية وضع نموذج للصراع الدولي عملية ليست بالهينة، ولكن برهنت الحرب الحديثة وتبرهن كل يوم، أن كل صراع أو صدام أو نزاع يدور في نطاق (نموذج المباريات) لذلك يجب أن يستند إلى العلم والذكاء وتحليل المواقف المتبادلة باستمرار بكل ذكاء، على اعتبار أن استخدام الوسائل الحديثة وطرق إدارة الحرب، إنما هي عمليات ذهنية تتطلب: سرعة البديهة وتصور موقف الخصمين أو الطرفين المتخاصمين بدقة وإتقان، وقادة الأطراف المتصارعة وطرق تفكيرهم ورد فعلهم المتوقع.⁽²⁾

(1) المرجع السابق ، ص ص 239-240.

(2) د. محمد إبراهيم الشاعر، " نظرية الاحتمالات في السياسة والحرب "، ط4، [دمشق، منشورات الطلائع، سلسلة الثقافة الطلائعية رقم 4، 1974] ص 143.

نستطيع تصور التفاعل أو التعامل بين الدول في شكل مباراة، بمعنى تنافس الدول في الحصول على المكاسب، ولا تتضمن بعض أنواع المباريات أكثر من رابح واحد، وقد يوجد في بعض أنواع المباريات الأخرى عدة رابحين أو خاسرين، على أن العنصر الأساسي في السياسة عندما تتخذ شكل المباراة هو ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الاستراتيجيات التي يتبعها كل لاعب أو كل بلد، فلا بد أن يعمل اللاعب حساباً لمصالح الخصم واستراتيجياته وبتحقيق أفضل طريقة للعمل إذا أحسن كل لاعب توقع ما يفعل الآخر.⁽¹⁾

فالمباريات هي نموذج يشبه المباريات التي يسيطر كل لاعب فيها إلى درجة معقولة على تحركاته، ولكن ليس بالضرورة على نتائج هذه التحركات، ويمكن تطبيق بعض نماذج المباراة على هذه التحركات، فكثير من الأعمال التي نمارسها للترفيه مثل البوكر أو البريدج أو الشطرنج، تشبه بشكل مجرد ومحدود مواقف الصراع في الحياة الواقعية، مثل المنافسة التجارية والسياسية والدبلوماسية والحرب، ولذلك، لكي يجيد اللاعب اللعب، فلا بد له أن يعرف ماذا يريد، وأن يدرك ما يعرفه فعلاً وما لا يعرفه وما يستطيع فعله وما لا يستطيع، فكثيراً ما تكون معرفته بنتائج عمله غير مؤكدة، لأن نتائج الحركة في أي مباراة تعتمد على الحركة التي يقوم بها الطرف المنافس، بل غالباً ما يجهل ما يستطيع منافسه أن يفعله، حسب ما يحوزه منافسه من أوراق اللعب، وما يقرر أو يخطط (أي نواياه)، ولذلك يختار اللاعب لكي يفوز أو على الأقل لكي لا يخسر، تحركاته الفردية وسلسلة التحركات القصيرة التي نسميها (التكتيكات)، كما أنه يختار أنواع

(1) د. إسماعيل عبد الفتاح، "إدارة الصراعات والأزمات الدولية - نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة"، [القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001] ص ص 38-39.

وسلاسل التحركات الطويلة التي نسميها (الاستراتيجيات) والتي تضم بين مكوناتها التحركات التكتيكية.⁽¹⁾

سابعاً- نماذج المباريات :

إن مع زيادة العوامل التي تؤدي إلى حدة وسرعة الصراع، فإن الصراع سوف يتصاعد إلى ما لا نهاية، حتى يتم تدمير أو انهيار أحد الأطراف أو أحد أجزاء النظام. وفي ظروف أخرى، قد تزداد عوامل ضبط النفس، بمعدل أسرع من ازدياد عوامل تصعيد الصراع، بل قد يتوقف الأمر كله (في الصراع) عند نقطة ما قبل انهيار النظام، وتدمير أي من الأطراف المتنازعة، وهنا تبدو أهمية المباريات خصوصاً في معرفة متى وكيف يستمر.⁽²⁾

ثامناً- النموذج التطبيقي للصراع الدولي (الصراع الصهيوني الإسرائيلي ضد فلسطين):

الصهيونية فلسفة تبوأ مكانة بارزة في الفكر الصهيوني المعاصر، فهي ليست مدرسة أو منظمة، إنما هي تيارات ثقافية داخل الأحزاب والحركات الصهيونية المختلفة. حيث قام الفكر الصهيوني بدور خطير في

(1) كارل دويتش، " تحليل العلاقات الدولية "، ترجمة : شعبان محمد شعبان، مراجعة وتقديم : عز الدين فودة، ص ص 158-159.

(2) راجع بهذا الخصوص :

- كارل دويتش، " تحليل العلاقات الدولية "، ترجمة : شعبان محمد شعبان، مراجعة وتقديم : عز الدين فودة، ص ص 158-178.

- د. إسماعيل عبد الفتاح، " إدارة الصراعات والأزمات الدولية - نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة "، [القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001] ص ص 40-45.

- جرج كشماني، " لماذا تنشب الحروب "، الجزء الثاني، ترجمة : أحمد حمدي محمود، ص ص 62-79.

الترويج للإرهاب والعنف ضد الأغيار، وتعهّدوا بزرع الحقد والكراه والنوازع الشريرة في عقول اليهود بصفة عامة سواء كانوا أطفالاً أو شبّاناً أو شبيبة⁽¹⁾.

➤ نماذج من الصراع الصهيوني الإسرائيلي :

قامت الدولة الإسرائيلية بسجل من الأعمال الإرهابية التي هي الأداة الوحيدة التي استخدمتها حتى استطاعت فرض نفسها على المجتمع الدولي برضا الدول الاستعمارية .

- الاغتيالات :

تعد الاغتيالات إحدى وسائل الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي التي تستعملها في القضاء على أعدائها من الشخصيات العربية وغير العربية .

- القتل والإبادة الجماعية :

إن القتل والمذابح الجماعية هي الوسيلة الأولى التي استخدمها الصهاينة لإرهاب الشعب العربي لطرده من أرضه ووطنه .

- خطف الطائرات :

يشكل خطف الطائرات الذي تقوم به إسرائيل نموذجاً من إرهاب الدولة من وجهة نظر القانون الدولي .

- الغارات الجوية :

إن أي عمل تقوم به إسرائيل مهما كان خارجاً عن القانون الدولي لا بد أن توجد له مسوغات تجعله من وجهة نظر القوة الراعية للصهيونية

⁽¹⁾ د. هيثم الكيلاني ، "الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل"، الطبعة الأولى، [القاهرة،

دار الشروق ، 1997] ص ص 75 - 76 .

الإسرائيلية يدخل في إطار القانون سواء أكانت بحجة الدفاع عن النفس أم أي حجة أخرى مهما كانت درجة وضوح الإرهاب فيه .

- الاعتقال والسجن والتعذيب :

يعتبر الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل في حالة من الشقاء الدائم بسبب الاعتقالات المتكررة، ومصادرة الحقوق الإنسانية والتكيل بمن يتم اعتقاله وتعذيبه، وأصبحت المعتقلات تمثلن بالمسجونين ومع كل عملية فدائية تحدث داخل إسرائيل تتم الاعتقالات الجماعية حتى أصبح عدد المعتقلين لا يتناسب مع قدرة السجون الإسرائيلية على الاستيعاب، مما أدى إلى حدوث تردّد خطير في أوضاع المعتقلين الصحية والنفسية .

- الإبعاد والطرود والترحيل :

من أهداف الصهيونية استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وإحلالهم محل العمال وأصحاب الأراضي الفلسطينية، وعكف القادة الصهاينة على وضع الخطط اللازمة للتخلص من السكان الشرعيين أيام الانتداب البريطاني، وطردهم بالقوة والعمل على تملك الأراضي الفلسطينية بأية وسيلة وإخراج الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم، وذلك بوسائل عمل من أشرس الوسائل والعنصرية .

- الحصار والتجويع :

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال الأراضي الفلسطينية على استغلال تلك الأراضي من أجل الاقتصاد الإسرائيلي واستغلال الطاقات البشرية لخدمة اقتصادها وخنق الاقتصاد الفلسطيني والتضييق على السكان العرب لإجبارهم على مغادرة أراضيهم . كما كان يفرض منع التجول على عدد من المدن والقرى الفلسطينية في أوقات كثيرة، مما يصعب معه

الحصول على الطعام والماء والحاجات الأساسية وعلى إثر الحوادث التي تقع داخل الأراضي الفلسطينية أو أثناء الانتفاضة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني، تعتمد إسرائيل إلى فرض الحصار الكلي على الشعب الفلسطيني وعزله وقطع كافة الإمدادات عنه؛ الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الجوع والفقر بين السكان .

- العبث بالمقدسات الدينية :

تضم فلسطين العديد من الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، حيث تم العبث بالمسجد الأقصى أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، والحرم الإبراهيمي، وكذلك عدد من الكنائس المسيحية كنيسة القيامة وكنيسة المهد وغيرها⁽¹⁾ .

التعقيب

ومما سبق نجد أن إسرائيل قد اعتمدت مطالباتها بالمفاوضات على عاملين، جهل القطاعات الكثيرة من الرأي العام العالمي بحقيقة النزاع العربي الإسرائيلي الذي صورته أجهزة الدس الدعائي الصهيوني، كذبا، على أنه مجرد نزاع حدودي أو نزاع بين دولة ومسالمة وجيران عدوانيين بحيث يمكن للمفاوضات أن تحله بسهولة ويسر ونتائج حاسمة وعادلة.

الأوضاع العربية التي سببتها كارثة حزيران، والتي كان من شأنها تجريد العرب من أهم شروط التفاوض وهو التكافؤ بين المفاوضين في القوة وقدرة الردع، فأية نتائج حاسمة وعادلة يمكن أن تثمر عنها مفاوضات بين منتصر ثمل بعقدة النصر والغلبة يتطلع إلى تكريس مكاسبه الحربية بإصباح الشرعية عليها، وبين منهزم ما زال يئن من جراحات كرامته المهدورة.

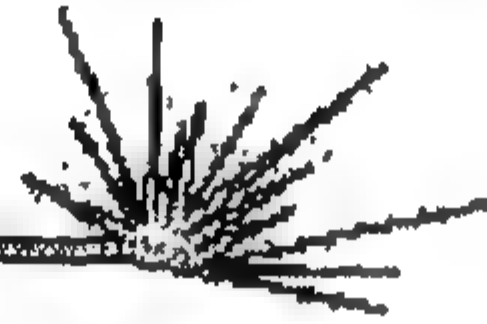
(1) د. محمد بن عبد الله العميري ، " موقف الإسلام من الإرهاب " ، [الرياض ، جامعة

نايف للعلوم الأمنية ، 2004] ص ص 165 - 175 .

الفصل الثالث

نوازن القوى

في العلاقات الدولية



تمهيد :

يعد توازن القوى بمثابة أحد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية. والتأمل في دور القوة إلى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الانساني في قديم الزمان. فالانسان يميل دوماً إلى الصراع مع اقرانه البشر للبحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه وطمعاً في المجد. اذ مثلت حالة الطبيعة وضعاً دائماً وثابتاً في العلاقات الدولية عبر ذلك عن محاولة الدول للبحث عن التوازن فيما بينهما من اجل منع سيطرة دولة واحدة على العالم.⁽¹⁾

كان من الشائع القول بان العلاقات بين الدول تميل ميلاً طبيعياً إلى بلوغ حالة التوازن التي يرغب فيها وينشدها المجتمع الدولي لما لها من أهمية كبيرة من منع الحروب والمحافظة على السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع العالم. وفي هذا الاطار اتجهت كثير من الدراسات إلى البحث في ثنايا التاريخ عن الظروف التي أدت في مختلف العصور إلى تحقيق هذا التوازن والعوامل التي كانت تؤدي إلى اختلاله وبالتالي إلى تفجير الصراعات والمنازعات. كما عا العلماء والباحثون بتصنيف أنماط النظم السياسية الدولية للتعرف على النمط أو النموذج الأكثر قدرة على تدعيم أمن واستقرار النظام العالمي من خلال هذا التوازن.

ويعتبر اصطلاح توازن القوى (Balance of Power) من أكثر المصطلحات غموضاً وافتقاراً إلى الدقة والوضوح بالنسبة لكل من الشخص العادي ورجل السياسة ودارس العلاقات الدولية على السواء لما له من

(1) مارسيل ميرل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ترجمة : حسن نافعه، ص ص 57-

دلالات متنوعة واستخدامات متميزة تكاد تبلغ حد التعارض والتضارب فيما بينها في بعض الأحيان. (1)

إن توازن القوى هو مبدأ اجتماعي عام تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدد من الوحدات السياسية المستقلة. وإن مساعي الدول للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل تؤلف عامل استقرار سياسي في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة. فعندما يتعرض التوازن للاضطراب إما بفعل قسوي خارجي أو نتيجة تبدل في عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلاً لإعادة التوازن الأصلي أو لاقامة توازن جديد. وهناك افتراضات يقوم عليها التوازن، اولاهما، ان العناصر التي تجري التوازن بينهما ضرورية للمجتمع في الوجود أو لا وأنه في حالة الافتقار إلى التوازن فإن عنصر من العناصر لابد وان يتفوق على العناصر الاخرى، متجاوزاً حقوقها ومصالحها، وملحقاً بها في النهاية الخراب والدمار. (2)

إن توازن القوى هو لعبة الدول الكبرى، بالرغم من أن الدول الصغرى تأتي في المحصلة، وهي غالباً ما تكون ضحاياها، وتعد في أحسن الأحوال بمثابة متفرجين بدلاً من لاعبين. وإن الدول مجبرة على منع دولة أخرى أو مجموعة من الدول من تحقيق أهدافها في الهيمنة على الآخرين لأنها إذا ما فشلت فإنها تجازف بوجودها. ففي ظل فترة الحرب الباردة لم يكن بوسع صانع القرار الأمريكي سوى تحقيق أهداف محدودة من أهدافه الداخلية والخارجية. فإذا كان بإمكان الاتحاد السوفيتي أو الصين تحقيق

(1) د. السيد عليوة، "إدارة الصراعات الدولية - دراسة في سياسات التعاون الدولي"، ص 27.

(2) هانزجي موركنثاو، "السياسة بين الأمم" ترجمة: خيرى حماد، ج1، ط2، [القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965] ص ص 239-240.

سيطرة عالمية فان يكون بوسع صناع القرار في هاتين الدولتين تحقيق اهدافهم المرسومة اذا اصبح العالم تحت الهيمنة الأمريكية. لذا فالتمسك بمفهوم توازن القوى يعني رغبة الدول في البقاء والحفاظ على استقلالها عند صياغة سياساتها، ومن هنا يصبح الحديث واضحاً بان توازن القوى يعد قانوناً أساسياً للحياة مثل قانون الجاذبية الذي يحكم سلوك الأشياء.⁽¹⁾

إن الأخذ بمبدأ السيادة المطلقة وعدم الخضوع لأية سلطة أخرى سيسمح للدول الملكية الكبرى بأن تسعى من أجل الحصول على النفوذ والامتيازات المتزايدة.

وقد فهم مبدأ السيادة بأنه يسمح للدول بأن تلجأ إلى الحرب وقتما تشاء. ولم تذهب مدرسة القانون الوضعي إلى أبعد من ذلك، عندما اعتبرت أن الحرب مقبولة في العلاقات بين الدول. والنتيجة الأولى، هي تكريس عملي لآفكار هوبز " على المستوي الدولي : المجتمع الدولي يعرف باستمرار حرب كل دولة ضد كل دولة.

وهذا ما يميز القرنين من الزمن بعد معاهدات وستفاليا اللذين عرفا عدداً كبيراً من الحروب بين الدول النامية الأوروبية. ولكن هذه الدول ستجد نفسها مضطرة إلى أن تتجاوز هذه الحالة. ومن أجل الحفاظ على مصالحها، ستقبل تدريجياً اتباع سياسة تحد من تكرار الحروب وتضمن تحقيق الأهداف المشتركة.⁽²⁾

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 229.

(2) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية .

– أشخاص العلاقات الدولية – نظام أم فوضي في ظل العولمة "، ص ص 69-70.

إن أفضل من عبر عن مفهوم مبدأ التوازن الدولي في القرن الثامن عشر هو الفيلسوف البريطاني " دافيد هيوم " " David Hume " حيث يؤكد أن الدبلوماسية البريطانية لها المصلحة الكلية بأن تتبع سياسة التوازن إذا أرادت أن تضع حداً لأطماع فرنسا في أوروبا. وهو يشير في كتابه " Disc ours PoLitiques " (Lovl) أن الأمم ليست ميالة للعيش في حالة دائمة من الوضع الطبيعي، وأن الأنانية الذكية ستدفع إلى تنظيم المنافسة وفق مبدأ التوازن، هذه الآلية التي ستتظم الفوضى الدولية.(1)

التوازن يمكن أن يفهم بين الدول الكبرى أو بين الكتل أو الأحلاف التي تنشأها الدول الكبرى من أجل الحفاظ على توزيع متساو فيما بينها ومن أجل الحيلولة دون القضاء أو فرض النفوذ على الدول الأخرى أو إلى إقامة التحالف معها من أجل تعديل التوازن وهذا ما يدفع الآخرين للتحالف ضدها. ولكن يمكن أيضاً فهم سياسات التوازن تلك التي تسعى إلى فرض النفوذ على الدول الأخرى أو إلى إقامة التحالف معها من أجل تعديل التوازن الذي تعتبر أنه يعمل لمصلحة أعدائها. والطرح الثاني هو الاقرب إلى الواقع الدولي لأن الحروب اندلعت غالباً من أجل الدفاع عن التوازن الدولي إذ إن المسألة الرئيسية التي تطرح حول استعمال هذا المبدأ والأخذ به هي مسألة قياس القوى الرئيسية أطراف التوازن. فهل يتم قياس القوى على أساس المساحة وعدد السكان وكيف تقاس الموارد الطبيعية والتطورات التقنية، ثم ما هو دور التحالفات وأي منها اقوي على الصمود والاستمرار . ورغم ذلك فإن الطرح العام المقبول لهذا المبدأ بقي هو نفسه مخططاً مشهوراً في التوازن السياسي أو توازن القوى، وهو المخطط الذي يفهم عن طريقة، وجود ذلك الوضع الذي لا يمكن أية دولة من السيطرة سيطرة مطلقة، وفرص قوانينها على الدول الأخرى. وهذا ما سمح باعتبار هذا المبدأ كمؤسسة دولية تسمح بتطور

(1) المرجع السابق ، ص70.

قواعد القانون الدولي الوضعي على أساس المساواة بين الدولة ذات السيادة. ولكن ذلك في إطار العلاقات الدولية لدور أوروبا وحدها. فالثورة الصناعية والتقنية ما زالت في بدايتها ووسائل الاتصال والنقل والإعلام ما تزال محدودة. ومع تطور هذه العوامل يتطور مضمون مبدأ التوازن حيث أن العلاقات الدولية تفتح على دول ومناطق أخرى في العالم ويصبح الحديث عن التوازن صورياً أكثر منه معبراً حقيقياً عن الواقع الدولي.⁽¹⁾

إن كلا من نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي "Collective Security" مبنيان في الأساس على مفهوم الردع في حرصهما على تحقيق الأمن والسلم الدوليين. فأى دولة تسعى إلى إخلال بنظام توازن القوى مهددة بالانتقام من جانب بقية أطراف النظام. كما أن أي دولة تهدد الأمن والسلم الدوليين في إطار نظام الأمن الجماعي مهددة بدورها بالانتقام وردع الجماعة الدولية. وفي ظل بروز نظام الأمن الجماعي مهددة بدورها بالانتقام وردع الجماعة الدولية. وفي ظل بروز نظام الردع النووي، أصبح مفهوم الردع المتبادل أكثر وضوحاً على اعتبار أن أطراف هذا النظام لا تجرؤ على شن ضربة أولى نظراً للخسائر التي ستلحق بها من جراء استخدام الخصم لضربة ثانية رادعة، لا يمكن القضاء عليها حتى في ظل هجوم مفاجئ. من المشاكل والمخاطر التي تهدد نظام الردع المتبادل في إطار توازن الردع النووي، تطوير سلاح دفاعي فعال ودقيق يمكنه إفشال الضربة الأولى للخصم، أو وقوع حرب عرضية نتيجة لخطأ ألي أو إنسان لا يمكن السيطرة عليها.⁽²⁾

(1) د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، المرجع السابق، ص ص 71-72.

(2) د. مصطفى عبد الله خشيم، "موسوعة علم العلاقات الدولية - مفاهيم مختارة"،

أولاً - نشأة توازن القوى :

ترجع الجذور التاريخية لسياسة توازن القوى إلى دول المدينة اليونانية، فالحرب بين اسبارطة واثينا نجمت عن تطلع الأولى نحو منع الثانية من زيادة قوتها، وكان "ميكافيلي" من بين الاوائل في تطويع مفهوم التوازن لدراسة النظام الأوروبي في عصر النهضة. ثم أولى المفكرون مفهوم " توازن القوى " اهتماماً ملحوظاً، خاصة في الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا 1648 والثورة الفرنسية 1789 تعد بمثابة الفترة التقليدية لسياسة توازن القوى ونظامها. وتم التركيز على أهمية ظاهرة التوازن في العلاقات الأوروبية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.⁽¹⁾

وقد كانت هذه النظرية معروفة في الهند القديمة واليونان القديمة بشكل عام دون أن تكون ذات بناء نظري متكامل، وكما لاحظ ديفيد هيوم فإنه وبالرغم من ان مصطلح توازن القوى مصطلح حديث إلا أنه كان يمارس منذ العصور القديمة وحتى القرن الثامن عشر.⁽²⁾

ويرتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدث عنه نيوتن والخاص بالتوازن في الكون، ومعلوم ان النظريات الاجتماعية تعمل على الاستفادة من النظريات العلمية. في العلوم التطبيقية أو تتأثر في إحدى هذه النظريات، وفي الحقيقة فإن مفهوم التوازن يعد أحد المفاهيم الرئيسية في عدد من العلوم، فعالم الاحياء يحذر من نشاطات بشرية تهدد التوازن الطبيعي، والباحث السياسي يحلل - غالباً - تفاعل المصالح بين الجماعات أو

(1) د. كاظم هاشم نعمة، " العلاقات الدولية "، ص204.

د. مازن اسماعيل الرمضاني في " السياسة الخارجية "، ص258.

(2) جيمس دورتي - روبرت بالتسغراف ؛ " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"،

ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص28.

المؤسسات الحكومية في نطاق مجتمع معين على أساس المنافسة والتوازن -
ويستخدم باحثوا الواقع الاجتماعي الدولي التوازن كمفهوم مركزي لتنظيم
علاقات القوى بين الدول، حيث أن هذه العلاقة القائمة على القوة تستبدل
بالبحث من قبل هذه الدول عن الأمن من خلال توازن القوى.⁽¹⁾

وصحيح أن مفهوم توازن القوى مفهوم غامض، إلا أنه يمكن القول
بشكل عام بأن توازن القوى يشير إلى وضع أو اتجاه أو قانون عام لسلوك
دولة معينة أو دليل لرجل الدولة أو هو صيغة تمثل إطاراً يتم من خلاله
الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية.

وتوازن القوى كوضع يعني ترتيباً أو وضعاً تكون فيه عملية توزيع
القوة مقبولة إلى حد ما أما توازن القوى كقانون عام فإنه يصف احتمالاً
ويساعد على التنبؤ بأن أعضاء أو أطراف النظام مهددون بظهور عنصر
مخل للتوازن فمثلاً بروز دولة تسعى للهيمنة الدولية سيؤدي إلى تحالف
لمواجهة ذلك وهو امر قريب في معناه من مفهوم توازن القوى كمرشد أو
دليل لرجل الدولة... أما توازن القوى كنظام فإنه يشير إلى مجتمع متعدد
القوميات يحتفظ فيه جميع الأطراف بهويتهم واستقلالهم ووحدة أراضيهم من
خلال عملية التوازن بينهم.⁽²⁾

لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذه
الاختلافات يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات
والموارد المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب هذه القوة. وقد دفعت
هذه الحقيقة المتعلقة بالتفاوت في توزيع امكانات القوة بين الدول، بالكثيرين

(1) المرجع السابق ، ص 29.

(2) جيمس دورتي - روبرت بالتسغراف ؛ " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية " ،

ترجمة : د. وليد عبد الحي ، ط 1 ، ص ص 29-30.

إلى محاولة تفهم العلاقات الدولية من خلال ما يسمى بنظرية أو نظام توازن القوى (Balance Of Power) الذي يعتبرونه قانوناً أساسياً يحكم هذه العلاقات مع توضيح بعض الاعتبارات الهامة ذات الصلة بدوافع السلوك الدولي لذلك ولتأثير واقع العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حظي، موضوع توازن القوى بأهتمام أكاديمي واضح.⁽²⁾

ثانياً- مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية :

" Balance of Power "

إن مفهوم توازن القوى يكتتفه الغموض، مثله في ذلك مثل بعض المفاهيم السياسية الأخرى ، نظراً لتعدد الدراسات في هذا الموضوع، وعليه فإن ما يعد توازن لطرف من الأطراف يعد في الوقت نفسه إخلالاً بنظام توازن القوى لطرف من الأطراف يعد في الوقت نفسه إخلالاً بنظام توازن القوى لطرف آخر. فهانس مورجنثاؤ " H. Morgenthau " زعيم المدرسة الواقعية، يورد في كتابه الشهير "السياسة بين الأمم" مثلاً، أربعة معان مختلفة لمفهوم توازن القوى وهي :

- أن مفهوم توازن القوى يعني أي سياسة موجهة لتحقيق شأن من شؤون الدولة.

- أن مفهوم توازن القوى يتعلق بأي أمر أو جملة من الأمور تقع على الساحة الدولية.

⁽²⁾ Inis Claude , " Power and International Relations , [Random House , New York , 1962] , P.13

نقلاً عن : د. ثامر كامل الخرزجي، "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات"، ط1، ص267.

- ان مفهوم توازن القوى هو أي عملية تقريبية تتعلق بالتوزيع المتساوي للقوى بين الدول.

- أن مفهوم توازن القوى هو أي عملية توزيع للقوى بين الدول.⁽¹⁾

وتتفق المعاني المختلفة التي أوردها هانس لمفهوم توازن القوة على فكرة الردع المتبادل **Mutual Deterrence** ، التي تؤكد ان ردع أي دولة من القيام بعدوان، يكون عن طريق تضافر جهود أطراف نظام توازن القوى في الرد على أي عدوان محتمل كجماعة واحدة. ويعكس هذا المفهوم نظام توازن القوى، نظام توازن قوي تقليدي، وهو نظام ساد في الفترة ما بين القرن الثامن عشر وفترة نهاية الحرب العالمية الثانية.⁽²⁾

إن مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية ، عبرت عنه مجموعة مفاهيم ونظريات متنوعة ومتعددة ومتباينة، وذلك لأن هذا المفهوم لا يقتصر على العلاقات الدولية فقط بل امتد ليشمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. مما يوضح بأن دعائه وحسب تعبير " سوليفان " **Sullivan** (لم يكونوا يفكرون بعقل واحد).⁽³⁾

➤ توازن القوى يفترض الشروط الآتية :

- تعدد الدول الفاعلة ذات السيادة.
- عدم وجود سلطة قوية مركزية شرعية فوق هذه الدول.

(1) د. مصطفى عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية - مفاهيم مختارة " ، ط1، ص79.

(2) المرجع السابق ، ص80.

(3) ثامر محمد الخرجي، " العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات " ص 267.

- التوزيع غير المكافئ نسبياً للقوة بين الدول. وهذا التوزيع بين ثلاثة أنواع من الدول على الأقل وهي القوى العظمى والقوى المتوسطة والدول الصغرى.

- قيام التنافس والصراع بين الدول بصورة محدودة من أجل القيم والموارد.

- الإدراك الضمني من جانب الصفوات الحاكمة في القوى العظمى بأن المحافظة على نظام التوزيع القائم يحقق لها مزايا متبادلة. (1). (*)

(1) د. السيد عليوة، " إدارة الصراعات الدولية - دراسة في سياسات التعاون الدولي "، ص ص 28-29.

(*) للمزيد بخصوص مفهوم توازن القوى :

" مورغنتاو " يعرف " توازن القوى في الشؤون الدولية " : " إن توازن القوى في الشؤون الدولية ليس إلا مظهراً معيناً لمبدأ اجتماعي عام، تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدداً كبيراً من الوحدات المستقلة، باستقلال اجزائها المؤلفة لها، وإن توازن القوى والسياسات الهادفة إلى الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل وتؤلف عامل استقرار أساسياً في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة وأن ما يتمثل في توازن القوى على الصعيد الدولي من افتقار إلى الاستقرار لا يرجع إلى خطأ في الهدف بل إلى الأوضاع المعنية التي يجب أن يعمل المبدأ في ظلها في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة. " ويشير " مورغنتاو " إلى تعدد الوسائل التي تسمح بتحقيق مبدأ توازن القوى وهي سياسة فرق تسد، وسياسة التعويضات الإقليمية كتقسيم أقاليم أو ممتلكات بين القوى الرئيسية (تقسيم بولندا ثلاث مرات كان المثال التطبيقي لهذه السياسة)، والتسلح أو السباق على التسلح، والاحلاف.

- مورغنتاو هانس، " السياسة بين الأمم " الجزء الأول، [القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965] ص 253-267.

- د. ريمون حداد، ترجمة الشاذلي القليبي، " العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية - أشخاص العلاقات الدولية - نظام أم فوضي في ظل العولمة "، ص

هنري كيسنجر : من أنصار السياسة الواقعية التي تؤمن بفضائل التوازن وفي كتابه (من أجل سياسة أمريكية خارجية جديدة) استعرض وقائع وضرورات سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وبين أسطورة السيطرة العالمية، والحلم بانعزالية جديدة، محاولاً تحديد =

ثالثاً- معان أخرى لمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية:

إن توازن القوى مصطلح يشوبه الغموض ويعني عدة أشياء :
التعادل واللاتعادل واللاتوازن.

يرى " كراب " Crabb " أن التوازن يعني أشياء ثلاثة :

=سياسة جديدة قائمة على الاعتدال والواقعية ، وقد وصفت عقيدته بأنها (نقض تعهد ذرائعي) : أي أن الولايات المتحدة لا تستطيع حل كل المشاكل العالمية ، ولكنها لا تتخلي أبداً عن لعب دور قوة ((كلية)) . وترتكز نظرتة للمسرح الدولي على قيام توازن تدريجي مؤلف من الخمسة الكبار : (الولايات المتحدة ، روسيا ، الصين ، اليابان ، أوروبا الغربية) وهو يؤمن بعمق بسياسة واقعية على صعيد العالم حيث تتقدم الفعالية الذرائعية على الأخلاق، ويعتبر العالم مكان غير آمن وبمفهوم نخبوي للسياسة الخارجية، ويفضل سياسة تقوم على وضع العالم أمام الأمر الواقع بدل الكشف عن النوايا مسبقاً.

Henry A. Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign policy, (Council on foreign Relations, Washington).

نقلاً عن : د. ثامر كامل محمد الخرجي، " العلاقات السياسية الدولية - وإستراتيجية إدارة الأزمات " ، ط 1، ص 54.

سدني فاي (Sidney Fay) يعرف توازن القوى بأنه : " يعني التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية والقادرة على منع أية منها من أن تصبح قوية بما في الكفاية لتفرض ارادتها عي الآخرين. بمعنى أنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح الدولة واحدة لكي تكون بدرجة من القوة لتتمكن من السياسة المطلقة والهيمنة على الآخرين.

Sidney B. Fay , " Balance Of Power Encyclopedia Of Social " (Macmillan , 1927] P. 395..

أرنست هاس " Ernst Hass " يعرف توازن القوى بأنه : " توزيع القوة، توازن القوات، عدم التوازن، التفوق، الاستقرار، عدم الاستقرار، السلم، الحرب، سياسة القوة، سنة التاريخ، مرشد للسياسة الخارجية " .

Ernst B.Hass , " The Balance Of Power : Prescription , Concept or Propaganda in : wllian Oslan and Fred Sondermann , eds , The Theory and Prentice of international Relations , [Cliffs , New York , Prentice Hall , Inc., 1966] P.P. 89-99

نقلاً عن : د. ثامر كامل محمد الخرجي، مرجع سابق، ص 268

انه يعني المساواة التامة في القوة بحيث لا تؤدي إلى هيمنة أحد الأطراف على الآخرين.

انه يعني وجود طرفين متساويين، وان دولة ثالثة تقوم بمهمة التوازن وتسمى بالدولة الحاملة للميزان.

قد يؤدي التوازن إلى ترجيح كفة أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر مما يمنحه هيمنة على خصمة.

■ وهناك مشكلات ثلاث عند الحديث عن التوازن :

- يعني التوازن رجحان القوة، فالدولة تسعى لان يكون التوازن لصالحها، وبالتالي فهي تعمل قدر إمكانها على التوازن المرغوب.

- التوازن يعني التعادل في القوة، ففي ظل الرعب النووي يسعى كل عملاق نووي إلى جعل خصمة يخشى استخدام اسلحته الذرية، وبالرغم من أي من العملاقين النووي لا يمتلك تفوقاً على خصمة فان تعادلاً تقريبياً يقوم في النهاية، لذا تكون هناك رغبة قائمة في الحفاظ على هذا التعادل مما يؤدي إلى السلام والاستقرار.

- التوازن يعني التوزيع للقوة الشاملة وإن الاختلال في التوازن الاقليمي يؤثر على التوازن العالمي بأية صورة من الصور. (1)

➤ المقصود بتوازن القوى يعني التعادل :

هو ضمان التعادل بين دولتين أو مجموعتين من الدول وهكذا لن تتمكن دولة أو دول من أن تكون معتدية لوجود قوة مقابلة لها. ونظرياً فان

(1) Crabb Jr. Cecil v., " Nations in a Multipular World " , [Harper and Raw Pub , New York , U.S.A , 1963] P.45-46

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص224.

نظام توازن القوى هو أحد الانظمة الذي تستخدم فيه القوة أو التهديد لتغيير التوازن. وإذا ما حاولت دولة تصحيحه للسعي لتحقيق مصالحها التجارية أو الإقليمية والتي ينظر إليها من قبل الدول الأخرى بمثابة مطالب مشروعة فإن التغيير في القوة يمكن ان يعطي الضوء الأخضر للقيام بالتصحيح والضوء الأحمر لمنع أية دولة تريد مقاومة للتغيير. كما أن أي تحد غير مسموح به للهيكل القائمة يعد ممنوعاً عن طريق إقامة الأحلاف بين قوي الوضع القائم. وتحت توازن القوى فإن كل دولة يجب ان تكون على استعداد، نتيجة لتغيير الظروف الدولية، لتغيير مساندتها من دولة أو مجموعة دول إلى أخرى إذا وجدت بها عندما تهدف تغيير المساندة الاستراتيجية كما يتطلب ضمان التعادل. كذلك يعد التعادل ملائماً لمجتمع دولي يضم دولة صغيرة لا تستطيع أي منها إلحاق أضرار في السياسات العالمية . (1)

➤ المعنى الآخر لتوازن القوى هو عدم التعادل :

وهو الموقف الذي تمسك فيه دولة واحدة أو عدة دول بتوازن قوى لصالحها، بحيث يمكن منع أي محاولة لافساد النظام القائم. وفي هذه الحالة فإن توازن القوى له صلة قوية جداً بالحفاظ على الوضع الراهن. وكل دولة في تحالف معين تفسر توازن القوى بالمعنى الذي يحقق التوازن لصالحها والذي بواسطته يتم الحفاظ على السلام الذي يتلائم مع اختياراتها الخاصة. وفي هذا المجال فإن هناك فرصة للنجاح أو الفشل للدولة التي تريد تصحيح التوازن. ويمكن اجراء التصحيح بواسطة الدول التي ترفض الوضع الراهن. (2)

(1) Burton John , " International Relations " , [A General Theory , Cambridge University press , 1965]. PP. 56-57

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص ص 224-225.

(2) Ibid. P.58

د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 225.

➤ توازن القوى أقدم تاريخياً من توازن الرعب:

إن توازن القوى بشكل عام أقدم من توازن الرعب ويؤرخ رسمياً منذ قيام الدول القومية. وعلى الرغم من أن قيامه يرجع إلى دول المدن الاغريقية، فهو يختلف عن مفهوم توازن الرعب في أنه لا يشمل فقط الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الجماعي الأخرى، وإنما يأخذ بنظر الاعتبار الأسلحة التقليدية أيضاً، وهو لا يشير فقط إلى قدرات الدول العسكرية والردعية ولكن يشير إلى الهيكل الكامل للقوة والتأثير اللذان يتحكمان في العلاقات بين الدول. أنه لا يتعلق فقط بإمكانية الدولة لتهديد جيرانها أو لردع الدول. أنه يضم كل القدرات السياسية للدول – القسرية والسلمية – والتي يتم بواسطتها الحفاظ على دياكتيكية توازن الصراع بدون الحرب. (1)

➤ يقصد بتوازن القوى اللاتوازن :

ذلك عن طريق سعي أحد الاطراف للتفوق على حساب الميزان، اذ يتم التناوب من التعادل إلى اللاتعادل أو التناوب في اللاتعادل ومن الهيمنة لطرف واحد إلى الهيمنة للطرف الآخر. فحصل اسرائيل على منظومات اسلحة يؤثر على توازن القوى في الشرق الأوسط ويؤدي إلى تعزيز مكانتها بواسطة حصولها على نتائج إيجابية. فاعتراف ألمانيا الغربية بإسرائيل عام 1965 م. ساهم في تغيير القدرات الكامنة لإسرائيل نحو حيازة سلع صناعية وعسكرية ومنحها صديق قوي ودعمها في سياساتها في المساومة مع العرب. (2)

(1) د. سعد حقي توفيق، " المرجع السابق "، ص 226.

(2) المرجع السابق ، ص 226.

➤ توازن القوة هو السياسة المتخذة لحفظ السلم :

لان التوازن الذي يقوم على القوة وعلى استعداد كل طرف لمجابهة الطرف الآخر ويمتلك كل منهما قوة متعادلة تقريباً وفي وقت معين فانهما سيمتعان من اللجوء إلى الحرب لان صراعاً بين قوة متعادلة في القوة، لا يمكن ان يمنح احدهما نصراً على الآخر، وإنما في الأغلب يؤدي إلى الدمار. وبهذا المعنى يمكن ان نتصور نظام توازن ثنائي القطبية. ولهذا يرى الكثيرون بان توازن القوى هو ليس تهديد للسلم بقدر ما هو ضمان له.

فقيام دولة (أ) بتطوير قدراتها العسكرية وتحقيقها تفوقاً على دولة (ب) سيشكل عاملاً في قدرتها على الحاق الهزيمة بدولة (ب) التي تضطر إلى التحالف مع دولة (ج) من أجل التخلص من تهديد دولة (أ) وبالتالي سيتم اعادة التوازن معها. ومتى ما عاد الوضع السابق فسيكون بمقدور توازن القوى من الحفاظ على السلام. ومع ذلك فهناك من يعتقد بان هذه الحقيقة لا تتلائم مع الانموذج السابق وذلك لعدم وجود توازن بالمعنى بالدقيق للكلمة الا في حالة كون الطرفين يتمتعان بقوة متعادلة، وفي الحقيقة هناك اذن توازن تقريبي، وأن أي طرف يكون بمقدوره الحصول على قوة هاشية يمكن ان يدفع الي التوتر، ومن المحتمل ان يؤدي ذلك في وقت معين الي الحرب. والمثال على ذلك تكون العلاقات بين (ب) و (ج) غير ودية في فترة معينة. وحتى في حالة وجود توازن تقريبي فان الطرف الذي سيقوم بشن الحرب ربما سيكون له حظ كسبها أيضاً، وعند ذلك سوف لن يساعد التوازن على حفظ السلام، فضلاً عن أن مثل هذه التوازنات يمكن أن تتزعزع وتتضطرب بسرعة وربما يتم التحالف بين (أ) و (ج) على سبيل المثال.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Hupe Robert _ strauz and Possony stefang "International Relations", [McGraw – Hill Book , com , Inc., New York , 1954", P.291

د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص ص 226-227.

➤ تعريف توازن القوى كسلوك :

وأهم ما يميز تعريف توازن القوى كسلوك هو انه ينظر الي توازن القوى ليس كظاهرة ثابتة وإنما باعتباره نتاجا لتحرك دائم على صعيد الحياة الدولية. وعلى ذلك فان توازن القوى وفقا لهذا المعيار يعرف بانه السلوك الذي تتخذه بعض الدول أو بعض الكتل الدولية للوصول إلي حالة من التساوي التقريبي لتوزيع عناصر القوى فيما بينها.

وقد يثور التساؤل حول الكيفية التي يمكن بها للدول ان تؤثر على التوازن في القوي، أي في التأثير على الكيفية في توزيع عناصر القوة فيما بينها. والجواب على هذا التساؤل هو أن الدول قد تتخذ في سبيل ذلك العديد من التصرفات بعضها يتعلق بها وحدها، وبعضها الآخر يمس الدول الأخرى أيضا. (1)

➤ توازن الرعب النووي " Balance Of Terror " :

توازن القوى بين دول تملك الأسلحة النووية، ويلعب فيه السلاح النووي الذي يهدد استخدامه فناء الجنس البشري، عامل ردع فعال لأطراف هذا النظام من الانخراط في حرب مدمرة. فتوازن الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، قبل انهياره في بداية عقد التسعينات، قام في الأساس على فهم متبادل، بأن كلا الطرفين يملك وسائل متنوعة من نظم توزيع الأسلحة النووية ذات الدمار الشامل. (2)

إن توازن الرعب النووي يقوم في الأساس على امتلاك كلا الطرفين لما يعرف بالقدرة على توجيه الضربة الأولى " First Strik " والقدرة

(1) د. محمد السعيد الدقائق، " مذكرات في العلاقات الدولية "، ص185.

(2) مصطفى عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية "، ط1، ص77

على الرد بالضربة الثانية. فالضربة الأولى تحمل في طياتها طابع المفاجأة، ولكنها لا تستطيع أن تشل حركة العدو، الذي يملك بطبيعة الحال القدرة على توجيه الضربة الثانية أو هجوم انتقامي رادع. عليه، فإن أياً من الطرفين في نظام توازن الرعب النووي لن يجرؤ على توجيه ضربة أولى، نظراً لعلمه المسبق بامتلاك الطرف الثاني القدرة على توجيه ضربة ثانية. كما أن تطوير أطراف نظام الرعب النووي لأسلحة وصواريخ متعددة الرؤوس النووية ذاتية الحركة، أمر يدعم في واقع الأمر من توازن القوى.⁽¹⁾

إن نظام توازن الرعب النووي يعطي دوراً ملحوظاً للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية (الكمونولث)، نظراً لامتلاكهما لكميات وتكنولوجيا متقدمة في مجال الأسلحة النووية، ولكنه نظام لا يتجاهل في نفس الوقت دور القوى النووية الأخرى أو دور القوى الاقتصادية كاليابان وألمانيا الموحدة.⁽³⁾

رابعاً - تحليل العلاقات الدولية في إطار نظرية التوازن يركز على نقاط رئيسية ثلاث :

- إن التأكيد على دور الدولة كلاعب منفرد في السياسة الدولية مدفوع برغبة موحدة وتحت تأثير قيادتها ومتبعة اجراءات امنية وساعية لتحقيق الرفاهية والهيبة سيزيد من مساهمتها في السياسة. وعندما يكون توازن القوى مسيطر عليه بواسطة وسائل منظمة دولية فعالة فان توزيع الأمن والرفاهية والهيبة (ضمن الشروط القائمة على التوازن الدولي العسكري - السياسي والاجتماعي - الاقتصادي والمؤسساتي) يتوقف في أن يكون نتيجة للصراع والمنافسة، ويمكن أن نضيف أيضاً توزيع الامن والرفاهية

(1) المرجع السابق ، ط1، ص77.

(3) المرجع السابق ، ص78.

والهيبة هو الوسيلة المثلى لمركز قوتهم ومن غير الممكن تحسينه بواسطة جهود منفردة في اعادة التوزيع فان نظام الدولة يكون عندئذ في حالة توازن مثالية.

- تعمل النظرية على تقييم سياسات الدولة فيما إذا كانت اهدافها تعمل طبقاً لقواعد النظام. ومن الامور التي يجب اخذها في الاعتبار العقوبات المرتبطة بمختلف اشكال السلوك وشروط الاستقرار والتغيرات المنتظمة والمتطلبات الوظيفية والبدائل للوصول إلى القيم المطروحة ووظيفة سبل العمل للنظام الدولي الكلي أو كجزء منه.
- البيئة الاجتماعية والمادية التي تسعى الدول للحفاظ عليها وتحسين موقفها انفرادياً وفق ترتيب معين.⁽¹⁾

➤ فكرة التوازن هي مفهوم ملائم وموحد، كما يلي :

- إن كل الدول تبحث عن الأمن في كل السياسات من اجل تحقيق مركز أفضل في التوازن الدولي. إن غالبية الدول يجب أن تتصرف وفق الدرجة التي تحافظ على توازن نظام الدولة وتطوره وذلك بالوسائل السلمية وإلى تحقيق شكل متطور من أشكال المجتمع.
- إن عدة جوانب مهمة لبيئة العلاقات الدولية يمكن ان تفسر في اطار التوازن.
- إن المفهوم المزوج للتوازن بوصفه بناء نظرياً وسياسة مرغوبة للحفاظ على الانسانية يطرح على السواء الاطار التحليلي والقانوني بالاضافة إلى بعض المتطلبات السببية للديناميات المطلوب البحث عنها.⁽²⁾

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص114.

(2) المرجع السابق ، ص115.

➤ أهداف توازن القوى :

- الحيلولة دون حدوث هيمنة كلية.
- الحفاظ على العناصر المؤسسة للنظام وعلى النظام نفسه [نظام توازن القوى].
- تأكيد الاستقرار والأمن المشترك في النظام الدولي.
- تدعيم وإطالة أمد السلام بالحرب الراحلة، فمثلاً يجب إشعار المعتدي بأن أي سياسة توسع ستؤدي على الأرجح إلى تشكيل تحالف لمواجهة⁽¹⁾.

خامساً- أنماط توازن القوى^(*) في العلاقات الدولية :

- توازن القوى التقليدية .

(1) د. سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص 224.

(*) يرى " اوركانسكي Organski " ان توازن القوى يرتب أثريين هامين في العلاقات الدولية، يتعلق أولهما بحفظ السلم الدولي، بينما يتعلق ثانيهما بحماية الاستقلال للدول الأعضاء التي انضوت في إطار محاور وتكتلات. لذا فان سياسة توازن القوى تعتمد على مقومين اساسيين :

- 1- الدول الاطراف في تجمعات ومحاور القوى المضادة يجمعها هدف واحد هو الابقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.
- 2- في أي موقف دولي، فان التوازن يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعكسة، وبذلك يمكن تفادي أي اختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.

ويصنف المختصين في حقل العلاقات الدولية توازنات القوى تقليدياً الى نمطين :

- 1- توازنات القوى البسيطة Simple Balance وهي التي تتكون من دولتين متعادلتين القوي أو من مجموعتين من القوى المضادة والتي هي في حالة من التعادل أو التكافؤ النسبي
- 2- توازنات القوى المعقدة أو المتعددة Multiple Balance وهي التي تتكون من مجموعات قوي كثيرة وتعمل هذه المجموعات على موازنة بعضها البعض، وليست هناك حدود قصوي على تلك المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، وكان كل توازن يشتمل على عدد من الدول الصغرى.

- نظام توازن القوى ثنائي القطبية .
 - نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب .
- وسنتناول كل منهم بنوع من التفاصيل الآن.

(1) توازن القوى التقليدي :

هو ذلك النظام الذي هيمن على العلاقات الدولية منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648 م وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية والذي يقوم على التعددية السياسية وعلي وجود القومية في اقاليم محددة والمقصود بالتعددية السياسية هو تعدد الأقطاب الرئيسية. وهذا النظام كان يقوم على وجود خمس دول رئيسية في الأقل. وفي النظام المتعدد، فان الدول الكبرى تكمل احدها الأخرى وتعمل بشكل منفرد، ويتطلب هذا النوع من التوازن وجود اتفاق ضمني لاحترام وجود بعضهم البعض ومنطقة نفوذهم. وتقتصر الخلافات على المسائل التي تعد ثانوية. وان تكوين الائتلافات هي مسألة عادية. وان تخفيض عدد الدول الكبرى يعد أمر غير مرغوب به لأنه يثير المخاطر لإفساد النظام.(1)

على الرغم من أن سياسة توازن القوى التقليدي قد ارتبطت بظهور الدول القومية إلا انها سياسة قديمة. فالدول منذ القديم عرفت مبدأ التوازن وان الأحلاف الدفاعية والهجومية قد أقيمت من قبل دول المدينة الأغريقية وكذلك من قبل الولايات الإيطالية في القرن الخامس عشر، وحتى من قبل المجتمعات غير المتحضرة للقبائل في أمريكا في صراعهم مع المحتلين الأوروبيين.(2)

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 238.

(2) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 238.

➤ إن هذا النظام يقوم على الافتراضات التالية :-

إن كل دولة تسعى إلى زيادة قوتها من أجل تحقيق أغراضها الخاصة. وبالنتيجة فكلما تنافس الدول من أجل الحصول على القوة، ولا سيما بين الدول ذات مصالح متعارضة مثل المصالح الاستعمارية فإن هناك احتمال لقيام الصراع الدولي. من أجل رفع قدرتها الكامنة فإن الدول المتشابهة في الاتجاهات السياسية تدخل حلف نتيجة لهيمنة أحلاف منافس لها في النظام. (1)

يتسم نظام القوى التقليدي بعدم الاستقرار، لأن الاستقرار لا يستمر لفترة طويلة من الزمن إذ سرعان ما يؤدي إلى حالة من اللااستقرار ووراء عدة أسباب :

- أن الدول لا تكتفي بما لديها من قدرات بل تسعى عن قصد لزيادة قدراتها مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين قدرات الدول المتنافسة مما يسبب شعوراً بالخوف عندها، لا سيما عند الأطراف المتأخرة في سباق التسلح ويدفع إلى التورط بمجازفات قد تنتهي بقيام الحرب.

- ضعف مستوى الاتصالات بين أطراف التنافس، والتي هي ضرورية من أجل إيصال المواقف والأهداف وتجنب أي سوء تقدير في الموقف. (2)

- انعدام الأيديولوجية كعامل يمسك بأرضية التحالف. وأن الدول كانت تنتمي إلى الأحلاف حسبها تمليه اعتبارات مصالحها السياسية والعسكرية وليس الاعتبار الأيديولوجية كما جري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

(1) المرجع السابق ، ص239.

(2) د. كاظم هاشم نعمة، " العلاقات الدولية "، ص206.

- وتبعاً لذلك، فإن الدول أطراف التوازن، كانت تغير كفة التوازن وتنتقل إلى الكفة الأخرى من أجل الحفاظ على التوازن والعمل على تعديله كما تفرضه الظروف. (1)

يمكن تقسيم الأنظمة في ظل توازن القوى التقليدي إلى " أنظمة ثورية " وأنظمة محافظة أو معتدلة، وإن الذي يحدد نوع ذلك هو طبيعة الأهداف والوسائل التي تستخدمها الدول. وأن نظام توازن القوى يمثل النموذج المثالي للنظام المحافظ.

فاللاعبون الرئيسيون يتصرفون بطريقة يعبرون بها بشكل متبادل عن طموحاتهم ويحافظون على توازن تقريبي للقوة ويقللون من درجة المجابهة. ومن الشروط الأساسية لهذا النوع من النظام نجد التعددية ووجود قانون الشرعية الدولية. والنظام المعتدل يجب أن يكون متعدد ومتجانس وأن سياسة التوازن تدعو اللاعبين الرئيسيين لوضع أهداف معتدلة والتي يسعون إلى تحقيقها بالوسائل المعتدلة مثل (الوسائل السلمية والحروب المحدودة).

إن مزايا النظام المعتدل هي ذات بعدين : أن تدرجية الدول ومرونة النظام تدفع إلى خضوع الدول الصغرى تحت حماية الدول الكبرى، والتي تشكل مجتمعاً يكون فيه الأعضاء المتنافسين منقسمين بواسطة طموحات تنافسية وليس بواسطة صراعات تلقائية ودائمة. وإن التوفيقية تسود أكثر من البغضاء. أما فيما يتعلق بالمرونة فأنها تتجم عن التجانس، فالنظام يعمل بدون أن تؤثر عوامل النظام السياسي في الداخل والايديولوجية على العمل الدبلوماسي. (2)

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص240.

(2) Calard Daniel , " Les Relations Internationales " , [ed Masson , Paris , 1977] , P.77.

د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، [عمان، دار وائل للنشر، 2000] ص242.

(2) توازن القوى في ظل نظام ثنائي القطبية :

إن توازن القوى في ظل نظام ثنائي القطبية هو غير ثابت بدون مناطق عازلة ومناطق محايدة بين القوى الكبرى ذات الاتصال المباشر، ولكن العملاقين كانا منفصلين عن بعضهما البعض بحواجز أرضية ومحيطات وحتى ستار حديدي يفصل بين حلفاء كل منهما في أوروبا وان القوات الروسية التي كانت في مواجهة القوات الأمريكية في مناطق مثل مضيق بيرنج والمانيا هي منفصلة بصورة واسعة. والدول العازلة لها أهمية كبرى لما لها من تأثير وقيمة عند الدول الكبرى . ويمكن أن تكون محايدة أو تم حيادها من قبل الدول أو أن تكون دول تابعة أو عبارة عن أقاليم خاضعة، أو ربما تكون مشاركة مع واحد أو اثنين أو أكثر من تجمعات القوى وتقوم بدور شرفي.⁽¹⁾

لقد غيرت الحرب العالمية الثانية بشكل كبير جداً من جوهر السياسة الدولية. إذ واجه رجال السياسة وضعاً ليس له مثيل بسبب ظهور مشاكل عالمية نجمت عن دخول الأسلحة النووية كواقع جديد في العلاقات الدولية. والنتيجة الثانية التي ترتبت على ذلك تمثلت في خفض عدد القوى العظمى إلى اثنين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، إذ توزعت مراكز القوى في العالم إلى مركزين فقط. أما النتيجة الثالثة فهي بروز الصراع الأيديولوجي بين الدولتين العظميين صراعاً تكتفه حالة عدم الثقة والمنافسة وسوء الإدراك.⁽²⁾

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 237.

(2) . سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 242.

➤ وفي نظام ثنائي القطبية هناك ثلاثة أنواع من اللاعبين :

- الدول الرئيسية في التحالف : وهي الدول التي تهيمن على باقي أرجاء الكتل بشكل هرمي لمنع أية حركة صعود في القطب أو الكتلة الأخرى والحفاظ على تماسك معسكرها الخاص. والوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك وهي مختلفة مثل : الحماية، العقوبات، التعويضات، وهي تسعى مرة للاقناع ومرة أخرى للردع.

- الدول الثانوية : وهي تلك الدول التي تتطوي تحت لواء أحد القطبين بسبب روابط الصداقة أو للاعتبارات الايديولوجية. انها تعمل وفقاً لاعتبارين :

- أن مصالح الحلف الذي تنتمي إليه يتفق مع مصالحها الخاصة.
- ان مصالح الحلف الذي تنتمي إليه لا يتلائم مع مصالحها الوطنية ان السباق بين الحلفاء ليس له نفس الصفة في نظام ثنائية القطبية عنه في نظام تعدد الأقطاب.

الدول غير المرتبطة بالمعسكرين : تعد من بين اللاعبين الخارجيين عن النظام وليس لها أية مصلحة للمشاركة في هذه الكتلة أو تلك. انها تبقى خارج المعسكرين لأنها تستفاد من المنافسة الثنائية. وعلي العكس، اذا ما تغيرت الظروف فانها تدخل في اللعبة لتقديم الدعم.⁽¹⁾

➤ خصائص نظام توازن القوى ثنائي القطبية :

أنه نظام غير متجانس ويوصف بالثورية وغير مستقر ويشوبه العنف ويكون للمتنافسين فيه الخيار بين التعارض المؤقت والاتفاق الدائم وتعاني فيه

⁽¹⁾ Calard Daniel , " Les Relations Internationales " , [ed Masson , Paris , 1977] , P.79

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 243.

الأطراف من عبوديتهم للعداوة ومواجهة معضلة الامن بشكل مستمر وخطير. وان المنافسة الشاملة تجعل من البحث عن الحلفاء فيها مسألة غير عادية ويجعل ذلك كل قطب على أسناد الأطراف الثالثة.

إن هذين القطبين لم يكونا متطابقين أو قابلين للتبادل. فالولايات المتحدة هي اغني من الاتحاد السوفيتي، وذات نظام رأسمالي تطرح نفسها كزعيمة ومدافعة عن العالم الحر الذي تمتاز بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية واحترام القواعد الديمقراطية . اما الاتحاد السوفيتي فيفقد المعسكر الاشتراكي والذي اتسعت حدوده من خلال الحروب والثورات.

علاقة التوازن بالاطراف الثانوية. في الواقع ان مصير هذه الاطراف يعتمد على لعبة الصراعات بين العملاقين. فقد انضمت هذه الدول اليها بحثاً عن المساعدة والحماية في مواجهة تهديدات من غيرها. وبهذه الطريقة قامت الكتلة، وهي نوع من الأحلاف في زمن السلم تفرض فيها كل قوة نووية سيطرتها على الآخرين مقابل تقديم الحماية لهم. وتصبح هذه الدول الأخرى بمثابة دولة تابعة ومع أن درجة وشكل التبعية يختلف من كتلة إلى كتلة إلا أن في كل منهما يعتمد في الأساس على قوة النواة المركزية أو على قوة الطرف الرئيسي داخل الحلف.

وبظهور دول عدم الانحياز اصبحت الكتلة أكثر تسامحاً تجاهها واصبحت الثنائية القطبية الصلبة مرنة. إذ ترفض هذه الدول غير المنحازة التفريط باستقلالها برفضها الانضمام إلى أي من هاتين الكتلتين.

تعتبر القطبية الثنائية عن وضع نسبي للتوازن، فالحدود بين الكتلتين (هي الحدود التي تقسم أوروبا إلى شطرين من البلطيق إلى إلا كانت تفصل العلاقات بين الشرق والغرب إلى منطقة للنفوذ ويحظر على أي طرف من

الطرفين المتصارعين، بموجب اتفاق ضمني أن يتدخل في الشؤون الداخلية بمنطقة الآخر.⁽¹⁾

يمكن تقسيم القطبية الثنائية إلى قسمين :

■ القطبية الثنائية الصلبة :

تعني توزيع كل قدرات العالم الفعلية إلى كتلتين متنافستين، فالهيكل المؤسس للنظام يقوم على وجود نظامين من الأحلاف تهيمن على أحدهما الولايات المتحدة ويهيمن على الآخر الاتحاد السوفيتي، وهناك عدد قليل من الدول لم تشارك فيه وهي دول الحياد القانوني. ولكن في الحقيقة فإن القوة القابلة للقياس في العلاقات الدولية قد اتجهت نحو واحد من هذين الهيكلين. واستمر نظام توازن القوى ثنائي القطبية منذ عام 1945 م حتى أواسط الخمسينات. وسمي بثنائية القطبية الصلبة لأنها فترة انتشرت فيها الأحلاف من قبل الولايات المتحدة وقيام المعسكر الاشتراكي باقامة حلف وارسو عام 1955.⁽²⁾

– مميزات نظام القوى ثنائي القطبية الصلب :

يختلف عن نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر في افتراضه بان التعادل الدولي هو هدف ثانوي. إذن الهدف الأساسي للحكومات هو الانضمام إلى تحالف مهيمن.

(1) راجع بهذا الخصوص:

– مارسيل ميريل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ترجمة حسن نافعة، ص ص 476-477.

– سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص ص 243-244.

(2) د. سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص 245.

انه نظام يقوم على افتراض أن القوة الفعلية قد انطوت تحت إحدى الكتلتين بحيث لم يعد ممكناً قيام دولة بلعب دور الدولة الحاملة للميزان.

إن هدف هذا الانموذج من القوة هو المبادأة لدحر التحالف الآخر اذا ما حاول تجاوز حدود المعسكر الآخر. ولهذا السبب فليس من قبيل المصادفة أن قامت الاستراتيجية الأمريكية خلال تلك الفترة على الانتقام الشامل. وقد كان من المشكوك به الا يؤخذ التهديد بجدية.

إن نظام توازن ثنائي القطبية لا يتضمن التعادل المطلق للكتلتين، فلم تكن الولايات المتحدة وحلفائها أقل قوة من الكتلة السوفيتية خلال العقد الذي تلي الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁾

■ القطبية الثنائية المرنة :

بظهور متغيرات جديدة في الخمسينيات أخذت القطبية الثنائية الصلبة تتحول إلى القطبية الثنائية المرنة. ففي داخل المعسكر السوفيتي ظهر هناك نوع من عدم الرضا عن السيطرة السوفيتية، وحدثت ثورات وانتفاضات في شرق أوروبا كان من نتائجها مطالبة دولها بالتخلي عن الهيمنة الستالينية. الا ان ابرزها كان في الانقسامات التي ظهرت بين الصين والاتحاد السوفيتي، اذا كانت الصين تتطلع إلى دور الدولة الكبرى. وفي بداية الستينيات حدثت عدة تحولات واضحة في صلابة ثنائية القطبية ليس بسبب التغيرات الداخلية في الحلفين الرئيسيين ولكن بسبب زيادة عدد الدول الكبرى في النظام وبسبب حركة تصفية الاستعمار التي ادت الي بروز دول صغرى جديدة تقاسمت الفقر والتخلف والاختلافات العنصرية وتعرضت لصراع حاد بين الدولتين

(1) نفس المرجع السابق، ص 246 .

العظميين. اذ سعت كل واحدة منها لادخال عدد منهم في فلكها وكسب انتمائهم الايديولوجي وذلك من اجل اظهار تفوقهما الايديولوجي. والغالبية من هذه الدول النامية تفضل عدم الارتباط مع أي من العملاقين ولكنها تفضل قبول المساعدة من أي منهما بأقل ثمن يمكن. وهكذا لم تعد ثنائية القطبية صلبة. (1)

➤ مستوى الاستقرار في نظام توازن القوى ثنائي القطبية :

هناك وجهتان نظر، إحداهما ترى أن هذا النظام يتميز بالاستقرار، والأخرى ترى أن هذا النظام غير مستقر، ولكل منهما أسبابها والتي توضحها فيما يلي :

■ وجهة النظر التي ترى بأن نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو نظام غير مستقر للأسباب التالية:

- أنه ينطوي على نزعة للتوسع بالرغم من أن حقيقة نظام توازن القوى يقوم على أساس كبح جماح الدول الراغبة في التوسع بواسطة توليد ضغوط مضادة من قبل المعسكر المضاد إلا أنه في حقيقة الأمر أن نظام ثنائي القطبية لم يقلل من النزاعات والرغبات التوسعية وحتى من العدوان بل انه يسعى إلى زيادتها طالما أن المنافسة بين القطبين هي على السواء فعالة وواسعة.

- أنه نظام لا يساهم في تنشيط السلام الدولي ما لم تكن الدول المعنية تريد السلام. ان انضمام دولة توسعية إلى التوازن من أجل الحصول على بعض المكاسب قد يزيد من المخاطر وذلك لأن الدولة التي تريد الحفاظ

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص246.

على الوضع الراهن ستعمل على صد محاولات التوسع هذه ومن أجل الحفاظ على الوضع الراهن فان الحصول على قوة فائضة يجب أن يكون مقبولا من قبل الدولة التوسعية للحفاظ على التوازن. بيد ان قوة فائضة تؤدي الي الاخلال بالتوازن وهذا مبعث على الاستقرار .

- لقد أرتبطت ثنائية القطبية برغبة القطبيين من أجل سيادة العالمية، أو في الأقل في صراع للحفاظ على مركزهم النسبي. وان أي فعل لواحد منهما يؤثر بشكل مباشر على موقف الآخر وأن التغيرات الدولية لها معني حيوي في الميدان التي تؤثر فيه على التوازن. وطبقاً لمفهوم ثنائية القطبية فان التغيرات للاستقرار السياسي ز ولكن الكسب السياسي لاحد الطرفين لا يستبعد حصول كسب سياسي للطرف الآخر في منطقة أخرى. واذا كان الأمر غير ممكنا فلا يستبعد أن يكون على حساب التوازن. وفي هذا مخاطر أكبر.

- ان تحقيق السلام عن طريق الأزمات هي مسألة منتقدة ومشكوك بها. ومن الصعب القول بوجود سلام قائم على الحرب كما هو الحال في ظل توازن القوى ثنائي القطبية. واذا كانت الدول تحاول بشدة من أجل تجنب الحرب وذلك حينما تواجه موقفاً حاداً، ولكن الارادة في تجنب الحرب كانت عالية، فان اقتراب الحرب يكون عالياً أيضاً.

- ان نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو غير مستقر لان كل معسكر يسعى بشكل دائم للحفاظ على تماسكة الداخلي والقضاء على تماسك خصمة. وأن يخلق الظروف المواتية لحرب عامة. ومن الصعب اخلاء اوضاع العالم من عدم الاستقرار بسبب روح الكراهية والبغضاء بين أطراف الصراع.⁽¹⁾

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص ص 247-249.

▪ وجهة النظر التي ترى أن نظام توازن القوى ثنائي القطبية هو نظام مستقر للأسباب التالية:

- عدم تمكين صدام مباشر بين العملاقين مطلقاً.
 - تمكين العملاقين من السيطرة على بعض الأزمات، يتجنب التصعيد ويفرض تسوية مباشرة أو غير مباشرة على الأطراف المتصارعة.
 - ظهور عدم الانحياز وتشكيلة خطأ للمقاومة في مواجهة رغبة الدولتين العظميين منفردتين أو مجتمعين في إدارة أو السيطرة على شؤون العالم.
 - مواجهة كل معسكر صعوبات في الحفاظ على تماسك وحدة معسكرة.⁽¹⁾
- مثال: توازن قوى لصالح الولايات المتحدة في ظل نظام ثنائي القطبية:

فالتوازن يعتمد اعتماداً أساسياً على القوة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وبشكل عام يمكن أن يقال بأنه في ظل علاقاتهم التنافسية ليس لأحد الطرفين كفه اعلي وليس بوسعه الاعتماد على المصادر العسكرية والدبلوماسية والمصادر الأخرى أكثر من الآخر.

فخلال الحرب الباردة لم يكن طرفاً الصراع متساويين بشكل مطلق في قدراتهم العسكرية (كانت الولايات المتحدة تتميز عن الاتحاد السوفيتي من الناحية التكنولوجية) ولكنهما كانا متعادلين من الناحية العلمية. فالولايات المتحدة أصبح لها هامش واسع من التأثير والقدرة على تفعيل ارادتهما من خلال مصالحها الاقتصادية. وبالرغم من التفوق المتبادل في الأسلحة وفي

(1) راجع بهذا الخصوص :

د. مارسيل ميرل، " سوسيولوجيا العلاقات الدولية "، ص 79.

د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 247.

ميزان الرعب فان توازن القوة اصبح لصالح الولايات المتحدة وان توازن القوة أخذ يعرف (بالاعتادل).⁽¹⁾

(3) نظام توازن القوى المتعدد الاقطاب :

وهو النظام الذي يتألف من أكثر من ثلاث دول تمتلك قوة كافية لترجيح ميزان القوى بواسطة حلف. وفي ظل هذا النظام تكون بعض القوى أقوى من غيرها ولكن أيا منها ستكون غير قادرة على الهيمنة على النظام الدولي، وفي الوقت ذاته فان جميعها لديها الوسائل لمنع الهيمنة. ويتكون هذا النظام عند قيام عدة لاعبين بتشكيل كتل قادرة على أداء سلوك حقيقي وحينما يكون لأولئك اللاعبين قدرة السيطرة على الاحداث في المناطق الاقليمية أو المناطق الخاصة بهم.⁽²⁾

إن معيار التعددية القطبية يقوم على امتلاك الاقطاب قدرة ردع نووية مستقلة، أي امتلاك الاقطاب سلاح من نفس الطبيعة. هناك خمس دول كبرى تمتلك الاسلحة النووية: [الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا، الصين]. وتتفوق الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على غيرها من الدول بشكل ساحق بسبب عدد وتنوع ودقة الأسلحة النووية التي تمتلكها وهناك فجوة كبيرة بينهما وبين سائر الدول النووية الأخرى، فضلاً عن ذلك فبالامكان الاستناد إلى معايير أخرى لتقويم الأقطاب الموجودة ويمكن أن نأخذ على سبيل المثال الثروة أو النفوذ أو الهيبة. وتحاول الدول المسيطرة

(1) د. سعد حقي توفيق، " المرجع السابق "، ص ص 225-226.

(2) - د. روبرت كانتور، " السياسة الدولية المعاصرة "، ترجمة : د. أحمد ظاهر،

[عمان، الكتب الأردني، 1989] ص 482.

- د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 249.

تركيز ادوات القوة لمصلحتها وتقليدياً كانت هذه الدول هي الأفضل تسليحاً والأغني ثروة والأوسع نفوذاً.⁽¹⁾

إن نظام توازن القوى الأقطاب يعاني من مخاطر كثيرة تساعد على انتشار اللااستقرار. وعلى الرغم من سياسات تقييد القوى لانتشار السلاح النووي نجد أن هناك مساعياً من قبل دول عديدة لامتلاكه. فالي جانب الدول المالكة له تبذل دول عديدة صغرى مساعي حثيثة لتطوير تكنولوجيا نووية عالية. كما أن وجود نزاعات اقليمية عديدة تشكل مسألة خطيرة وتساهم في انتشار صراعات مسلحة قد تتحول إلى حروب اذا ما امتلكت الدول وخصوصاً الدول الصغرى للأسلحة النووية. واذا كانت فرص المواجهة النووية تتسع تحت نظام التعددية القطبية، فإن هذه الحقيقة قد افضت إلى السعي نحو معادلة التوازن من قبل الدول الأخرى التي تريد الحفاظ على النظام الدولي من الدمار أو المجازفة بواسطة الحرب النووية. في الحقيقة على تقليل أرجحية مواجهة نووية شاملة. ومن بين تلك القوى، دول صغرى ومتوسطة وكبرى تعمل على منع التبادل بين تلك النووي.⁽²⁾

➤ الانتقاد على نظام تعدد الأقطاب :

إن النظام المتعدد الاقطاب يزيد من النزاعات الدولية، ففي نظام توازن القوى ثنائي القطبية يمكن أن تحدث عدة نزاعات ولكنها ترجع في الأصل إلى نزاع واحد بين طرفي النزاع أو الصراع. فحين تتشعب النزاعات في ظل النظام المتعدد الأقطاب وتنتشر اهتمامات اللاعبين على

(1) - مارسل ميرل، "سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، ترجمة : حسن نافعة، ص482.

- سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص250.

(2) د. سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص251.

كافة انحاء النظام، وهكذا فان مصالح وطنية سوف تتشعب وبشكل حتمي ان المصالح الوطنية هي اندماج مركب للمواقف مثل التقاليد والموقع الجغرافي والقوة الاقتصادية والعسكرية والتوجه الايديولوجي والهيكل الحكومي. وبما أن عدداً كبيراً من اللاعبين هم من الكبار في النظام المتعدد الأقطاب فهذا يعني وجود مدي مميز للمطالب والمصالح المراد تحقيقها. وكلما زادت المطالب كلما اصبح صعباً الموائمة بينها. وهكذا فان التعددية مع كثرة التنوع في الدول والمطالب، ستعمل على زيادة الصراعات.

إذا كان نظام تعدد الأقطاب متجانس كما يروج له انصاره، فانه حتى التوزيع الواسع الانتشار للأسلحة النووية سوف لا يساهم في عدم استقرار النظام، وبدخول دول جديدة فان تركيزها على الاهتمامات الوطنية سوف يقلل من الانشغاقات على الرغم من أن زرع الأسلحة النووية يعني أن التعددية القطبية تقر بالنزاعات الكامنة. وان خصائص هي بطبيعتها مغامرة الا اذا ادركت نفسها مدعوة لتكون طرفاً في النزاع، وأن خصائص التعددية لا ترجع إلى نقص في المصلحة أو الاهتمام، انها تتصف بمعرفة سياسية عالية لأوضاع ومواقف الدول الأخرى، ان الاتصالات بين اطراف النظام هي ضرورية ومنذ ان تربط بالمصالح الوطنية فانها تعمل على توليد التناقضات ومع وجود الأسلحة النووية فان التناقضات تصل بالنظام إلى حالة الاستقرار.

إن نظام تعدد الاقطاب ينطوي على حالة من اللاتأكدية، ففي نظام توازن القوى ثنائي القطبية فان أي تعديل في المواقف النسبي لكلا القطبين هو مهم لكل النظام. والتغييرات هي بسيطة نسبياً للتكيف بينما في النظام المتعدد فان تغييراً منفرداً في ترتيب الأحلاف أو في النتائج العسكرية هي مسألة تحسب نتائج ما بصعوبة. فضلاً من أن التعددية تثير صعوبات لصناع

القرار والنتائج يمكن ان تكون غير معروفة والفرص تصبح صعبة جداً. ومنذ ان تثير التعددية ليس بسبب فشل الادارة ولكن من خلال سوء الفهم.⁽¹⁾

سادساً- وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية :

تتبع الدول عادة عدد من الوسائل والسياسات تجاه غيرها أو خصومها على وجه التحديد لضمان تحقيق أو المحافظة على التوازن وتشمل:

- سياسة فرق تسد والتي تهدف إضعاف الطرف الأقوى.

- التعويضات الاقليمية بعد الحرب.

- خلق دول عازلة .

- إقامة التحالفات .

- مناطق النفوذ .

- التدخل .

- المساومة السياسية - التفاوض .

- التسويات السياسية والقانونية للنزاعات .

- تخفيض التسلح .

- سباق التسلح .

- الحرب .

(1) د.سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص ص 254-255.

الأحلاف(*) أحد وسائل توازن القوى :

تعد الأحلاف من أهم الوسائل التي التجأت اليها الدول للحفاظ على توازن القوى. ويولد الحلف عادة حينما تجد بعض الدول أن هناك خطراً يهددها أو قد يهددها مستقبلاً ويتعذر عليها أن تدرأ وحدها هذا الخطر. وعندئذ فإنها تدخل بعضها مع البعض الآخر في حلف تواجه به عدوها المشترك. وقد يحدث أن يجد ذلك العدو المشترك نفسه وقد تهدده الخطر من الحلف الجديد، وعندئذ فإنه قد يلجأ إلى البحث عن دولة أخرى تشترك معه في نفس الشعور بالخوف فيعقد معها حلفاً. ثم يحاول كل حلف أن يضم إليه المزيد من الأعضاء وهكذا. ولا يخفي ما في هذا السلوك من الرغبة في خلق نوع من التوازن في القوى بين الأطراف المعنية.⁽¹⁾

إن الحلف يتأسس نتيجة أحساس الدول المنظمة إليه بوجود تهديد مشترك. وبسبب ذلك ترتبط الدول بعضها البعض الآخر. وإن تشكيل حلف أو كتلة سيؤدي بشكل لا يقبل الشك إلى تشكيل حلف مناهض له. كما أن قيام الحلف يرتبط بالغرض الذي أسسه من أجله. وهنا وجب علينا التمييز بين أنشاء الحلف (استخدام نماذج توازن القوى) وبين قصد صناع القرار (الحل مشاكل القوة من خلال النموذج) ومن أجل التمييز بين الأفعال والمبررات

(*) الأحلاف : تعد الأحلاف من أكثر التدابير المتعارف استخدامها بوصفها وسيلة فعالة في نظام توازن القوى. إذ أن ظهور التهديد في منطقة معينة يكون دافعاً للدول التي تعيش فيها للتكتل وتشكيل الأحلاف، ولا سيما أن الأحلاف قد أثبتت جدارتها في تحجيم طموحات بعض الدول. وبصورة عامة وجدت الأحلاف الدائمة والمؤقتة ذات الصيغة المتغيرة تطبيقاتها بشكل مستمر في تاريخ أوروبا الحديث.

د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 230.

(1) د. محمد السعيد الدقائق، " مذكرات في العلاقات الدولية "، ص 186

فيمكن أن نتصور أن اسلحة الدولة (ب) يمكن أن تهدد الدولة (أ) إذا كانت تخشى من أن هذه الاسلحة ربما تستخدم ضدها. وهكذا، فإن الحلف الذي تقيمه الدولة (أ) سيكون هجومياً إذا كان هذا هو الغرض الحقيقي من اقامته. والمشكلة في التوازن تكمن في أن الدول لا تكتفي بالتوازن وإنما تحول الحصول على قوة فائضة مما لدى الخصم من قوة، مما يدفع الخصم للحصول على قوة مماثلة، وهكذا يندفع الطرفان في سباق التسلح. ان المسألة الهامة في هذا الصدد هو ان هذه القوة الهامشية أو الفائضة لا ينبغي أن تكون مرعاة لافساد التوازن، فالمطلوب من أطراف التوازن هو تحقيق الاستقرار رغم كونه استقراراً مؤقتاً تشوبه درجة معينة من الخطورة. وإذا كان الردع النووي أكثر استقراراً من سالفه فإن توازن القوى التقليدي قد عكس الكثير من حالات الصراع والحروب. والتوازن قد يحقق أولاً التعادل طالما استمر سباق التسلح ولان ايا منهما لا يسعى للبقاء بأقل قوة من الطرف الآخر.⁽¹⁾

من الواضح، ومنذ قيام مجموعتين من الاحلاف، وان كانت قد اقامت وبشكل متبادل تعادلاً في القوة، فانه لربما لا يؤدي ذلك إلى حالة من الاستقرار، وبدون شك سيعتمد ذلك على قدرة الطرفين على المباراة التي يخوضونها. وعلى العكس فاذا كان كل طرف يسعى لهدم توازن القوة فان النتيجة ستكون استقراراً غير مرغوب فيه. ان هذه الامثلة تعدل على أن النتائج لا تتحدد بالمقاصد، ولكن تحديد المقاصد هو ليس أمراً سهلاً كما تتصوره هذه الأمثلة. فان درجة القصد الهجومي والدفاعي للدول التي تقيم الأحلاف لا يمكن استنباطة من خلال الحقيقة المبسطة كون الدول هي التي

⁽¹⁾ Hupe Robert _ strauz and Possony stefang " International Relations " , [McGraw – Hill Book , com , Inc., New York , 1954" , P.291

نقلاً عن : د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية " ، ص 228.

صنعتها. وكل ما بوسعنا معرفته حقيقة بان الأحلاف قد تأسست من الدول التي تشعر بتعرضها لخطر مشترك وترتبط سوية بسبب ذلك. ولكن الحقيقة لا تدلنا كيف تسعى الدول لاستخدام الحلف، ولا بالتأثير أيضاً ماذا سيكون عليه النتائج. وكل ما نعرفه بان تشكيل كتلة مخالفة له سيؤدي وبشكل لا يقبل الجدل الي قيام الحلف المنافس له.⁽²⁾

مما سبق نستخلص، إن الأحلاف هي وسائل فعالة لحل بعض المشاكل وليست علاجاً لجميع أمراض المجتمع الدولي. وفي عالم يحصل فيه التعاون السلمي بين الدول الكبرى حينما يكون هناك خطر للحرب فان الاهداف ذات الاغراض الدفاعية هي ليست مسألة زائدة فقط وإنما خطيرة فقط، كما أنها تجعل القوى الأخرى تحت شكوك وتدعوهم إلى عمل مضاد. وخلال حرب السنوات السبعة عقدت روسيا وفرنسا حلفاً ضد روسيا وان هذا الحلف كان في الاصل ذو صلة باغراض دفاعية.

➤ والأحلاف على نوعين :

أحلاف هجومية واحلاف دفاعية، وكلاهما يتعلق بتوازن القوى. وبالنسبة للحلف الهجومي فانه يسعى لافساد التوازن لصالح أطرافه. والاهداف الدفاعية تهدف لاعادة التوازن أو قبله لصالح الدول التي تقوم بتشكيل الحلف. ومن الصعب التمييز بين حلف دفاعي وآخر هجومي لان كليهما بنظر صانعيه هي احلاف دفاعية، وهذه العبارة تجعل الأحلاف مؤسسات مشكوك بها.

وإذا لم يكن هناك خطر واضح لاندلاع حرب فان اقامة الحلف يستخدم عادة لاغراض هجومية واذا كانت احلاف الحروب فعالة فانه من

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 228.

العقلانية ان نجزم بانه تحت ظروف معينة يمكن ان تكون الأحلاف الدفاعية فعالة أيضاً. وقبل ان يكون أي حلف فعال عملياً فانه من الضروري ان تتحاز الدول الي معسكر معاكس لاعدائها. وان حلفاً دفاعياً يعقد قبل قيام معسكر الخصم باقامة حلف اذا أظهر عدوانيته شيئاً متناقضاً وفي فترة الاضطراب فان القوى التوسعية تجد ان الفرصة المناسبة قد تهيأت لها لممارسة سياساتها. لذا اصبحت الأحلاف ضرورية لايقاف معتدي أو لتجنب الحرب اذا كان هذا مستحيلاً لربح القضية في أقصر وقت وبأقل الخسائر. (1)

➤ وظائف الأحلاف في توازن القوى :

- تقويض قوة الخصم : دأبت الأحلاف على أضعاف قوة العدو ولايكتمل ذلك الا من خلال استخدام الدبلوماسية والدعاية عن طريق الجمع بين الاثنين وفي هذا المجال هناك اثنين من الأهداف الرئيسية :
 - إضعاف ائتلاف العدو الحالي أو المحتمل بواسطة عزل واحد أو أكثر من أعضائه.
 - القضاء على آمال الأعداء في الحصول على حلفاء جدد من دول غير منخرطة في الأحلاف وذلك بابقاء هذه الدول محايدة.
- أي أن أي تحالف غير ثابت لأن مسألة القوة المشتركة لا تعكس مفهوماً من قبل كل اعضاء الحلف وفي كل الأوقات، عوضاً عن الاختلافات في المصالح الوطنية اذ أن الاختلافات تختفي بسبب احتضانها من خلال خيارات سياسية بديلة.

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص ص 231-232.

- سحب الحلفاء : ان من سمات التوازن هي مساعي كل طرف لاضعاف الخصم وذلك بمساعية العسكرية والدبلوماسية لسحب حلفاء خصمة إلي جانبه. وفي ظل توازن القوى التقليدي كانت الدول تقوم بتغيير جهة التمحور حسبما تمليه عليه مصالحها الأمنية.

- تحطيم آمال حلفاء الخصم الجديد : ان تدمير العدو معنوياً في اطار توازن القوى يتمثل بتجريده من حلفائه. وكذلك باقناع الدول المحايدة أو المنفردة بان بقائها على الحاد سوف يحقق لها مكسباً؛ لاسيما اذا ما اندلعت الحرب أو عند اندلاعها اذا كان العدو يشعر بصعوبة الحصول على مثل هؤلاء الحلفاء. وهكذا اذا ما فشل العدو في تحقيق هذه المكاسب فان قوة التعادل ستلعب دورها لقد لجأ " بسمارك " إلي هذا الاسلوب من أجل تحقيق مشروعه في العلاقات الدولية المتمثل بجمع كل الاقاليم الالمانية تحت زعامة بروسيا.(1)

هناك مطلبان أساسيان لقيام حلف فعال :

- الأول : هو إمتلاك الحلف لقوة كافية لتحقيق الهدف الذي أقيم من أجله .

- الثاني : هو وجود مصلحة أساسية مشتركة بين الدول المتحالفة.

أما الشروط الأخرى لقيام الحلف والمتمثلة بالاستراتيجية والجغرافية والايديولوجية المشتركة والتشابه في الثقافات والتكامل الاقتصادي. فهذه الشروط تساعد على جعل الحلف أكثر استقراراً ودواماً. وهكذا فقد شكل التحالف مع الاتحاد السوفيتي حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من البعد الجغرافي والاختلافات الايديولوجية والثقافية بين الدولتين فانهما قد عبرتا عن رغبة حقيقية في

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص ص 232-233.

التعاون مع بعضهم البعض ومع بريطانيا بشكل فعال من أجل انجاز النصر التاريخي على ألمانيا. (1)

وفي ظل نظام توازن القوى التقليدي فإن إقامة الأحلاف ليس سوى لغرض تفعيل نظام التوازن وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار ومنع قيام الحرب. وفي هذا النظام تستخدم القوة فقط لتحقيق الأهداف في نطاق توازن النظام ومنع حالة اللاتوازن فيه. وإن الأحلاف أخذت تستخدم للسيطرة على القوة التي بدورها توظف لتشغيل نظام التوازن. (2)

من أهم خصائص سياسة التحالف وما قد يميزها عن المنظمات الدولية:-

- عضوية الحلف تقتصر على عدد معين من الدول.
- الاتفاق مع الحلف محدد زمنياً، وتعتمد صيغ قانونية معينة لتمديد الأحلاف أما تلقائياً أو بمراسم معينة.
- الاتفاق في الحلف يتم بشأن قضايا معينة، كذلك تتطوي موانئ المنظمات الدولية على أهداف ومقاصد محددة.
- عند عقد تحالفات دولية يكون من السهل تحديد الأطراف الخارجين المستهدفين بهذا التحالف.
- إن توزيع المزايا داخل التحالفات الدولية يعكس كقاعدة عامة، طبيعة علاقات القوة السائدة بين أطراف هذه التحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها.

(1) المرجع السابق ، ص 233.

(2) Burton Johnne , " International Relations , [A General Theory , Cambridge University Press , 1965] , P. 77.

- في كل التحالفات الدولية هناك عادة مجموعة من المبادئ الاخلاقية العامة يعلن عنها المتخالفون وعن تقيدهم واستعدادهم للدفاع عنها.⁽¹⁾

1) سياسة التفرقة بين الخصوم :

هذه الوسيلة المقصود بها هو سعي الدولة إلى بذل ما تستطيع من محاولات للإبقاء على الدول المتنافسين معها في حالة من التفكك والانقسام لاضعاف قواهم وإقتناص الفرص لخلق الثغرات فيما بينهم للنفوذ من خلالها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضماناً لعدم تقاربهم أو حدوث تنسيق فعال بين قدراتهم مما يحدث اختلال قوة في غير صالح هذه الدولة.⁽²⁾

ويقصد بها قيام الدول الكبرى بتفرقة خصومها ومنافسيها بغية انقسامهم وبث الفرقة بينهم ومنع توحدهم. والافتراض الرئيسي لهذا المبدأ هو أن التجزأة والانقسام سوف تجعل القوى المنافسة ضعيفة وعلي الرغم من ارتباط هذا المبدأ بنظام توازن القوى إلا أنه أحياناً يمارس كمبدأ للسيطرة على الدول. فقد تبناه الرومان من أجل تحقيق أهدافهم للحفاظ على سيطرتهم على الشعوب التي خضعت لهم. وكذلك استخدمته الدول الاستعمارية بغية الاحتفاظ بالأقاليم التي احتلتها. وقد استخدمت بريطانيا بفطنة هذا المبدأ للحفاظ على ممتلكات امبراطوريتها وحتى وقت قريب.⁽³⁾

2) سياسة التعويضات :

ليس المقصود هنا التعويضات المالية بل التعويضات الإقليمية **Territorial Compensation**، وقد اعتبرت هذه السياسة وسيلة مقبولة

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات" ط1 ، ص280.

(2) المرجع السابق ، ص281

(3) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص234.

ومشروعة للابقاء على توازن القوى دون تغيير. وقد استخدمت هذه السياسة في إقرار مبدأ التوازن في القرن الثامن عشر.

وشهدت العلاقات الدولية الأوروبية ما بين 1870-1914 سلسلة من المساومات الدبلوماسية بين الدول الأوروبية الكبرى حول تقسيم المصالح الاستعمارية في آسيا وأفريقيا، وتعتبر هذه المحاولات جزء من السياسة الاستعمارية لتخفيف حدة التناقض بين الأطماع الاستعمارية للدول الأوروبية الكبرى. ويمكن القول أن سياسة التعويضات والمساومات الإقليمية كانت في وقت من الأوقات من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ توازن القوى بين الدول، وهذه التعويضات كانت الشغل الشاغل والهدف الرئيسي في المباحثات الدبلوماسية بين القوى الكبرى.⁽¹⁾

(3) سياسة التدخل :

لقد تم ممارسة التدخل من قبل الدولة الحاملة للميزان، لاسيما بريطانيا . وقد تمتعت هذه الدولة بحرية اختيار واسعة، وكانت قادرة على استخدام وسائل متعددة من أجل الحفاظ على التوازن الأوروبي. ويتراوح التدخل من مجرد الانحراف والحياد في المعنى التقليدي إلى التدخل العسكري الكامل في حرب عامة. والتدخل يكون على نوعين :

- تدخل دفاعي وتدخل هجومي. ويهدف التدخل الدفاعي إلى الحفاظ على النظام السياسي. بينما يكون التدخل الهجومي موجه لتغيير هذا النظام. والتدخل الدفاعي قائم على الافتراض بعدم قدرة دولة ما، وعادة هي دولة عظمى، بالسماح بتغيير التوازن لغير صالحها من قبل دولة أخرى بتغيير حكومة أو سياسة.

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات

- أما التدخل الهجومي فهو توسعي ويظهر مبدئياً بواسطة التغلغل وهدفه هو الاعداد لإجراء تغيير في سياسة أو حكومة الدولة الأخرى، أو عند الضرورة الغاء استقلالها كلياً.

إن عدم التدخل يمثل بالضرورة سياسة يروج لها من قبل الدول الصغرى، وكذلك من قبل الدول العظمى التي تسعى للحفاظ على التوازن. وهناك تبرير مهم وهو "إن عدم التدخل هو مصطلح سياسي يعني ما يريد التدخل بالضبط وإن عدم التدخل يشير إلى الحياد عند بعض الدول أو جهود لتحديد رقعة الحرب الإقليمية أو للحفاظ على حقوق الدول المحايدة في زمن الحرب.(1)

▪ إن سياسة التدخل هذه تتم على أحد الوجهين التاليين :

بهدف الاحتفاظ بتوازن القوى كما هو، وتسمى هذه السياسة (التدخل الدفاعي)، وجوهر هذه السياسة يتمثل في إصرار دولة عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، ولذلك سوف يكون هدف تدخلها هو احباط هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي إلى ما كان عليه. أو بتغييره في اتجاه أو بآخر، ويطلق على هذه السياسة التدخل الهجومي، وجوهر هذه السياسة يتمثل في العمل على أسقاط حكم معين وتغييره كوسيلة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة التي كانت وراء هذا التدخل.(2)

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، " مبادئ العلاقات الدولية "، ص 236.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، " العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات

(4) الدول العازلة :

هي تلك الدولة الصغيرة الواقعة بين دولتين أو قوتين أو أكثر، وهي أيضاً دولة ضعيفة نسبياً تقع بين مناطق مصالح القوى العظمى. وان الافتراض الأساسي لهذه الوسيلة يقوم على ان مصلحة كل دولة واحدة من هذه القوى الكبرى ان تمنح الدول الكبرى الأخرى من السيطرة على المنطقة العازلة، وكل دولة متنافسة تبحث للبقاء على استغلال الدول الصغرى العازلة وتفضل ابقاءها في وسط هذين النفوذين من أجل عدم وقوعها في احضان الدول الكبرى الأخرى. (1)

(5) وسيلة التسلح :

تعد مسألة الاستعداد العسكري إحدى أهم المسائل التي تشغل اهتمامات الدول الكبرى على باقي وسائل الدفاع. إذ قد تقود هذه السياسات سباق التسلح بسبب زيادة التنافس بين القوى الكبرى مما يؤدي إلى تعريض العلاقات الدولية إلى حالة من الخطورة ووضع من اللاتأكدية، والأكثر من ذلك ان تطوير الأسلحة ووسائل القتال يعمل على زيادة كفاءة قدرة الدولة الهجومية والتي يمكن أن تساعد على شن الحرب. هذه هي الوسيلة الأساسية التي تساعد القوى الكبرى في الحفاظ على التوازن لصالحها. والافتراض الأساسي لذلك هو أن كميات كبيرة من الأسلحة كما ونوعاً تزيد من قدرات الدولة على الهجوم والردع وأن النتيجة المتحمة لسباق التسلح هي الزيادة في الاعباء العسكرية مما يؤثر على ميزانية الدولة. (2)

(1) د. سعد حقي توفيق، " مبادئ العلاقات الدولية " ، ص 237.

(2) المرجع السابق ، ص 235.

سابعاً - الآثار الناجمة عن تحقيق توازن القوى :

أهم اثر يترتب عادة على تحقيق حالة من حالات توازن القوى بين الدول أو بين الكتل الدولية المختلفة هو ان التوازن يمنع من اللجوء الي استعمال القوة في حل المشاكل الدولية أو على الاقل يحد من اللجوء اليها. فطالما وجد هناك توازن في القوى بين الدول أو الكتل الدولية المعنية فانها لن تصبح متأكدة من كسب الحرب ان هي لجأت الي استعمال القوة للدفاع عن وجهة نظرها. فهي اذا كانت تملك قدراً معيناً من القوة فان الطرف الآخر لديه أيضاً - بمقتضى حالة التوازن الموجودة - قدراً متساوياً أو متقاربة من القوة بل انه حتى لو كان الطرف الآخر على جانب كبير من الضعف بالمقارنة بقوة دولة ما أو كتلة دولية معينة فانه مع وجود حالة من حالات التوازن في القوى قد يحدث ان تسارع دول أخرى لنجده الطرف الضعيف عندما تري ان استعمال القوة من جانب الطرف القوى قد ادى إلى الاخلال بتوازن القوى القائم مما يهدد امنها، أو قد تسارع الي نجدة الطرف الآخر حتى لا يكسب الطرف القوى قوة اضافية مما قد يهددها في يوم من الايام، هذا ما يحدث عندما هاجمت قوات هتلر بولندا اذ ادى ذلك الي دخول كل من انجلترا وفرنسا الحرب ضد الرايخ. (1)

ثامناً- تقييم سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية :

➤ الجوانب الايجابية :

- إن نظام توازن القوى منح الدول فرص مرونة كافية لتكييف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بما يضمن لها حماية كيانها الوطني وأستقلالها السياسي.

(1) د. محمد السعيد الدقائق، " مذكرات في العلاقات الدولية "، ص187.

- أن الهدف الأساسي من سيادة فكرة التفوق من أجل التكافؤ هو تحقيق التوازن المتكافئ لعلاقات القوى لادراك مفادة أن هذا التوازن يمكن أن يكون رادعاً قوياً ضد نشوب الحروب بين الدول وخاصة الأساسية في النظام، ويتواصل مع هذا الإدراك قناعة مفادها أن عدد الحروب التي كان يمكن أن تقع في المجتمع الدولي أضعاف مضاعفة.⁽¹⁾

➤ الجوانب السلبية :

عنصر عدم التيقن في سياسات توازن القوى، وهنا يمكن ان نشير إلي فكرة وجود عدد من الدول لا تستطيع احداها أن تبلغ مرتبة القوة التي تتمكن معها من احداث اختلال في أوضاع التوازن الموجود، هي عملية آلية أكثر من أي شيء آخر، وقد اعتمدت على ان حسابات الدول وردود أفعالها أزاء تصرفات بعضها البعض تتم بطريقة آلية دقيقة وعلي نحو يتيح في كل مرة إعادة توزيع القوى أو تجميعها بطريقة متكافئة لتستمر معها حالة التوازن الدولي بشكل أو بآخر.

إن المنطق الذي اقيمت عليه حتمية التوازن وآلياته في مجتمع متعدد الأطراف ومعقد المصالح والعلاقات، وفي ظل ديناميكية التغيير الذي يمس الكثير من أوضاعه وجوانبه بصفة مستمرة، ويجعل منه في اعتقاد البعض أمراً نظرياً، وهو إذا كان بالامكان قبولة حتى نظرياً لتأخير العلاقات الدولية في المجتمع الدولي فيما مضى، فيصعب تقييم العلاقات الدولية في الواقع الدولي المعاصر على وفق أدوات التحليل التي كان يعتمد عليها.

(1) د. ثامر كامل محمد، " العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات"، ص285.

إن الأخذ بمبدأ التوازن في النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع وبعض العلوم التطبيقية وحتى على الصعيد النظم السياسية يمكن ثبوت قيمته تطبيقياً، بيد أن ذلك لا يعني أن له نفس القيمة في دائرة العلاقات الدولية.

إن الفرضية التي تقوم عليها توازن القوى والتي مؤداها أن الدول في حالة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة وأنها لا تربطها ببعضها علاقات دائمة، تواجه انتقادات بشأن درجة واقعيته، وذلك لأن عامل القوة لا يمكن فصله بأي حال عن غيره من الاعتبارات ولا سيما الاقتصادية كما أن تعقد العلاقات الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التدخل منها والانفراد باتخاذ قرار خاص بدخول بعض الدول في تحالف ضد غيرها عملية صعبة وغير عملية. كما أن انتقال الدول من علاقة تحالف آخر هي الأخرى تتطلب جهود لاقتناع الرأي العام في البيئة الداخلية بالدوافع والأسباب، لذلك الانتقال فضلاً عن ما ينجم عنها من اهتزاز مصداقيه صناع القرار في الدولة، ومع تزايد ارتباط الدول وتعقد وتداخل مصالحها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فإن عملية الانتقال تصبح مكلفة وبالغة الصعوبة.⁽¹⁾

تاسعاً - نقد نظرية التوازن :

- إن العمليات الدولية لا يمكن أن تؤدي مطلقاً إلى أية حالة توازن لأن الظروف الموضوعية نفسها هي في حالة تغيير مستمر. وقد لوحظ أن التوازن غير ممكن التحقيق لأن التكنولوجيا والسكان والموارد هي الأخرى معرضة للتغيير.

(1) د. ثامر كامل محمد، "العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات"،

- إن مفهوم التوازن قد استخدم كوسيلة تحليلية وليس كوسيلة تفسيرية كما هو الحال في النظرية الواقعية. ففي النظرية الواقعية تبحث الدول عن أفضل مركز للقوة في حين تبحث الدول في نظرية التوازن عن التوازن المثالي المرغوب تحقيقه. ولكن إذا قبلت هذه النظرية الاستنتاج المنطقي، فالدول عندئذ لا تحاول فقط تشجيع التوازن وإنما تشجعة بطريقة تؤدي إلى تحقيق وضع أفضل للتوازن.

- أن مجمل نظرية التوازن تؤكد على أن العلاقات الدولية تسعى نحو الاستقرار والتوازن، ولكنها تهمل الحقيقة بأن الجهود نحو التوازن قد تتعرض إلى التغيير أيضا.

- أن مفهوم التوازن ضيق وواسع. أنه ضيق لأنه يهمل أغراض اللاعبين ويترك عملية التغيير أحيانا. وأنه واسع جداً لأن على الباحث أن يميز بين عدة أنواع من التوازن وكيف يمكن أن يتحقق التوازن بين كل الجزئيات.⁽¹⁾

- أن تحليل العلاقات الدولية في إطار فكرة التوازن والاستقرار ينجو إلى صلب الحقائق المستخدمة في التحليل بنوع من الاستاتيكية وجعلها متحيزة في اتجاه معين. ومثل هذا التحليل الذي يتحيز لفكرة التوازن يتجاهل حقيقة جوهرية وهي أن بعض المحاولات أو الجهود التي تبذلها الدول بقصد تحقيق التوازن قد تنتهي في اتجاه مغاير على طول الخط، أي أنها بدلا من أن تحدث التوازن المقصود فقد تتسبب في أحداث أوضاع من التخلخل وعدم الاستقرار ومن ثم يصبح التوازن كنواة للتحليل أمر لا معنى له.

(1) د. سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ص 116.

- أن التوازن "المرغوب فيها" من جانب كل دولة عملية مطاطة وتشتمل على أكثر من معني، ومثل هذا التوازن لا يمكن أن يمثل مفهوم ما واحدا متجانسا من قبل كل الدول، ومن هنا فما قد تعينه دولة أخرى. وبديهي أنه ما لم يكن هناك مفهوم متفق عليه لهذا التوازن من وجهة نظر الاطراف المختلفة التي يعينها هذا الأمر فانه لا يمكن استخدام فكرة مطاطة كهذه، والاتكاز عليها في تحليل موضوع معقد مثل العلاقات السياسية الدولية.

- أن هذا المنهاج شأنه كالمنهاج الآخر القائم على تحليل العلاقات الدولية في إطار عامل القوة يحاول أن يبنى فكرة ميكانيكية ضيقة وهي التوازن، والاكتفاء بها في تحليل العلاقات الدولية التي هي محصلة تفاعل عدد لانهائي من المتغيرات المادية وغير المادية، المرئية وغير المرئية، فمثل هذه الفكرة تتجاهل الدوافع المختلفة التي تحرك الدول في اتجاه أو آخر، وهي الدوافع التي تؤثر في أوضاع التوازن الدولي القائم في وقت من الأوقات.

- أن فكرة التوازن هذه إن صح تطبيقها بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى فانه يصبح من المشكوك فيه منطقيا وعلميا تطبيقها بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية، فالتوازن قد يمكن تطبيقه بالنسبة للاوضاع التي تشتمل على متغيرات يمكن قياسها لتحديد الاتجاه الذي تتفاعل فيه والتوصل إلى استنتاج قاطع بشأن ما اذا كان هذا التفاعل يتم في اتجاه التوازن، أما ومع وجود متغيرات لا يمكن التعرف عليها فضلا عن صعوبة قياسها وتحليلها فان فكرة التوازن هذه في التحليل تصبح أمرا غير ممكن وغير منطقي في الوقت نفسه، بل الأكثر من ذلك أن الحكم على وضع أو نظام معين بما اذا كان في حالة توازن أو عدم توازن،

لهو عملية نسبية وغير قابلة للتحقق. وقد تختلف الآراء حولها فبينما قد ينظر البعض إلى وضع معين على أنه في حالة توازن، فقد يرى فيه البعض الآخر عكس ذلك تماماً. (1)

- وقد أضاف ستانلي هوفمان إلى الانتقادات السابقة انتقاداً آخر حين قال إن المحاولات التي يقوم بها البعض والتي تسوي في التحليل بين العلاقات الدولية وبين موضوعات أخرى كالاقتصاد، وتنظر إلى التعامل السياسي بين الدول كالمبادلات التجارية وإلى عناصر القوة السياسية والقومية كعوامل الإنتاج، هذه المحاولات غالباً ما تنتهي إلى افتراضات غير سليمة ومشوهة، ولا تتماشى مع طبيعة الموضوع الذي تحاول تحليله وتوضيحه. (*)

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية - دراسات في الأصول والنظريات" ط2، ص ص 32-34.

(*) للمزيد بخصوص سلبيات نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية:
"سبنيكمان" يقول أن الدولة تكون معينة بالتوازن أو عدم التوازن طبقاً لما هو لمصلحتها، والدولة لا يهملها امتلاك قوة قادرة على مواجهة العدو المحتمل، كما أن هذه الدولة تدرك أن إمكانية الحركة لها مرهونة بعدم وضع الضوابط على تنمية قوتها، كما أن السياسة الخارجية لدولة معينة تكون فعالة وإيجابية بمقدر اتساع هامش القوة الذي يستطيع أن تستخدمه في الواقع الدولي.

جيمس دورتي - روبرت بالتسغراف؛ "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص 32.

أما مورغانثو : فحدد نقاط الضعف في توازن القوى في إشارات مختلفة حول فشل هذا المنهج، فهو - أي توازن القوى - لم يتمكن من الحفاظ على استقلال عدد من الدول منذ القرن الثامن عشر، كما أن التحالفات لمواجهة هيمنة دولة معينة، وتحقيق التوازن في القوى كان يتم من خلال حروب باهظة التكاليف، وبالتالي فإن توازن القوى من وجهة نظر مورغانثو :

(أ) غير محدد المعنى : إذ ليس ثمة من وسائل يمكن الركون إليها في تقويم ومقارنة القوى الموجودة.

تعقيب على نظرية التوازن :

وبالرغم من هجمات الباحثين الأكاديمين على توازن القوى فإن هذه النظرية ما تزال تحظى باهتمام السياسيين والصحفيين ورجل الشارع السياسي وتمثل بالنسبة لهؤلاء أداة التفسير القوية لما يجري في الواقع الدولي.

فالتناقض بين النظرية والتطبيق في موضوع توازن القوى يتمثل في أن التوازن - في النظرية - يساعد في الحفاظ على السلام وعلي كيانات الدول الأعضاء غير أنه في التطبيق يؤدي في بعض الأحيان إلى الحرب وتقسيم العناصر الأقل أهمية فيه (مثل تقسيم بولونيا في أواخر القرن الثامن عشر).

ب) غير واقعي : حيث أن رجال السلطة يسعون لتحقيق التفوق لدولهم نتيجة الشك في دور هذا التوازن.

ج- غير كاف : إذ أنه يهمل الجوانب الأخلاقية والمعنوية من زوايا دورها في تقليل فرص الحرب إلى حد ما.

- جيمس دورتي - روبرت بالتسغراف؛ "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص32.

أما أرنست هاس : فيشير إلى أن استخدام توازن القوى كموجه أو دليل لصانع القرار يفترض درجة عالية من المرونة في صناعة القرارات القومية، وانغماس صانع القرار في حسابات دائمة للقوى، كما أن هذا المفهوم يفترض استعداد صانع القرار للتدخل أو الدخول في التحالف بشكل فوري للحفاظ على التوازن بغض النظر عن أية اعتبارات أيديولوجية أو مصالح اقتصادية أو اتجاهات سياسية داخلية... وهنا تساءل هاس عن درجة المرونة التي يجب أن يتحلى بها صانع القرار لتمكنه من الاستجابة لمتطلبات توازن القوى.

Ernest B. Haas - The balance of Power as a guide to Policy making , XV , August , 1953 , pp.370-398.

نقلًا عن : جيمس دورتي - روبرت بالتسغراف ؛ " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية "، ترجمة : د. وليد عبد الحي، ط1، ص32.

إن مفهوم التوازن كنظرية عامة لدراسة العلاقات الدولية لا تحقق ما تزعمه لنفسها. فهي من وجهة اختارت التوازن ولكن دون ان تفصح لماذا التوازن بالذات، بل حتى لو سايرنا التوازن من قيمة عالية، وأحياناً مثالية فستبقي بين ايدينا قضايا أخرى لا يلتفت إليها التوازن. فعلي سبيل المثال أي مستوي من التوازن يجب أن نسعي إليه؟ وهل كل مستوي للتوازن هو طموح صناع القرار في الدول القومية؟ وكيف التوفيق بين النزعة إلي أحداث توازن يركز على أخلاقية فلسفية وأيديولوجية؟⁽¹⁾

يتضح لنا أن التوازن حالة فكرية يكظمها كثيرون من المنظرين الغربيين بحجة التطلع إلى موضوعية عملية لا تحتكم الي القيم الاخلاقية. ولكن يغفل هؤلاء عن قصد بأننا نتعامل مع مجتمع دولي مع أمم مع شعوب مع تراتيب حضارية وتصورات ذاتية للعالم الخارجي لا يمكن افراغها من قيمها. بل لنذهب ابعد من ذلك. فهذه القيم هي التي تكمن وراء كثير من السياسات في العلاقات الدولية. فكيف يفسر لنا " لسكا " ان المصلحة الوطنية لدولة ما تتطلب حالة التوازن بينما ينكرها على غيرها والا فانه سيقر بان هناك حالات توازن بقدر ما هناك مصالح وطنية. وهذا هو العيب في مفهوم التوازن اذ انه واسع ومفتوح الطرفين.⁽²⁾

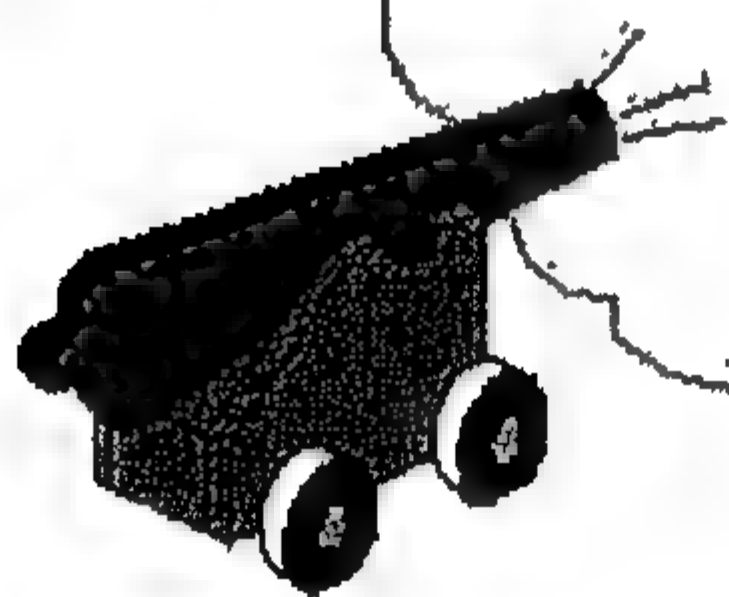
يتضح مما سبق أن مفهوم توازن القوى، يصف الكيفية التي تتصرف بموجبها الدول، تجاه المشاكل المتعلقة بالأمن القومي في إطار بناء وتغيير المحاور والتحالفات. ويبرز نظام التوازن نتيجة لوجود تناقضات واضحة في المصالح القومية للدول الأطراف في مثل هذا النظام، حيث إن ذلك يضفي سمة الديناميكية، والتفاعل المستمر الذي يضمن استمرار التوازن في نظام القوى.⁽³⁾

(1) د. كاظم هاشم نعمة، " العلاقات الدولية "، ج1، ص68.

(2) المرجع السابق، ص68.

(3) د. مصطفى عبد الله خشيم، " موسوعة علم العلاقات الدولية "، ط1، ص80.

قائمة المراجع



- (1) د. زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، [القاهرة ، مكتبة مصر ، 1972]
- (2) محمد الغزالي، حقوق الإنسان، [دم ، دار الكتب الإسلامية، 1984]
- (3) د. خالد محمد خالد، أزمة الحرية في عالمنا، [القاهرة، مكتبة وهبة، 1964].
- (4) د. أميرة عبد العزيز، "حقوق الإنسان في الإسلام"، ط [القاهرة، دار السلام، 1997].
- (5) د. محمد حسين الأمين، " الاجتماع العربي الإسلامي، [بيروت، دار الهادي، 2003] .
- (6) د. محمد أبو زهرة، " العلاقات الدولية في الإسلام "، [القاهرة، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 1995]
- (7) د. عبد الله الشيخ المحفوظ ولدبية، " خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام "، الطبعة الأولى، [الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999]
- (8) د. عبد الرحمن الحاج وآخرون، " الإسلام في عالم متغير "، سياسات الإصلاح الإسلامي بعد " أيلول، [دمشق، دار الفكر – آفاق معرفة متجددة، 2005] .
- (9) د. نصر فريد محمد واصل، " آداب العلاقات الإنسانية في الإسلام "، [د.ن، المكتبة التوفيقية، 1998] .
- (10) د. محمد أبو زهرة، "نظرية العلاقات الدولية في الإسلام"، [القاهرة، د. ن ، 1946].

- (11) د. علي قراعه، " العلاقة الدولية في الحروب الإسلامية"، القاهرة 1955.
- (12) د. علي منصور، "الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، [القاهرة، دار القلم، 1962.
- (13) د. محمد كامل ياقوت، "الشخصية الدولية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية"، [القاهرة، عالم الكتب، 1971].
- (14) د. محمد عزيز شكري، " الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، [الكويت، عالم المعرفة، 1978].
- (15) أبو هيف، "القانون الدبلوماسي"، ط 2، [دم ، دن، 1967]، ص78.
- (16) د. إسماعيل صبري مقلد، " العلاقات السياسية الدولية"، [الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1971].
- (17) د. اسماعيل عبد الفتاح، " إدارة الصراعات والأزمات الدولية – نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة"، [القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2001].
- (18) محمد عبد الوهاب الساكت، " دراسات في النظام الدولي المعاصر"، [القاهرة، دار الفكر العربي، 1985]

المراجع الأجنبية المترجمة الى العربية :

- (19) مارسيل ميرل ، " سوسيولوجيا العلاقات الدولية " ، ترجمة : حسن نافعة ، [القاهرة ، دار المستقبل العربي ، 1986] .
- (20) دانيال كولار ، " العلاقات الدولية " ، ترجمة : خضر خضر ، [بيروت ، دن ، د. ت.] .
- (21) ببيرو وريزيل ، رينوفان ، جان باتيست ، " مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية " ، ترجمة : فايز نجم نقش ، [بيروت ، منشورات عويدات ، 1967] .
- (22) د. ببيرو رينوفان ، جان باتيست دروزيل ، " مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية " ، ترجمة : د. فايز كرم نقش ، ط1 ، [بيروت ، منشورات عويدات ، 1967] .
- (23) كارل ياسبرز / ترجمة : د. عبد الغفار مكاي ، " تاريخ الفلسفة بنظرة عالمية " ، [القاهرة ، دار الثقافة ، 1994] .
- (24) د. ريمون حداد ، ترجمة الشاذلي القليبي ، " العلاقات الدولية : نظرية العلاقات الدولية - أشخاص العلاقات الدولية - نظام أو فوضى في ظل العولمة " ، [بيروت ، دار الحقيقة ، 2000] .
- (25) جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية " ، ط1 ، ترجمة : وليد عبد الحي ، [الكويت ، الكاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية ، 1985] .
- (26) دلو ش ، شينوني هيو ، " مبادئ العلاقات الدولية " ، الجزء الأول ، [نيويورك ، د. م ، 1940] .

(27) جيمس برايس، "العلاقات الدولية"، الجزء الأول، [لندن، د.م، 1923].

(28) بريس، "العلاقات الدولية"، الجزء الأول، [لندن، د.م، 1923].

(29) كارل دويتش، "تحليل العلاقات الدولية"، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة: عز الدين فودة، [القاهرة، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، 1983].

(30) كريستوفر كرين وود، "هل هناك حق التدخل لأغراض انسانية"، ملخص بحث منشور في [السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 115، يناير 1994].

(31) جرج كشماني، "لماذا تنشب الحروب" الجزء الثاني، ترجمة: أحمد حمدي محمود، [القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، رقم 243، 1996].

(32) هانزجي موركنثاو، "السياسة بين الأمم" ترجمة: خيرى حماد، ج1، ط2، [القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965] ص ص 239-240.

(33) مورغنتاو هانس، "السياسة بين الأمم" الجزء الأول، [القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965].

(34) د. روبرت كانتور، "السياسة الدولية المعاصرة"، ترجمة: د. أحمد ظاهر، [عمان، الكتب الاردني، 1989].

(35) باسكال بونيفاس، "إرادة العجز هل هي نهاية التطلعات الدولية والاستراتيجية؟"، ترجمة حليم طوسون، ط1 [القاهرة، دار العالم الثالث، 1997].

- (36) غور باتشوف ميخائيل سميو نيفيج، "البيروسترويك والتفكير الجديد لأجل بلادنا والعالم بأسرة"، ترجمة: زياد الملا، [دمشق، دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر، 1988].
- (37) كارل بوبر، "بحث عن عالم أفضل"، ترجمة: د. أحمد مستجير، [الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996].
- (38) نيكيتا خروشوف، "التعايش السلمي كما أفهمه"، ترجمة: نجدة هاجر، سعيد النمر، ط1، [د.ن، دم، 1961].

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	9
الفصل الأول : التحالف الدولي في العلاقات الدولية	11
- تمهيد	13
العلاقات الدولية في النظام الدولي الحديث	14
أولاً : التحالف	22
ثانياً : سياسة التحالف ودوافعها	26
ثالثاً : تصنيف الأحلاف	29
رابعاً : لماذا تنشأ الأحلاف	38
خامساً : كيف تتطور الأحلاف	39
سادساً : آثار الأحلاف	40
سابعاً : أسباب انقضاء الأحلاف	40
ثامناً : أساليب ممارسة سياسة التحالف	41
تاسعاً : شروط اختيار الحلفاء	46
عاشراً : ما يميز المحالفات عن غيرها من أكسال السلوك التعاوني الدولي	47
حادي عشر : النموذج التطبيقي لعلاقات التحالف بين دول القوة	48
الفصل الثاني : الصراع الدولي في العلاقات الدولية	53

الموضوع	الصفحة
تمهيد	55
أولاً : العلاقات الدولية ظاهرة من الظواهر في حالة صراع تعتمد على القوة	57
ثانيًا : نظريات الصراع	59
ثالثًا : حدود وضوابط الصراع في النظام الدولي المعاصر	61
رابعًا : أشكال الصراع في العلاقات الدولية	61
خامسًا : أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية	74
سادسًا : نموذج الصراع	81
سابعًا : نماذج المباريات	83
ثامنًا : النموذج التطبيقي للصراع الدولي (الصراع الصهيوني الإسرائيلي ضد فلسطين	83
الفصل الثالث : توازن القوى في العلاقات الدولية	87
تمهيد	89
أولاً : نشأة توازن القوى	94
ثانيًا : مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية	96
ثالثًا : معان أخرى لمفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية ..	99
رابعًا : تحليل العلاقات الدولية في إطار نظرية التوازن يرتكز على نقاط رئيسية ثلاث	105

الموضوع	الصفحة
خامسًا : أنماط توازن القوى في العلاقات الدولية	107
سادسًا : وسائل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية	122
سابعًا : الآثار الناجمة عن تحقيق توازن القوى	133
ثامنًا : تقييم سياسات توازن القوى في العلاقات الدولية	133
تاسعًا : نقد نظرية التوازن	135
قائمة المراجع	141



رقم الإيداع : 2011/9115

الترقيم الدولي : 978/977/327/887/0

مع تحيات

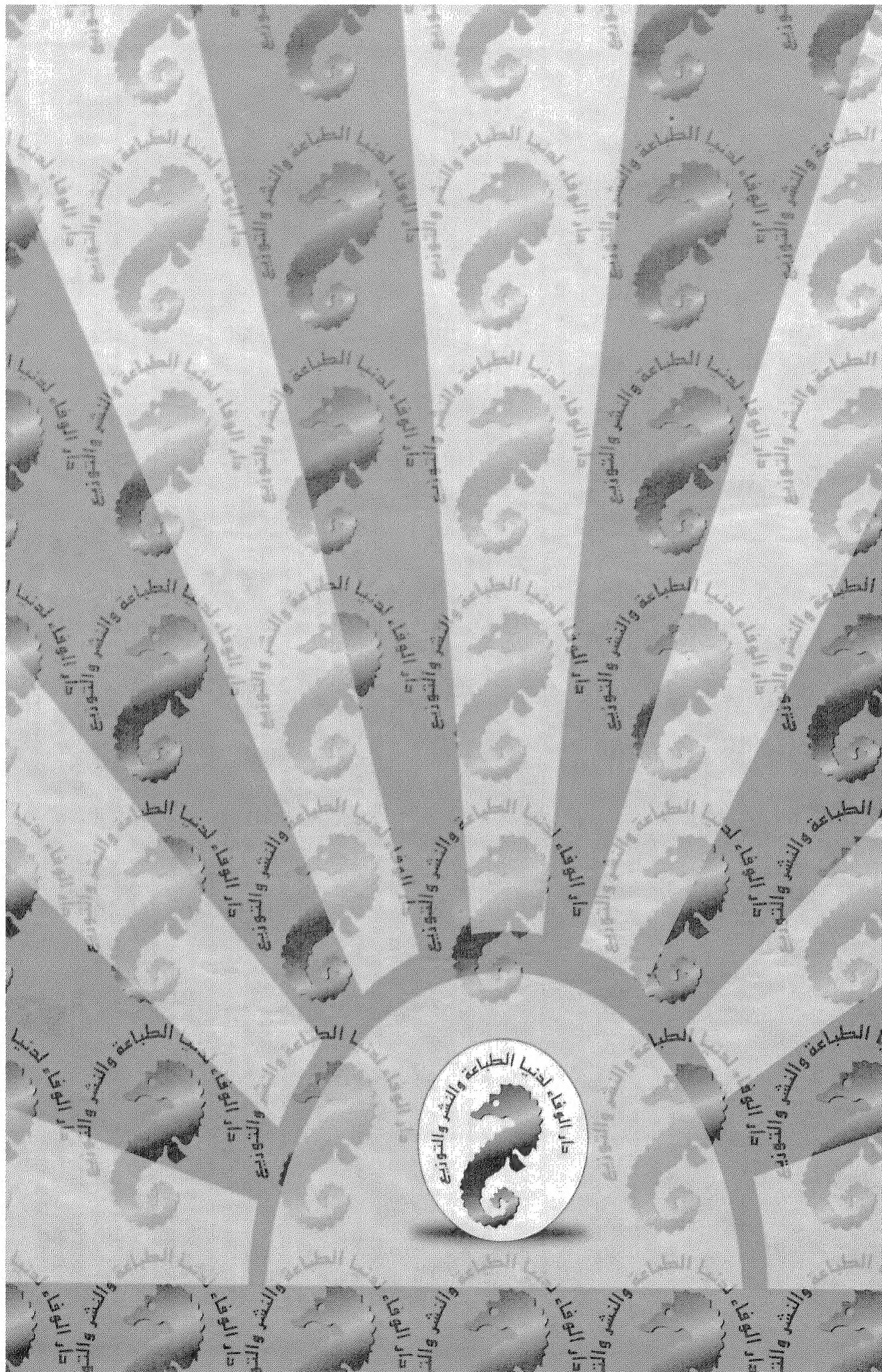
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5274438 - الإسكندرية

Inv:10000461

Date:27/4/2014





المؤلفة في سطور :

هبة الله أحمد خميس

مواليد 5 - 11 - 1982 الإسكندرية

المؤهلات العلمية :

درجة الليسانس في الآداب - قسم فلسفة شعبة سياسة

دفعة 2003 م بتقدير جيد جدا بترتيب الأول .

السنة التمهيدية للماجستير شعبة الفلسفة وتاريخها 2004 م بتقدير ممتاز بترتيب الأول .

ماجستير في الإرهاب الدولي 2008 م بتقدير ممتاز مع التوصية بالطبع على نفقة الجامعة

والتداول بين الجامعات ومراكز البحث العلمي .

دكتوراه في العلاقات الدولية 2011 م مع مرتبة الشرف الأولى

هذا الكتاب

عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عُرف السلام، وعندما كان ثمة شخصان عُرف الصراع وعندما كان ثمة ثلاثة أشخاص عُرفت المحالقات " . لعل في تلك المقولة القديمة والشائعة ما يعكس مدى قدم ظاهرة التحالف والصراع والتوازن الدوليين ، ومن هنا قامت العلاقات الدولية تلك العلاقات التي يمثل العداء جوهرها، والخوف منطلقها، والقوة أدواتها؛ الأمر الذي يصح معه القول بأن اللجوء إلى سياسة التحالف يعد، في كثير من الأحيان، من الضرورات الحتمية التي تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السیادات وهذا واضح بشدة في الدول الغربية ، حيث تناول الكتاب العلاقات بين أمريكا والصين نموذجا للتحالف الدولي والعلاقات بين إسرائيل وفلسطين نموذجا للصراع الدولي ، كما تناول الكتاب توازن القوى الدولي .

Bibliotheca Alexandrina



1212234

الناشر

دار الوفاء للنشر والطباعة والنشر
تليفاكس : ٥٢٧٤٤٣٨ - الإسكندرية